الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الملف الصحفي عدد رقم (٢٤٢)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

□□□□□/□/□□□□□□ □□□□□□/□/□□

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٣٠
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٤٣
حقوق الإنسان في العالم	٨٨

ممثلو ٢٦ دولة يطالبون بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة المخدرات

العلاقي: فصل الجلسات الرجالية عن النسائية يمنع تبادل الخبرات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣٠ أبريل ٢٠١٠ العدد 3500 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٥٠٠&id=١٤٦٤٢١=

الرياض: فارس النواف، ماجدة عبدالعزيز

أوصت ٢٦ دولة شارك ممثلوها في الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات التي اختتمت أعمالها أمس بالرياض، بضرورة رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الدول في بناء الخطط الميدانية لرصد المهربين وتمرير المعلومات عن شبكات وخطوط التهريب وقضايا التسليم المراقب، مطالبين بأهمية بناء الكوادر البشرية المتخصصة من خلال تكثيف الدورات التدريبية والتأهيل المتخصص في مجال مكافحة المخدرات والاستفادة من الخبرات التخصصية لدى المنظمات الإقليمية والدولية.

ودعا المشاركون في توصياتهم التي تلاها المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء الدكتور منصور التركي أمس إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لوضع الأنظمة والقوانين التي تضمن عدم إساءة استخدام المواد الكيميائية في الصنع غير المشروع للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، مشددين على أهمية تشجيع البحث العلمي في مجال السلائف الكيميائية "المواد التي في أصلها غير مخدرة لكن يمكن تحويلها إلى مواد مخدرة"، ومستجداتها وتوظيفها في الصنع غير المشروع للمواد المخدرة وتأسيس مختبرات علمية لهذا الهدف، مع رفع قدرات المختصين في أجهزة إنفاذ القانون في مجال التعرف على السلائف الكيميائية وتجهيزات إنتاجها ومخاطر استخدامها، وأن يمتد ذلك إلى الاهتمام بالجهات المستوردة والمتعاملة بها.وأكد المشاركون على أهمية توظيف التقنيات الحديثة في تبادل المعلومات حول وسائل التهريب المتجددة وخصائص المهربين وشبكاتهم ورصد تحركاتهم، وتشجيع الدول على تأسيس مراصد معلوماتية وإعلامية لتسهيل التبادل المعلوماتي بين الدول الأعضاء، بجانب تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل الاستراتيجيات والبرامج التربوية والتعليمية لحماية النشء من الوقوع في براثن المخدرات وتقييم نتائجها.

كما طالب المشاركون بتقييم البرامج الإعلامية المرئية والمسموعة والمواد المقروءة للحد من الرسائل السلبية لتعاطي المخدرات، كذلك حث الدول على دعم المراكز العلاجية لمدمني المخدرات باعتبارهم مرضى وليسوا مجرمين، مع التثقيف الأسري والمجتمعي في هذا المجال، إضافة إلى بناء استراتيجيات وطنية في مجال مكافحة المخدرات والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال، ودعم الباحثين المختصين لإجراء البحوث العلمية المشتركة بين الدول في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات.

وبالنسبة إلى التجارة الإلكترونية للمخدرات، حثت الندوة الدول على سن الأنظمة والقوانين للحد من إساءة استخدام الإنترنت في الترويج للمخدرات والإتجار بها، إضافة إلى تدريب وتأهيل العاملين في مجال مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون على أساليب وأدوات الجريمة الإلكترونية واستخدام الإنترنت في مجال تصنيع وترويج المخدرات.

كما أوصى المشاركون بأهمية استمرار انعقاد مثل هذه الندوة الاقليمية والدولية بشكل دوري، لأهميتها في تعزيز الأمن والحد من تجارة المخدرات وتعاطيها.

وكانت جلسات اليوم الختامي بدأت بمحاضرة رئيسة في القاعة الكبرى بعنوان "الخبرات الدولية في مكافحة المخدرات" ألقاها نائب الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وأدارها الدكتور بندر القناوي، واستعرض فيها أحدث ما توصل إليه التعاون بين الدول المختلفة في مكافحة المخدرات.

وفي جلسة "التعاون القضائي في مكافحة المخدرات" أكد الخبير الدولي والاستشاري بالأمم المتحدة الدكتور عبد الله عبد الكريم عبد الله في ورقته أن الاتجار بالمخدرات ظاهرة عالمية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة مبيناً عدم وجود آليات منهجية لرصد وتحليل جرائم الاتجار بالمخدرات والترويج لها.
وتحدث مدير إدارة مكافحة المخدرات بالمديرية العامة لحرس الحدود المقدم الدكتور خليل الحازمي في جلسة "دور اللجان الوطنية في مكافحة المخدرات" عن دور العديد من اللجان الوطنية في مجال مكافحة المخدرات بالدول العربية. كما سلط الضوء على اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة، والتي تهدف إلى ممارسة دور تنسيقي لأعمال الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات، مشددا على أهمية التنسيق مع الأمانة العامة للجنة عند تنفيذ أي نشاط له علاقة بالجانب الوقائي والتأهيلي والدراسات والبحوث الميدانية. وتناولت جلسة "استخدام الإنترنت في الترويج للمخدرات وطرق التعامل معها"،أربعة أوراق عمل حيث دعا أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات المساعد الدكتور فائز بن عبدالله الشهري في ورقته إلى سن المزيد من التشريعات لمختلف لاستخدامات الانترنت في ترويج وبيع المخدرات. وبين الشهري أن تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن حوالي ٥% من سكان العالم البالغين يتعاطون المخدرات. واوضح سلطان الديحاني من دولة الكويت في ورقته وجود ثلاث مجموعات إرهابية تستخدم العوامل الافتراضية "التقنية الرقمية" للتواصل مع بعضهم ولم يحدد الديحاني هذه المجوعات.
وعلى الجانب النسائي، انتقدت المدير التنفيذي لمؤسسة منيتور العربية فريدة العلاقي فصل الجلسات الرجالية عن النسائية وقالت أن هذا الفصل يمنع تبادل الخبرات والآراء والاستفادة من المناقشة بين الطرفين مؤكدة على أهمية فتح الجلسات لمبادئ المشاركة والمناقشة المفتوحة.
كما طالبت بعقد جلسة ثقافية مفتوحة بين الأمهات وبين الخبراء لتوجيههن في كيفية التعامل مع أبنائهن، بجانب مشاركة الشباب وعدم عزلهم حتى لا يكون هناك أختلاف في التفكير والاتجاهات .
من جانبها أكدت استشارية ورئيسة قسم الأمراض النفسية بمستشفى الملك فهد بجدة الدكتورة منى الصواف أن الإدمان مرض دماغي وليس سوء سلوك وله أعراض جانبية منها سلوكية واقتصادية، مشيرة إلى أن إدمان السيدات مخيف لأنهن يستخدمن المخدرات بكميات كبيرة، كما أن مصابي فرط الحركة وعددهم ١٠٠ ألف مصاب في المملكة يلجؤن للمسكرات، وحذرت من اضطراب الكرب الذي أصيب به أغلب متعرضي سيول جدة ويتوقع وقوعهم في الإدمان.
من جهتها، أكدت نورة العجلان من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن أبرز المشكلات التي تواجهها الجمعية في التعامل مع الحالات عدم وجود مراكز علاجية، وإصرار الجهات المسئولة على عدم تلقى البلاغ إلا من ولي الأمر، إضافة إلى عدم تفهم القضاة في المحاكم لوضع النساء المتضررات من ذويهم المدمنين، داعية إلى وضع آلية في القضاء والشرطة للكشف على متعاطي المخدرات.

مشاركات نسائية في الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ١٧ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٩
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٥٠١fe/٣٦/htm.

الجزيرة - جواهر الدهيم

تميزت الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات بمشاركات نسائية من مملكة البحرين ومن دولة لبنان بأوراق عمل تناولت الدور العلاجي والوقائي في مكافحة المخدرات، حيث قدمت في يوم الخميس الخامس عشر من شهر جمادي الثاني الجلسة الثانية ست أوراق عمل نسائية تناولت دوراً مهماً وهو الدور الوقائي والعلاجي في مكافحة المخدرات وقد إدارة الجلسة الدكتورة عايدة بنت عبد الرحمن إبراهيم العقيل استشارية أمراض الأطفال والوراثة بمستشفى القوات المسلحة بالرياض واستهلت الندوة بورقة عمل للدكتورة سهام عبد الرحمن الصويغ أستاذ علم النفس التربوي في مملكة البحرين تتضمن الورقة تسليط الضوء علي بعض برامج الوقاية من إخطار المخدرات التي ركزت علي تطوير المهارات الحياتية للأطفال والمراهقين بهدف بناء القدرة لديهم لحماية أنفسهم من المخدرات وغيرها من السلوكيات الخطرة كما تناولت ثلاثة محاور، مواصفات البرامج التي أثبتت فعاليتها في حماية الأبناء ووقايتهم من المخدرات، واستعراض تجربة تطبيق برنامج الأميرة العنود للتربية الفاعلة باعتبارها احد البرامج الهادفة ألي تطوير ثقة الأبناء بالنفس وتدريبهم علي اتخاذ القرار الصائب كوسيلة لحمايتهم، واستعراض العوامل التي تسهم في أنجاح برامج الوقاية من المخدرات كما قدمت الدكتورة فريدة أبو القاسم العلاقي المدير التنفيذي لمؤسسة مينتور العربية لمكافحة المخدرات في دولة لبنان ورقة عمل تحدثت فيها عن تجربة مؤسسة منيتور العربية في مجال وقاية الشباب والأطفال من المخدرات حيث ذكرت أنة يجب الاستفادة من تجارب الآخرين في هذه الندوة بوضع حلقات نقاش بعد المغرب مؤكد علي أهمية السماع للشباب ومشاركتهم في وضع الخطط كما أكدت علي مشروع البحوث العلمية ومرحلة الطفولة وفواصل المرهقين كما أكدت علي ضرورة اشتراك الجدات في لبرامج التوعوية لقربهم من أحفادهم أما الورقة الثالثة للدكتورة منى حمزة الصواف رئيسة قسم الطب النفسي بمستشفي الملك فهد بمحافظة جدة حيث أشارت فيها ألي تعريف الإدمان واليات تطبيق برامج الوقاية والفئات الأكثر عرضة للمخدرات وواقع مرضي الإدمان في المجتمع السعودي والورقة الرابعة للدكتورة أمل بنت مبارك الفريخ أستاذة في كلية الخدمة الاجتماعية بالرياض والتي تناولت فيها تعريف الوقاية ودور الأسرة والعلاج إما الورقة الخامسة التي ألقتها الدكتورة نورة بنت عبد الله العجلان عضو هيئة التدريس في جامعة الأميرة نورة والتي تناولت فيها دور المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة المخدرات والوضع الرهن لواقع المخدرات وتحليل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وأضيفت ورقة سادسة قدمتها الدكتورة فاتن حسن بعنوان الإنترنت والمخدرات أدات للجريمة وسيلة للمكافحة وقد توجت هذه الندوة بالنقاشات الهادفة كما تم تكريم المشاركات حيث قدمت الأستاذة نوال منصور الزامل منسقة للجنة العلمية الدروع للمشاركات في الندوة كما اختتمت بالتوصيات ثم زيارة المعرض المصاحب للندوة.

ومن توصيات التي طرحها الجانب النسائي: أهمية التصدي للمشكلة علي أساس علمي من الناحية الصحية وفي المؤسسات التعليمية والصحية والمنزل والمدرسة والمؤسسات الحكومية وتوصي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لإعادة النظر في التشريعات والأنظمة التي تكفل حق المجتمع في الشعور بالأمن من وقوع فرادة في المخدرات والاهتمام بفئة الشباب ومشاركاتهم في خطط المكافحة وتقليل الشعور السلبي للفرد المتعاطي والاهتمام بالمناهج الدراسية والتوعية منذ الطفولة والتأكيد علي دور الإعلام في المكافحة.

هذا وعملت اللجان النسائية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات جهود كبيرة من اجل التواصل مع المشاركات من داخل وخارج المملكة وقد صرحت للجزيرة مديرة إدارة الشؤون النسوية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات الأستاذة أمل يوسف خاشقجي بقولها: تعتبر هذه المرة الأولى التي تتم فيها فتح سبل التواصل لتبادل الخبرات النسائية في مجال

مكافحة المخدرات بين القسم النسائي والمشاركات حيث طرحت المشاركة من دولة لبنان ضرورة تفعيل الأبحاث التربوية في خطط التوعية في المدارس ورصد هذه الأبحاث إعلامياً كما نتمنى أن يستمر التعاون وتبادل الخبرات في مكافحة المخدرات مع المشاركات في الأقسام النسائية في الدول العربية وتؤكد الأستاذة هناء الفريح من المديرية العامة لمكافحة المخدرات القسم النسوي أن من أحد أهداف الندوة زيادة روابط التعاون بين وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي في كافة الجامعات والقطاعات الأخرى كما نطمح أن تتوفر وتتعمق بالتعاون الملموس فيما بينهم للوصول للهدف المنشود وبالنسبة للتعاون العربي والخليجي فقد أبدت الدكتورة سهام الصويغ من مملكة البحرين استعدادا كاملا لترتيب زيارات خاصة للتعاون كما وجدنا حماس في مجال التبادل من قبل الدكتورة فريدة العملاقي من اللبناني من اجل تبادل المعلومات ونشكرهم على هذا التعاون البناء وتؤكد الأستاذة نوال منصور الزامل منسقة للجنة العلمية النسائية في الندوة أن رسالة مكافحة المخدرات أمانة في أعناقنا والعمل علي مكافحتها ولتوعية بشأنها مسؤوليتنا جميعا ولا يمكن القضاء عليها ما لم يكن هناك تبادل للمعلومات والخبرات علي مختلف المستويات الدولية والإقليمية ومن واجبنا أن نشارك بكل ثقة وبكل ما أوتينا من إمكانات لحماية المجتمعات كافة من اجل الدين والأسر والمجتمعات.

قضية محاسب مستشفى الأمل أمام حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣٠ أبريل ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٣٠/Con٢٠١٠٠٤٣٠٠٣٤٧٤٣٧/٠٠٠htm.

حسين هزازي ـ جدة

بدأت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة أخيرا، دراسة شكوى محاسب مستشفى الأمل وليد الملا المتهم من إدارته بالجنون، والتي قدمها للجمعية ضد الهيئة الطبية في صحة جدة والمعنية بمتابعة قضيته.

وضمن الملا في خطاب الشكوى عدة نقاط، منها: «ابتزاز إدارة المستشفى حتى إيقافه عن العمل، القبض عليه من الشرطة بتهمة التعدي، إيقاف راتبه واتهامه بالجنون، ومماطلة الهيئة الطبية الصحية في إنصافه».

بدوره، اكتفى رئيس الهيئة الطبية في صحة جدة الدكتور عدنان الالفي بالقول لـ «عكاظ»: «التأخير ليس من الهيئة، والقضية تسير في الاتجاه الصحيح للفصل فيها حسب الأنظمة المتبعة».

وبالعودة إلى الموظف، لخص وليد الملا قضيته ضد مستشفى الأمل في قوله: «النقاط الرئيسة في القضية، هي: وجود بدل الإشراف في برنامج التشغيل التي يتقاضاها الموظفون أصحاب المرتبات العالية والذي يبلغ ألفي ريال دون وجه حق، عدم إجازتي لمخالفات أوامر الصرف، وأوامر الشراء التي تعد مخالفة صريحة». وقال الملا: «إدارة مستشفى الأمل حاولت ابتزازي لفظيا وتهديدي بالفصل وتهميشي لثلاثة أشهر قبل التحقيق في القضية وطردي، إذ تعرضت لضغوطات نفسية واجتماعية بسبب هذه الممارسة»، مؤكداً على أنه سيستكمل قضيته في المحاكم، لرد اعتباره وحقوقه جراء تشويه سمعته.

من جهتها، وعدت جمعية حقوق الإنسان بمتابعة القضية ومخاطبة الهيئة بشكل رسمي، ومحاولة الوصول إلى حقائق الموضوع، والاستفسار عن أسباب التأخر في الفصل في القضية.

ليس من حق المتضررة التقدم بشكوى بدون طلب ولي الأمر

أصوات نسائية تنتقد في ندوة حول المخدرات غياب التشريعات التي تحمي المرأة

المصدر: جريدة الرياض السبت ١-٥-٢٠١٠
.html٥٢١٥٧٥/article٠١/٠٥/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

الرياض - سلوى العمران ، اسمهان الغامدي ، عذراء الحسيني

حملت الجلسة النسائية في الندوة الإقليمية الأولى لمكافحة المخدرات، انتقادات لما أسمته غياب التشريعات التي تحمي المرأة ، وانتقدت نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان لشؤون الأسرة / د . نورة عبد الله العجلان بعض الإجراءات والتشريعات التي تتبعها بعض الجهات المعنية سواء الأمنية أو القضائية والمؤسسات الاجتماعية وغيرها التي لا تضمن حقوق المواطنة في قضايا لها علاقة بالمخدرات وغير المخدرات كطرف متضرر أو على الأقل تحميها ، ومن ذلك تعرضها مثلا للاعتداء والعنف من زوج ، أو أب ، أو أخ ، أيا كان ومنها أيضا عدم وجود آليات في المحاكم لحالات النساء اللاتي يتقدمن بطلب الطلاق مثلا بسبب زوج متعاطٍ أو مدمن حيث يطلب منها القاضي إحضار إثبات لهذه الواقعة ومنها أيضا قضايا الخلع المختلفة في أحكامها عن قضايا الطلاق والتي غالبا ما تضطر المرأة فيها إلى دفع مبالغ مالية من أجل الحصول على الطلاق في حين أن الضرر ظاهر في القضية على الزوجة وكذلك أيضا حالات النساء اللاتي يعيلن أسرهن من أبناء وبنات فعندما تواجههن مشكلة وتتجه بالشكوى للشرطة مثلا يطلب منهن إحضار ولي الأمر ، وتساءلت أليس من حق المرأة أن تتقدم بشكوى ضد من يعتدي عليها بالعنف أو أي ضرر كان بدنيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ..؟ وطالبت العجلان الجهات المعنية أن يتم إدخال فحص للمخدرات والمسكرات للشباب المتقدمين للزواج ضمن فحوصات ما قبل الزواج ، جاء ذلك على خلفية ورقة العمل التي قدمتها العجلان للندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات بعنوان " الاستراتيجية الوطنية ودورها في الوقاية والعلاج من المخدرات " وكشفت أنه من واقع القضايا التي تناولتها الجمعية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات وجود استعداد كبير لدى الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات للتجريب وأن هناك تخوفاً من انتشارها بينهم لهذا السبب ، وأشارت إلى أكثر المواد المخدرة المستعملة بين الطلبة وهو الكبتاجون والحشيش التي يعتقد متعاطوها أنها لا تؤدي إلى الأدمان ، وأنه باستعراض الاحصاءات يتبين ان اكثر القضايا المضبوطة هي قضايا الاستعمال حيث تشكل ٧٩%و٧٦%من عدد القضايا والمتهمين على التوالى في حين لاتسجل نسبة قضايا التهريب الا اقل من ٥% من جملة القضايا والمتهمين مما يعنى بعد المهربين من يد العدالة ، ان ٧٨% من المهربين هم من غير السعوديين في حين ان المروجين ٧٧ %منهم من السعوديين يستغل فيها صغار السن ويشكل السعوديون غالبية المتعاطين في حين يتم التركيز الأمني في القبض على المستخدمين للمخدرات دون المهربين والمروجين . ٩٠ %

وأكدت استشارية ورئيسة قسم الأمراض النفسية في مستشفى الملك فهد بجدة د . منى الصواف أنه من المتوقع ظهور حالات إدمان على المهدئات بين السكان الذين عايشوا كارثة سيول جدة ، وأنه بحسب معلومات في مواقع على الانترنت وجود حالة ١٠٠ ألف طفل يلجأون لتعاطي الكحول من الأطفال الذين يعانون من مشاكل فرط الحركة وتشتت الانتباه وبنسبة ٧ أضعاف ، وأن ٤٨ % من متعاطي المخدرات في الوطن العربي هم من النساء فيما أشارت إلى أن ٤٠٠ ألف شخص في منطقة الشرق الأوسط يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن وهم الأكثر تعرضا للأيدز نتيجة تبادل الحقن ، ولفتت الانتباه إلى أن هناك عمليات تعديل جينية في بذور الحشيش رفعت تأثيره من ٥ % إلى ٤٥ % وأضافت حول الإدمان في المملكة ، أن هناك مؤشرات بارتفاع حالات الإدمان في العامين السابقين بمجمع الأمل للصحة النفسية وأنها ترتفع بين الرجال في المنطقة الشرقية بينما تقل النسبة لدى النساء . أنواع ومستويات الدور العلاجي الوقائي ، وآلية تطبيقها ، كما تناولت في ورقتها بعض البرامج المستخدمة في تقييم نجاح البرامج الوقائية العلاجية وتطرقت أيضا

باختصار إلى تجربة " البرنامج الذاتي في مستشفى الملك فهد بجدة حول علاج النساء المصابات بمرض الإدمان كما تناولت الكثير من المراجع العلمية، والطبية النفسية، مفهوم الإدمان وربطته بتأثير المخدرات على الإنسان وذكرت بعض العوامل المؤدية للإدمان .

وقالت المدير التنفيذي لمؤسسة منتور العربية لوقاية الشباب والأطفال من المخدرات د . فريدة علاقي إن شعار " لا للمخدرات " انتهى وولى عصره ويجب أن يحل محله أساليب حديثة في التوعية والتثقيف تتسم بالإبداع والتجديد والأهم أن يشارك فيها الشباب ويشاركوا أيضا في الخطط والبرامج الموجهة لهم وأن تفتح مجالات الحوار معهم ومع الأمهات وأن يوقف التخطيط الموجه من الأعلى للأسفل وألا نخشى التقييم الذي يجب ألا تدخل فيه المجاملة والاعتبارات الشخصية إذا أردنا أن نطور خططنا وبرامجنا ونحقق أهدافنا والتي يجب أن نهتم بكيفية وضعها ومن ثم تحقيقها وأولها بناء قدرات ومهارات من يشتغلون في مجال المخدرات على مختلف المستويات وخاصة في مجال التدريب الذي يعد نقطة الدفاع الأولى في مواجهة الظاهرة وان نصل إلى القرى والهجر ولا نكتفي بالمدن الكبرى .

وأكدت العلاقي : نسعى في ٢٠١٠ م أن نضع أمام القيادات العربية قضية المخدرات وضرورة تغيير السياسات المتبعة في قضية المكافحة والوقاية والعلاج وبكل شفافية ووضوح للرؤية والأهداف والرسالة .

وكانت العلاقي قد وجهت انتقادات لاذعة لجهود المنظمات والجهات المعنية العربية والمحلية التي تعنى بقضية المخدرات لحالة الفوضى العارمة التي تبدو عليها حيث ينعدم التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الرسمية والأهلية ونقص كبير في الدراسات والبحوث والمسوح العلمية وضعف الاهتمام بالوقاية واستثمار وسائل التكنولوجيا الحديثة وضعف مشاركة الشباب في مستويات اتخاذ القرار وضعف معالجة الظاهرة من منظور شمولي وغياب التقييم والقياس والتخطيط بالمشاركة مع الفئات المستهدفة وضعف الموارد المالية للجمعيات الأهلية والبرامج التدريبية الحديثة المقدمة للأهالي والأطفال والشباب ونقص الإبداع في منهجيات التثقيف والتوعية بالمخدرات .

كما انتقدت العلاقي الجامعة العربية التي لم تطبق قرارات اتخذتها من ١٠ سنوات ومازالت معلقة وكذلك الأمم المتحدة حيث ليس هناك من يحاسب أو يقيم وعلينا على المستوى العربي أن نضغط على المنظمات الدولية وأن نعزز ونقوى الصلات بيننا ونستفيد من إمكانياتنا ونقاط القوة لدينا ونعالج نقاط الضعف حتى تتحقق أهداف الوقاية والعلاج لآفة المخدرات .

وحثت العلاقي الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ومجالسها الوزارية وخاصة مجلس وزراء الصحة العرب والصحة والتعليم والإعلام وكذلك مجلس التعاون الخليجي وكافة منظمات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة العربية لضرورة وضع آلية مشتركة وفاعلة للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وتبني المشاريع المشتركة حيث إنه هناك نقص فادح في معرفة من يعوم بماذا في المنطقة العربية ومقارنة الجهود الدولية في المنطقة العربية بما يتم في مناطق العالم المختلفة واتخاذ التدابير المطلوبة للاستفادة من تجارب دول نجحت في التخفيف من الظاهرة .

كما ألقت الدكتورة أمل الفريخ أستاذ مساعد في كلية المخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ورقة عمل حول الدور العلاجي والوقائي في مكافحة المخدرات تعرضت فيها لتعريف الوقاية والتربية الوقائية وأن إساءة استعمال العقاقير في اغراض غير طبية لا يحقق الصحة النفسية للفرد والمجتمع ، وتناولت مستويات الوقاية وذكرت منها الوقاية الأولية والوقاية من الدرجتين الثانية والثالثة وتناولت دور الأسرة في الوقاية من المخدرات والمؤسسات التربوية كذلك

واستعرضت بعض النماذج والأساليب الوقائية لمكافحة المخدرات كنموذج التابو الاجتماعي ونموذج التخويف والتهويل ، والتوعية والمهارات الاجتماعية والمهارات الشخصية ونموذج التشريعات والقوانين وتحدثت عن بعض الاعتبارات الأساسية في البرامج الوقائية .وتحدثت في ورقة عملها عن العلاج وأنواعه وإعادة البناء المعرفي وتطوير مهارات الرفض وتشجييع الإنقطاع عن التعاطي من خلال دعم وتثقيف الأسرة والمجتمع والتعلم من خلال النمذجة وكذلك تناولت العلاج التنفيذي والجمعي والأسري والتدعيمي وبرامج الرعاية اللاحقة

وتطرقت لدور الأسرة والمجتمع في علاج إدمان المخدرات من خلال إظهار مشاعر الاحترام للمتعافي والقبول الأسري له والاعتراف به كفرد له قيمته من خلال المبادرة بحل ماقد يواجهه وإتاحة الفرصة له في الحوار والنقاش

خاتمة ورقة عملها بالتدابير الوقائية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لبرامج مكافحة المخدرات .

واستعرضت د سهام الصويغ مستشارة تربوية وأخصائية العلاج النفسي باللعب في ورقة عملها (حول نحو تفعيل برامج الوقاية من المخدرات) مواصفات البرامج التي أثبتت فعاليتها في حماية الأبناء ووقايتهم من المخدرات ، واستعرضت تجربة تطبيق برنامج الأميرة العنود للتربية الفعالة باعتباره أحد البرامج الهادفة إلى تطوير ثقة الأبناء بالنفس وتدريبهم على اتخاذ القرار الصائب كوسيلة لحمايتهم من المخدرات ، واستعرضت العوامل التي تساعد في نجاح برامج الوقاية من المخدرات .

التوصيات :
وأوصت الندوة في ختام جلستها النسائية الثانية وموضوعها الدور الوقائي والعلاجي في مكافحة المخدرات بأهمية تعزيز التعاون بين جامعة الأمير نايف الأمنية واتحاد الجامعات العربية وجامعة الملك سعود " كرسي دراسات للمخدرات " ومراكز البحوث والدراسات المتميزة وإدارة المعلومات والدراسات في الجامعة العربية والمراكز البحثية الدولية المتميزة في مجالات المخدرات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسة مينتور العربية لإطلاق " المشروع المسحي العربي الشامل لحماية الأطفال والشباب من المخدرات " وتفعيل البرامج الوقائية والعلاجية والسياسات الوطنية التي تتوفر لدى بعض الجهات الرسمية وأهمية إدماج عنصر الوقاية في محتوى الخطط . وإعادة النظر في التشريعات والأنظمة التي تكفل حق الجميع في الشعور بالأمن من هاجس المخدرات خصوصا في المدارس والجامعات الرقابة و الإعلانات عن المشروبات الكحولية سواء في الصحف والمجلات والمتاجر العامة والفنادق أو الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية . وضع أطر قانونية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والترويج لها عبر الإنترنت. بناء القدرات للمختصين في مجال المكافحة المعرفة باستخدام الإنترنت كأداة للجريمة وتطويع مفرداتها التكنولوجية لمكافحة المخدرات.أهمية وجود قاعدة بيانات وطنية حول المتهمين والمجرمين المرتكبين لهذا النوع من الجرائم ومكافحتها. نشر المشاريع التدريبية على المستوى العربي بكفاءة وفاعلية وخاصة تدريب الشباب لنشر مهارات الحياتية.

جمعية حقوق الإنسان تدرس القضية

التتميز تصادق على حكم قضية ضحايا صهريج الجبيل

المصدر: جريدة اليوم السبت ١-٥- ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٩&I=٧٥٥٤٨٨&G=١

محمدح – الجبيل

صادقت هيئة التمييز وبشكل نهائي على الحكم الذي أقرته محكمة محافظة الجبيل في القضية المتعلقة بضحايا الصهريج التي هزت المجتمع السعودي منذ قرابة ٣ سنوات والتي ذهب ضحيتها امرأة وطفل رضيع لا يتجاوز عمرة ٤ اشهر حينما سقط صهريج يزن اكثر من ٦٠ طنا على مركبة العائلة داخل الاحياء السكنية بالقرب من بوابة القاعدة البحرية بالجبيل ، حيث قضى حكم محكمة الجبيل اعتبار تلك الحادثة مرورية والاكتفاء بسجن سائق الشاحنة لمدة عام وتغريمة مخالفة مرورية قدرها ٣٠٠ ريال وتحمله دفع الدية الشرعية للمرأة وطفلها وقدرها (١٥٠) الف ريال ورد دعوى محامي المدعي الذي طالب بالقصاص من اصحاب الشركة المسئولة عن الصهريج واتهامهم بالقتل العمد الذي كان مستنداً على عدم وجود تصاريح لدى الشركة المعنية اثناء نقل تلك الحمولة والمخاطرة بها من خلال نقلها داخل الاحياء السكنية.

ومن جانبه يقول محامي ضحايا حادث الصهريج سلطان العمهوج بانه تفاجأ من مصادقة هيئة التمييز لحكم محكمة الجبيل ورد دعوى القصاص رغم طول مدة تلك المرافعات والجلسات التي تجاوزت الثلاث سنوات وتحويل القضية إلى حادث مروري ذهب ضحيته زوجة موكلي وطفله الرضيع في حادث مروع لم يشهده مجتمعنا من قبل ولا من بعد .. واضاف بان فرصة النقض ما زالت متاحة حيث تم رفع ملف القضية إلى جمعية حقوق الانسان وطلب النظر فيها كونها قضية مجتمع ثبت فيها بأن علة القتل التي حدثت لم تكن جراء حادث مروري بريء بل بعمل وأدوات قاتلة بطبيعتها وبشكل متعمد.

كما عبر ولي امر الضحايا المواطن – محمد حريش – عن حزنه الشديد حيال ذلك الحكم الصادر من محكمة الجبيل والمصدق عليه من هيئة التمييز معتبراً انه غير كاف كون تلك الحادثه تعتبر من الجرائم الكبرى لما فيها من تهاون واستهتار من قبل الشركة المسئولة عن ذلك الصهريج اثناء نقله بطريقة تخلو من ابسط امور السلامة اضافة إلى وجود التصاريح اللازمة لنقل مثل تلك المعدات الكبيرة .. والغريب ان كل تلك التجاوزات الصادرة من قبل تلك الشركة المسئولة تم ايضاحها بالتفصيل من قبل المحامي ورغم ذلك تم الاكتفاء بتثبيتها قضية مرورية دون النظر إلى الزوجة والطفل اللذين فقدتهما بسبب مخالفات الغير مسئولة

كما ناشد رب الاسرة المنكوبة المسئولين مساعدته وذلك من خلال اعادة النظر في الحكم الصادر من قبل محكمة الجبيل والمصدق عليه من هيئة التمييز.

ومن ناحية اخرى أكد مصدر مسئول في جمعية حقوق الانسان باستلام ملف قضية ضحايا الصهريج وان دراسة القضية ما زالت جارية وبعد الانتهاء من دراسة القضية سوف يبت في كون القضية من اختصاص الجمعية او احالتها إلى جهة اخرى ذات اختصاص.

يذكر ان وزن الصهريج الذي سقط يبلغ ٦٠ طنا و سقط على المرأة وطفلها الرضيع الذي كان نائماً على كتفها في محافظة الجبيل بالقرب من بوابة القاعدة البحرية رابع ايام عيد الاضحى وراح ضحية الحادث زوجة المواطن وطفلها الرضيع الذي كان نائماً ونجاة الزوج وابنته الطفلة التي تبلغ من العمر عاما واحدا و كان الصهريج محملا على شاحنة غير مهيأة لتحميل تلك الحمولة و بطريقة تخلو من اشتراطات السلامة ومرورها داخل الاحياء السكنية ويعود الصهريج لاحدى الشركات الكبرى في المنطقة والتي استغلت عدم وجود الرقابة في تلك الفترة لتمرير تلك الحمولة .. وقد قامت جريدة (اليوم) بنشر تفاصيل القضية منذ وقوعها ومتابعة تطوراتها طوال تلك الفترة.

في واحدة من أكبر قضايا التلوث بالمملكة

حقوق الإنسان تحقق في تلوث أكبر مناجم المملكة والشرق الأوسط.. والسكان متفائلون بنتائجه

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٨٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/02/article521700.html

مهد الذهب – مالك معيض

شرعت جمعية حقوق الإنسان بالمملكة في التحقيق في أكبر قضية تلوث تشهدها المنطقة الغربية من المملكة وذلك في أكبر مناجم المملكة والشرق الأوسط بعد أن تسببت أعمال التعدين في منجم مهد الذهب بتلوث تربة محافظة مهد الذهب بالمواد الثقيلة السامة المهددة لحياة البشر والنبات والحيوان في تلك المنطقة. وتقدم عشرات المواطنين من سكان مهد الذهب يمثلون (٢٠ ألف نسمة) إلى جمعية حقوق الإنسان عقب افتتاح فرعها الجديد بالمدينة المنورة بشكاوى عاجلة تناشد تدخل حقوق الإنسان لاحتواء أزمة تلوث تربة محافظة مهد الذهب وإنقاذ السكان من عمليات الردم الترابي والسموم التي تثيرها الرياح ليستنشقها السكان. وأوضح ل(الرياض) المشرف على جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي أن حقوق الإنسان بدأت بالتحقيق في قضية تلوث تربة مهد الذهب واستقبلت شكاوى سكان في تلك المنطقة موضحاً أنه سيتم الاستعانة بأصحاب الخبرة للمساهمة في كشف الحقائق والاطلاع على الدراسة التي أعدتها جامعة الملك سعود بالرياض حول القضية. من جانبه تحدث ل(الرياض) الدكتور عبدالله الفراج رئيس فريق بحثي من جامعة الملك سعود بالرياض كان قد أجرى دراسة أثبتت تلوث تربة محافظة مهد الذهب عن خطورة الموقف وضرورة التدخل السريع لإنقاذ السكان قائلاً إنه وباء صامت يخرج من بين ركام الذهب يرتبط بعمليات التعدين تلوث التربة بالعناصر الثقيلة موضحا أنه دُرِسَ في هذا البحث تأثير متغيرين مستقلين هما: البعد عن المنجم ، وعمق جمع العينة، على متغير تابع (غير مستقل) وهو اختلاف تركيز العناصر الثقيلة في التربة من موقع لآخر، وما بين الطبقة السطحية وتحت السطحية. بينما المتغير الثابت هو اتجاه الريح والتربة غير منقولة؛ لذا جُمِعَ ١٢ عينة تربة من ستة مواقع ابتدأت بمحاذاة مردام منجم مهد الذهب وحتى نهاية المنطقة المأهولة بالسكان من مدينة مهد الذهب، وعلى عمقين (٠-٥ و ١٥-٢٠سم). نُخِلت التربة ثم طُحِنَت (٧٥ ميكرون)، وهضمت باستخدام الميكرويف كما لدى (EBA 3051)، وقُدِرَ تركيز العناصر الثقيلة في راشح مستخلص الهضم بواسطة جهاز الامتصاص الذري (AA). وقد أظهرت نتائج البحث تلوثا كبيرا لتربة مهد الذهب بالعناصر الثقيلة، حيث زاد متوسط تركيز الزنك (٣٩٨ مجم كجم-١) مقارنة بالمتوسط العالمي (٥٠ مجم كجم-١) ثماني مرات تقريباً، وزاد الرصاص تسع مرات، والنحاس خمس مرات، بينما كان الكادميوم في مهد الذهب ٢٨ ضعفاً مقارنة بالمتوسط العالمي. وباعتماد مقياس مدى الوفرة (EF) لقياس مدى التلوث، كانت جميع العينات ولجميع المواقع ملوثة بعنصر أو أكثر. وازداد تركيز العناصر بالقرب من مرادم المنجم، فبلغ متوسط تركيز الرصاص للموقع الأول (٢٢٥ مجم كجم-١) عشرين ضعفاً لتركيزه في الموقع الأبعد (١١ مجم كجم-١)، وكذلك كان الزنك في الموقع الأول خمسة أضعاف، والنحاس والكادميوم الضعفين أو أكثر مقارنة بالموقع الأخير، كما زاد متوسط تركيز العناصر في الطبقة السطحية عن تحت السطحية بمقدار الضعف أو أكثر. لذا ظهر تأثير المتغير المستقبل (البعد عن المنجم) و (عمق جمع العينة) على المتغير التابع (تركيز العناصر الثقيلة)، حيث كانت العلاقة عكسية بانه قد تجاوز تركيز العناصر الثقيلة في مهد الذهب الحدود العالمية لها. وتعتبر تربة مهد الذهب ملوثة بالعناصر الثقيلة. وعند تطبيق معامل الوفرة، وجدت تربة مهد الذهب ملوثة بعنصر أو أكثر في جميع مواقع الدراسة وعند المقارنة بالمقياس الهولندي وجدت جميع مواقع الدراسة ملوثة بعنصر أو أكثر ، واتضح عن طريق التجربة أنه كلما اقتربنا من المنجم أو كانت العينة سطحية زاد تلوث التربة بالعناصر الثقيلة، مما اثبت أن التلوث بسبب وجود مدافن منجم مهد الذهب المكشوفة. مختتماً حديثه أن هذه النتائج تعود لدراسة طلاب مهد الذهب التي فازت بالمركز الأول على مستوى المملكة وقد جاءت مطابقة للنتائج الدراسة التي قامت بها جامعة الملك سعود بالرياض. وكشف الدكتور عبدالله بن عيسى الدباغ رئيس شركة التعدين العربية السعودية "معادن" في تصريح سابق ل(الرياض) أن الشركة لا تنوي إغلاق المنجم . وأضاف الدباغ أن الشركة ماضية في أعمال التعدين لعدة سنوات قادمة بعد أن أدت الاستكشافات المكثفة التي أجرتها شركة التعدين العربية السعودية "معادن " مؤخرا ممثلة بشركة المعادن النفيسة والأساس إلى مد العمر الافتراضي لمنجم مهد الذهب الذي يعتبر من أقدم المناجم بالمملكة إلى أكثر من ست سنوات قادمة.

الرياض
www.Alriyadh.com

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

حقوق الإنسان:الانفتاح الإعلامي ركيزة أساسية من ركائز مشروع الملك عبد الله الإصلاحي

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٣ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٨٨
http://www.alriyadh.com/2010/05/03/article522215.html

الرياض– فاطمة الغامدي

نوه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح ربيعان القحطاني بما حققه مشروع الملك عبد الله الإصلاحي في مجال حرية الصحافة في المملكة مشيرا الى أن حرية التعبير عامة ومنها حرية الصحافة قد احترمها الإسلام وشجعها منذ بزوغ فجر أيامه الأول ، ودعمها النبي صلى الله عليه وسلم في نفوس أصحابه ، وسار على دربة الخلفاء الراشدون فوطدوها في عقول الناس.

وبيّن أن المملكة قد أخذت بعض الخطوات في طريق حرية الصحافة وحرية التعبير سواء من حيث التنظيم أو الممارسة ، فبينت المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر أن: حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية. وأضحى الآن الانفتاح الإعلامي ركيزة أساسية من ركائز مشروع الملك عبد الله الإصلاحي ، وهذا أمر واضح للعامة والخاصة. وأضاف صحيح أننا قطعنا جزءا كبيرا من طريق حرية الصحافة ، ولكن الطريق ما زال طويلا ، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب بمزيد من الشفافية والانفتاح الإعلامي ، فما تحقق إلى الآن جيد ونأمل أن يؤخذ هذا التقدم الملحوظ في حرية الصحافة المحلية في الاعتبار في التقارير الدولية التي تصدر بشأن حرية الصحافة في العالم، ومع ذلك فهناك خطوات أخرى يجب منحها للصحافة لتكون بالفعل مرآة تعكس واقع المجتمع ومشكلاته واحتياجاته ، صورة حقيقة لآمال الناس وآلامهم ، وصوتاً عاليا يعبر عن إرادة المجتمع وتطلعاته. آملين أن تكون الصحافة رقيباً شريفا وحقيقيا على جميع الأجهزة المكلفة بموجب الأنظمة بالرفع من مقومات الوطن وتقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين. ونأمل أن يتسع صدر مسؤولي بعض الأجهزة الحكومية للانتقاد الموضوعي لبعض وسائل الإعلام لأداء أجهزتهم لان من شأن ذلك مساعدتهم في تفعيل الرقابة على أجهزتهم ومعرفة أوجه القصور فيها. ولكن من ناحية أخرى فنحن نطلب من الصحفيين والإعلاميين أن يلتزموا بأحكام الشريعة الإسلامية وبالأنظمة المرعية وبعد الإساءة إلى كرامة الإنسان وحقوقه.فعلى الصحفي أن يحترم قلمه ولا يوظفه لتحقيق مصلحة شخصية أو تصفية حسابات مع بعض الجهات والأشخاص ، ولا يكون همه السعي خلف التشويق الإعلامي والإثارة على حساب الصدق في نقل الخبر والمصداقية في التعامل مع الجمهور.وأن يلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة لئلا يساهم بسلوكه ذلك في الحد من حرية الصحافة ولعلنا هنا نذكر بما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز في خطابه أمام مجلس الشورى في السنة الثانية للدورة الخامسة، حيث قال حفظه الله: (إنكم تعلمون جميعاً بأن الكلمة أشبه بحد السيف ، بل أشد وقعاً منه ، لذلك فإنني أهيب بالجميع أن يدركوا ذلك، فالكلمة إذا أصبحت أداة لتصفية الحسابات ، والغمز واللمز، وإطلاق الاتهامات جزافاً كانت معول هدم لا يستفيد منه غير الشامتين بأمتنا، وهذا لا يعني مصادرة النقد الهادف البناء، لذلك أطلب من الجميع أن يتقوا الله في أقوالهم وأعمالهم ، وأن يتصدوا لمسؤولياتهم بوعي وإدراك، وألا يكونوا عبئاً على دينهم ووطنهم وأهلهم). ولا شك إننا نتطلع لان تقوم هيئة الصحفيين السعودية بدورها في تدريب الصحفيين وتقديم المساعدة اللازمة لهم في حالة تعرضهم لأي انتهاك لحقوقهم بسبب ممارستهم لأعمالهم الصحفية . واختتم رئيس الجمعية تصريحه بالقول إننا نريد صحافة حرة منضبطة ومسؤولة تقول الحق ولا تخشى أحدا ، لتعكس الصورة الحقيقية لحال المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة ، دون أن تجري خلف التشويق والإثارة الإعلامية على حساب الحقيقة فحرية الصحافة : هي حرية وسط ككل شيء في ديننا الحنيف ، الحرية التي تتوقف عند حدود حرية الآخرين . حتى تحقق الصحافة الهدف المأمول منها ويحقق نقدها مزيداً من النهضة المباركة التي تشهدها بلادنا في ظل قائدها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني وحكومتنا الرشيدة

افتتاح فرع لحقوق الإنسان بالمدينة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3503&id=146891

الرياض: واس

افتتح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أمس مكتب الجمعية بمنطقة المدينة المنورة .حضر الافتتاح نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان وأعضاء مجلس الإدارة ،والمشرف العام على الجمعية بالمدينة والدكتور محمد سالم شديد العوفي.

دعا الإعلاميين للالتزام والبعد عن الإثارة

رئيس جمعية حقوق الإنسان: صحافتنا حرة ونطالب المسئولين بـ "الشفافية"

المصدر: جريدة اليوم الأثنين ١٤٣١-٠٥-١٩هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٣م العدد ١٣٤٧١ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13471&P=1&G=2

جعفر الصفار - الدمام

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن حرية التعبير عامة - ومنها حرية الصحافة - احترمها الإسلام وشجعها منذ بزوغ فجر أيامه الأو، ودعمها النبي صلى الله عليه وسلم في نفوس أصحابه، وسار على دربه الخلفاء الراشدون فوطدوها في عقول الناس وبلغت الحرية مبلغها حين فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه قانونا يحرم غلاء المهور، لتقف امرأة من بين جموع الناس معترضة على ما أصدره خليفة المسلمين قائله: أيعطينا الله وتمنعنا أنت فيقول الخليفة الراشد الذي أيده الوحي مرات عديدة: لقد أصابت امرأة وأخطأ عمر فهذه هي حرية التعبير في أجمل صورها، واحترام رأي الآخرين في أبها حللها، وقال بمناسبة احتفال العالم بحرية الصحافة والذي يصادف ٣ مايو من كل عام: إن المملكة أخذت بعض الخطوات في طريق حرية الصحافة وحرية التعبير سواء من حيث التنظيم أو الممارسة، وأضاف: صحيح أننا قطعنا جزءا كبيرا من طريق حرية الصحافة، ولكن الطريق ما زال طويلا، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب بمزيد من الشفافية والانفتاح الإعلامي، فما تحقق إلى الآن جيد ونأمل أن يؤخذ هذا التقدم الملحوظ في حرية الصحافة المحلية في الاعتبار بالتقارير الدولية التي تصدر بشأن حرية الصحافة في العالم، ومع ذلك فهناك خطوات أخرى يجب منحها للصحافة لتكون بالفعل مرآة تعكس واقع المجتمع ومشكلاته واحتياجاته ومنها صورة حقيقية لآمال الناس وآلامهم، وصوت عالٍ يعبر عن إرادة المجتمع وتطلعاته، وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: نأمل أن يتسع صدر مسؤولي بعض الأجهزة الحكومية للانتقاد الموضوعي لبعض وسائل الإعلام لأداء أجهزتهم لان من شأن ذلك مساعدتهم في تفعيل الرقابة ومعرفة أوجه القصور فيها ، ولا فائدة للوطن ولا للمواطن من حرية الصحافة التي تكشف أوجه القصور في أي جهاز فتلك لأجهزة الحكومية التي قد ترى أن حرية الصحافة والانفتاح الإعلامي قد يؤثر على هيبتها أو ينال من سمعة المملكة ومؤسساتها في الخارج قد لا تعكس رؤيتها تلك حقيقة الواقع لان الكشف عن الخطأ أو القصور يؤدي إلى مناقشته ومعالجته وإزالة أسبابه، واستطرد القحطاني قائلا: على الصحفي أن يحترم قلمه ولا يوظفه لتحقيق مصلحة شخصية أو تصفية حسابات مع بعض الجهات والأشخاص، ولا يكون همه السعي خلف التشويق الإعلامي والإثارة على حساب الصدق في نقل الخبر والمصداقية في التعامل مع الجمهور وأن يلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة لئلا يساهم بسلوكه ذلك في الحد من حرية الصحافة.

العالم يحتفل بحرية الصحافة اليوم

د. القحطاني يطالب مسؤولي الأجهزة الحكومية بسعة الصدر

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين ١٩ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٣١
http://www.al-jazirah.com/20100503/lp4.htm

الجزيرة) - سعود الشيباني :

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مسؤولي الجهات الحكومية بسعة الصدر للانتقاد الموضوعي من قِبل وسائل الإعلام لأداء أجهزتهم؛ لأن من شأن ذلك مساعدتهم في تفعيل الرقابة على أجهزتهم ومعرفة أوجه القصور فيها، على حد تعبيره. وجاء تصريح الدكتور القحطاني بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي تحتفل به دول العالم هذا اليوم .

وأضاف القحطاني: قطعنا جزءا كبيرا في طريق حرية الصحافة، ولكن الطريق ما زال طويلاً، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب بمزيد من الشفافية والانفتاح الإعلامي، فما تحقق إلى الآن جيد، ونأمل أن يؤخذ هذا التقدم الملحوظ في حرية الصحافة المحلية في الاعتبار في التقارير الدولية التي تصدر بشأن حرية الصحافة في العالم، ومع ذلك فهناك خطوات أخرى يجب منحها للصحافة لتكون بالفعل مرآة تعكس واقع المجتمع ومشكلاته واحتياجاته، وصورة حقيقية لآمال الناس وآلامهم، وصوتاً عالياً يعبر عن إرادة المجتمع وتطلعاته. آملين أن تكون الصحافة رقيباً شريفاً وحقيقياً على جميع الأجهزة المكلفة بموجب الأنظمة بالرفع من مقومات الوطن وتقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين .

مؤكداً أن حرية التعبير عامة، ومنها حرية الصحافة، قد احترمها الإسلام وشجَّعها منذ بزوغ فجر أيامه الأولى، ودعمها النبي - صلى الله عليه وسلم - في نفوس أصحابه، وسار على دربة الخلفاء الراشدون فوطدوها في عقول الناس. وبلغت الحرية مبلغها حين فرض عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قانونا يحرم غلاء المهور، لتقف امرأة من بين جموع الناس معترضة على ما أصدره خليفة المسلمين قائله: أيعطينا الله وتمنعنا أنت؟ فيقول الخليفة الراشد الذي أيده الوحي مرات عدة: لقد أصابت امرأة واخطأ عمر. فهذه هي حرية التعبير في أجمل صورها، واحترام رأي الآخرين في أبها حللها .

أب في المدينة يجبر ابنته على الزواج وهي على ذمة رجل آخر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٣ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/244980

حسين بختاور - المدينة المنورة - تصوير - زاهد بخش

تنظر المحكمة الشرعية في المدينة المنورة حاليا قضية سيدة سعودية ضد والدها الذى زوجها بالقوة وهى على ذمة رجل اخر اثناء وجوده في السجن . وطالب رئيس المحكمة بضرورة احضار الاب المدعى عليه بالقوة الجبرية للاستماع الى اقواله في التهم المنسوبة اليه ، فيما تطالب الزوجة ام ريان وزوجها في صحيفة الدعوى بضرورة اخذ التعهدات على الاب بعدم التدخل في حياتهما بعد ان ادى ذلك الى سجن الزوج اكثر من عام وتشريد الزوجة لدى احدى الاسر هروبا من تهديداته بترحيل ابنائها مع زوجها الى بلاده .

لم تكن المواطنة " أ .ع" والأم لطفلين في عمر الزهور تتخيل أن يقع عليها الظلم من أقرب الناس لها على حد قولها وهو "والدها " والذي تعتبره سندها بعد الله في هذه الدنيا . وتعود تفاصيل القضية كما ترويها المواطنة بأنه تقدم لها أحد مكفولي والدها قبل "٥" سنوات وهو من الجنسية التونسية وطلب يدها على سنة الله ورسوله وبعد مشاورات ومداولات مع العائلة وافق والدها وحصلت النظرة الشرعية وطلب والدها من العريس أن يتمم إجراءات المعاملة الرسمية الخاصة بالموافقة لدى الجهات الحكومية . وتضيف بالفعل تمت الموافقة من جانب وزارة الداخلية بعد سنة ونصف وطلب والدي مبلغ "٢٠" ألف ريال كمهر قام بدفعها بالكامل وعندما تم تحديد موعد القران لدى المحكمةاتصل والدي بالعريس وقال له حرفياً لقد ألغيت الاتفاق فقال له العريس كل شيء قسمة ونصيب ولكن أريد المهر الذي دفعته ولكن والدي رفض دفع المبلغ رغم تدخل بعض الأقرباء لحل الموضوع بالحسنى إلا أنه أصر على موقفه فقام الخاطب بتقديم شكوى إلى المحكمة وتم طلب والدي إلا أنه لم يحضر جلستين متتاليتين وفي الجلسة الثالثة حضر والدي ومعه أمر قبض من إدارة الوافدين يتهم فيه خطيبي بأنه قدم إلى المملكة بتأشيرة قدوم مزورة فأمر ناظر القضية بتحويله إلى إدارة الوافدين دون النظر في القضية الأصلية التى يطالب فيها بإرجاع مبلغ المهر إضافة إلى حقوق مالية أخرى قيمتها "٥٧" ألف ريال وبالفعل مكث قرابة شهر كامل في إدارة الوافدين .

شكوى للمحكمة والامارة

وأردفت : قدمت شكوى إلى المحكمة وقرر خطيبي تقديم شكوى إلى الإمارة وعندما علم والدي بذلك قام بمراجعة القاضي وأفاده بأنه سيوافق على عقد النكاح شرط أن يتم التنازل عن جميع المبالغ المالية فتم استدعاء خطيبي من قبل الشيخ أحمد الزهراني وتم التنازل عن المبلغ وبالفعل تم عقد النكاح و الإفراج عنه من جانب إدارة الوافدين بعد أن مكث شهراً كاملاً دون أن يثبت عليه شيء وتقول بعدها عشنا أنا وزوجي في أحسن حال وأنجبت منه طفلا وطفلة ولكن والدي كان يصر على مضايقة زوجي وأطفالي بطريقة غير جيدة لشعوره بأن هذا الزواج قد فرض عليه وعندما انتهت مدة الإقامة طلب منه زوجي تجديد الإقامة فرفض وبلغ عنه هروب لدى الجوازات وساءت حالتنا المادية لأن زوجي لايستطيع العمل نظير بلاغ الهروب . وذهب زوجي ليتفاهم معه وحصلت مشادة كلامية مالبثت أن تحولت إلى مشاجرة بالأيدي قام على إثرها زوجي بتقديم شكوى مرفق بها تقرير طبي بتعرضه للضرب وحاجته إلى "٥" أيام للشفاء كما قام والدي بتقديم شكوى في شرطة الخالدية وأحيلت القضية إلى المحكمة حيث حكم القاضي على زوجي بشهرين وتم تحويله إلى السجن العام بعدها قام والدي بتقديم شكوى أخرى قبل انتهاء المدة بأسبوع يطالب فيها زوجي بمبلغ «٢٨» ألف ريال وبالفعل صدر حكم وتم دفع المبلغ في رمضان ، ولكن زوجي مكث في السجن سنة كاملة خلاف الشهرين دون معرفة السبب فتارة يقولون لايوجد لديه كفيل لنتمكن من إطلاق سراحه وتارة يقولون الكفيل الذي هو والدي يرغب في ترحيله . واضافت تم ممارسة ضغوط عليه لتطليقي وبالفعل تم استخراج صك طلاق بطلقة واحد بعد ذلك منعني والدي من زيارته وهددني بتسفير أبنائي معه إن اتصلت به .

وتضيف وقبل انتهاء العدة بـ "١٠" أيام قام زوجي بالاتصال بي من داخل السجن وقال لي لقد أرجعتك على ذمتي وكذلك أرسل من يخبر والدي مع بعض أقربائنا ممن كانت تربطه بهم علاقة جيدة بأنه قام بإرجاعي قبل انتهاء مدة العدة إلا أن والدي ضرب بهذا كله عرض الحائط وقرر تزويجي لرجل آخر متزوج ومطلق «٣» مرات ويكبرني سناً فرفضت فهددني بأبنائي وبأخذهم مني وتسفيرهم مع والدهم وقام بضربي وتم عقد القران ومكثت شهراً كاملاً مع زوجي الثاني الذي أرغمت عليه وتم تطليقي مرتين

وعندما خرج زوجي من السجن قدم شكوى إلى المحكمة وقرر والدي إعادتي إلى زوجي الثاني بالقوة فهربت وتركت المنزل أنا وأبنائي إلى منزل إحدى قريباتي إلى أن ينظر الله ثم المسؤولين في وضعنا في موضوعنا وكلنا ثقة بهم .

حقوق الانسان تتابع اسباب سجن المقيم مع الجوازات

من جهته قال المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي بعد استماعه للقضية كاملة من الزوج في مكتب جريدة « المدينة» أن الثقة كبيرة في المحكمة التي تنظر القضية وبالتأكيد سيعطى كل ذي حق حقه ، أما بخصوص المدة التي قضاها في السجن دون وجه حق حسب قوله فطلب من الزوج أن يقابله في مقر الجمعية وأن يحضر جميع الأوراق الرسمية حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

الزوج: والد زوجتى ساومني على مبلغ من المال مقابل إعادتها لي

الزوج منجي التونسي روى تفاصيل القصة والعبرة تخنق الكلمات وقال ان كل ماقالته زوجتي وأم أطفالي صحيح واضاف : تم الإفراج عني بأمر صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة الأمير عبدالعزيز بن ماجد في ١٨ محرم الماضى ورفعت تفاصيل ما تعرضت له من تجاوزات وقعت علي إلى الإمارة وبالفعل تم تحويل المعاملة إلى الجوازات للاستفسار بخصوص سجني مدة شهر كامل

ويضيف كان والد زوجتى يساومني على مبلغ كبير من المال بعد خروجي من السجن مقابل إرجاع زوجتى وأبنائي لي وإلا سوف يعيدها إلى طليقها قبل انتهاء العدة وبعدها تقدمت إلى المحكمة بطلب إعادة زوجتي وإلغاء صك الإعالة الذي حصل عليه والدها من المحكمة دون حضوري رغم أنني كنت في السجن وكان يمكن استدعائي من قبل القاضي .

واضاف ان زوجته حضرت إلى المحكمة واستمع لها القاضي كما استمعت لجنة الخبراء إلى أقوالها بأنها كانت على علم بأنني أرجعتها قبل إنهاء العدة إلا أنها أجبرت على الزواج بعد تهديد والدها وبعدها قام القاضي بطلب إحالتي إلى فضيلة رئيس المحاكم للنظر في دعواي وإعطاء كل ذي حق حقه في ظل البلد الذي يطبق الشريعة الإسلامية ولايرضي بالظلم ولا التفريق بين مواطن ومقيم .

الجزيرة
Al-JAZIRAH

بمناسبة احتفال العالم أمس باليوم العالمي لحرية الصحافة...

د. القحطاني: الإسلام احترم حرية التعبير وشجعها منذ بزوغ فجر أيامه

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٠ جمادى الأول ١٤٣١ العدد١٣٧٣٢
http://www.al-jazirah.com/20100504/ln2.htm

الجزيرة - الرياض

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن حرية التعبير عامة ومنها حرية الصحافة قد احترمها الإسلام وشجعها منذ بزوغ فجر أيامه الأول، وقال د. القحطاني بمناسبة احتفال العالم أمس باليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يوافق الثالث من مايو في عام٢٠١٠: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد دعم حرية التعبير في نفوس أصحابه، وسار على دربه الخلفاء الراشدون فوطدوها في عقول الناس. وبلغت الحرية مبلغها حين فرض عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قانوناً يحرم غلاء المهور، لتقف امرأة من بين جموع الناس معترضة على ما أصدره خليفة المسلمين قائلة: أيعطينا الله وتمنعنا أنت. فيقول الخليفة الراشد الذي أيده الوحي مرات عديدة: لقد أصابت امرأة وأخطأ عمر. فهذه هي حرية التعبير في أجمل صورها، واحترام رأي الآخرين في أبها حللها. وبيّن: أن المملكة قد أخذت بعض الخطوات في طريق حرية الصحافة وحرية التعبير سواء من حيث التنظيم أو الممارسة، فبينت المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية. وأضحى الآن الانفتاح الإعلامي ركيزة أساسية من ركائز مشروع الملك عبد الله الإصلاحي، وهذا أمر واضح للعامة والخاصة. مستدركاً أنه برغم ما تحقق إلاّ أن الطريق ما زال طويلاً، مشيراً إلى أن الجمعية تطالب بمزيد من الشفافية والانفتاح الإعلامي، أملاً أن يؤخذ هذا التقدم الملحوظ في حرية الصحافة المحلية في الاعتبار في التقارير الدولية التي تصدر بشأن حرية الصحافة في العالم، وأن تكون الصحافة رقيباً شريفاً وحقيقياً على جميع الأجهزة المكلفة بموجب الأنظمة بالرفع من مقومات الوطن وتقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين. وتمنى د. القحطاني أن يتسع صدر مسؤولي بعض الأجهزة الحكومية للانتقاد الموضوعي لبعض وسائل الإعلام لأداء أجهزتهم لأن من شأن ذلك مساعدتهم في تفعيل الرقابة على أجهزتهم ومعرفة أوجه القصور فيها، ولا فائدة للوطن ولا المواطن من قتل الرقابة الصحفية التي تكشف أوجه القصور في أي جهاز. فتلك الأجهزة الحكومية التي قد ترى أن حرية الصحافة والانفتاح الإعلامي قد يؤثر على هيبة هذه الأجهزة أو ينال من سمعة المملكة ومؤسساتها في الخارج و قد لا تعكس رؤيتها تلك حقيقة الواقع لأن الكشف عن الخطأ أو القصور يؤدي إلى مناقشته ومعالجته وإزالة أسبابه وإذا أزيلت أسبابه بفعل جهد داخلي فلا شك أن ذلك سيشكل رصيداً للمملكة على الصعيد الدولي ناهيك عن أن ذلك يعد على المستوى الفردي وفاء بواجب ديني وتنفيذاً لالتزام نظامي. مطالباً في ذلك الوقت الصحفيين والإعلاميين أن يلتزموا بأحكام الشريعة الإسلامية وبالأنظمة المرعية والبعد عن الإساءة إلى كرامة الإنسان وحقوقه، داعياً الصحفي إلى احترام قلمه ولا يوظفه لتحقيق مصلحة شخصية أو تصفية حسابات مع بعض الجهات والأشخاص، ولا يكون همه السعي خلف التشويق الإعلامي والإثارة على حساب الصدق في نقل الخبر والمصداقية في التعامل مع الجمهور و أن يلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة لئلا يساهم بسلوكه ذلك في الحد من حرية الصحافة. واسترشد د. القحطاني بما قاله خادم الحرمين الشريفين في خطابه أمام مجلس الشورى في السنة الثانية للدورة الخامسة: (إنكم تعلمون جميعاً بأن الكلمة أشبه بحد السيف، بل أشد وقعاً منه، لذلك فإنني أهيب بالجميع أن يدركوا ذلك، فالكلمة إذا أصبحت أداة لتصفية الحسابات، والغمز واللمز، وإطلاق الاتهامات جزافاً كانت معول هدم لا يستفيد منه غير الشامتين بأمتنا، وهذا لا يعني مصادرة النقد الهادف البناء، لذلك أطلب من الجميع أن يتقوا الله في أقوالهم وأعمالهم، وأن يتصدوا لمسؤولياتهم بوعي وإدراك، وألا يكونوا عبئاً على دينهم ووطنهم وأهلهم). وقال: إنهم في الجمعية يأملون أن تقوم هيئة الصحفيين بدورها في تدريب الصحفيين وتقديم المساعدة اللازمة لهم في حالة تعرضهم لأي انتهاك لحقوقهم بسبب ممارستهم لأعمالهم الصحفية. واختتم رئيس الجمعية تصريحه بالقول: إننا نريد صحافة حرة منضبطة ومسؤولة تقول الحق ولا تخشى أحداً، لتعكس الصورة الحقيقية لحال المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة، دون أن تجري خلف التشويق والإثارة الإعلامية على حساب الحقيقة فحرية الصحافة: هي حرية وسط ككل شيء في ديننا الحنيف، الحرية التي تتوقف عند حدود حرية الآخرين. حتى تحقق الصحافة الهدف المأمول منها ويحقق نقدها مزيداً من النهضة المباركة التي تشهدها بلادنا في ظل قائدها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني وحكومتنا الرشيدة.

جمعية حقوق الإنسان تفتتح فرعها في المدينة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٢٠ جمادى الأول ١٤٣١ العدد١٣٧٣٢
http://www.al-jazirah.com/20100504/fe7.htm

الجزيرة - سعود الشيباني

افتتح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مؤخرا مكتب الجمعية بمنطقة المدينة المنورة الواقع في طريق قربان، وحضر الافتتاح نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان وأعضاء مجلس الإدارة والدكتور محمد سالم شديد العوفى المشرف العام على الجمعية بالمدينة، بعد ذلك عقد مؤتمرا صحفيا مع وسائل الإعلام المحلية الذي افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية بمعالي الرئيس ونائبه وشكر الجمعية على افتتاح مكتب لها بالمدينة المنورة ثم تحدث معالي رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني الذي أجزى الشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لافتتاح هذا المكتب الذي يعد السابع بالمملكة بعد الرياض وجازان ومكة وجدة والدمام والجوف .

شكاوى عاجلة تناشد تدخل حقوق الإنسان لاحتواء الأزمة

أكبر قضية تلوث تشهدها المنطقة الغربية في "منجم مهد الذهب"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٠ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٤ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٨٩
http://www.alriyadh.com/2010/05/04/article522482.html

مهدالذهب - تقرير - مالك معيض

شرعت جمعية حقوق الإنسان بالمملكة، في التحقيق في أكبر قضية تلوث تشهدها المنطقة الغربية، وذلك في أكبر مناجم المملكة والشرق الأوسط، بعد أن تسببت أعمال التعدين في "منجم مهد الذهب" بتلوث تربة المحافظة، بالمواد الثقيلة السامة المهددة لحياة البشر والنبات وكذلك الحيوان. وتقدم عشرات المواطنين من سكان مهد الذهب يمثلون (٢٠ ألف نسمة) إلى جمعية حقوق الإنسان، عقب افتتاح فرعها الجديد بالمدينة المنورة، بشكاوى عاجلة تناشد تدخل حقوق الإنسان لاحتواء الأزمة، وإنقاذ السكان من علميات الردم الترابي والسموم التي تثيرها الرياح ليستنشقها السكان .

التحقيق في القضية وأكد ل"الرياض" "د.محمد بن سالم العوفي" المشرف على جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة، أن حقوق الإنسان بدأت بالتحقيق في قضية تلوث تربة مهد الذهب، واستقبلت شكاوى السكان، موضحاً أنه سيتم الاستعانة بأصحاب الخبرة، للمساهمة في كشف الحقائق، والاطلاع على الدراسة التي أعدتها جامعة الملك سعود بالرياض حول القضية. من جانبه تحدث ل"الرياض" "د.عبد الله الفراج" رئيس فريق بحثي من جامعة الملك سعود بالرياض، كان قد أجرى دراسة أثبتت تلوث تربة محافظة مهد الذهب، عن خطورة الموقف وضرورة التدخل السريع لإنقاذ السكان، قائلاً أنه "وباء صامت" يخرج من بين ركام الذهب، ويرتبط بعمليات التعدين، موضحاً أنه دُرِسَ في هذا البحث تأثير متغيرين مستقلين هما، البعد عن المنجم، وعمق جمع العينة، على متغير تابع (غير مستقل)، وهو اختلاف تركيز العناصر الثقيلة في التربة من موقع لآخر، وما بين الطبقة السطحية وتحت السطحية، بينما المتغير الثابت هو اتجاه الريح والتربة غير المنقولة، لذا جُمِعَ ١٢ عينة من ستة مواقع، ابتدأت بمحاذاة مرادم منجم مهد الذهب، وحتى نهاية المنطقة المأهولة بالسكان من المدينة، وعلى عمقين (٠-٥ و ١٥-٢٠ سم)، حيث نُخِلت التربة ثم طُحِنَت (٧٥ ميكرون)، وهضمت باستخدام "الميكرويف" كما لدى(EBA 3051) ، وقُدِرَ تركيز العناصر الثقيلة في راشح مستخلص الهضم بواسطة جهاز الامتصاص الذري(AA) ، وأظهرت النتائج تلوث كبير لتربة مهد الذهب بالعناصر الثقيلة، حيث زاد متوسط تركيز الزنك (٣٩٨ مجم كجم-١) مقارنة بالمتوسط العالمي (٥٠ مجم كجم-١) أي ثماني مرات تقريباً، وزاد الرصاص تسع مرات، والنحاس خمس مرات، بينما كان الكادميوم في مهد الذهب ٢٨ ضعفاً مقارنة بالمتوسط العالمي، وباعتماد مقياس مدى الوفرة (EF) لقياس مدى التلوث، مشيراً إلى إزدياد تركيز العناصر بالقرب من "مرادم" المنجم، فبلغ متوسط تركيز الرصاص للموقع الأول (٢٢٥ مجم كجم-١) أي عشرين ضعفاً لتركيزه في الموقع الأبعد (١١ مجم كجم-١)، وكذلك كان الزنك في الموقع الأول خمسة أضعاف، والنحاس والكادميوم الضعفين أو أكثر، مقارنة بالموقع الأخير، كما زاد متوسط تركيز العناصر في الطبقة السطحية عن تحت السطحية بمقدار الضعف أو أكثر، لذا ظهر تأثير المتغير المستقبل (البعد عن المنجم) و(عمق جمع العينة) على المتغير التابع (تركيز العناصر الثقيلة)، حيث كانت العلاقة عكسية بأنه قد تجاوز تركيز العناصر الثقيلة في مهد الذهب الحدود العالمية لها .مدافن المنجم وشدد "الفراج" أنه عند تطبيق معامل الوفرة، وجدت تربة مهد الذهب ملوثة بعنصر أو أكثر في جميع مواقع الدراسة، وعند المقارنة بالمقياس الهولندي وجدت جميع مواقع الدراسة ملوثة بعنصر أو أكثر، واتضح عن طريق التجربة أنه كلما اقتربنا من المنجم، أو كانت العينة سطحية، زاد تلوث التربة بالعناصر الثقيلة، مما أثبت أن التلوث بسبب وجود مدافن المنجم المكشوفة، مختتماً حديثه أن هذه النتائج تعود لدراسة طلاب مهد الذهب التي فازت بالمركز الأول على مستوى المملكة، وقد جاءت مطابقة لنتائج الدراسة التي قامت بها جامعة الملك سعود بالرياض. يذكر أن "د.عبدالله بن عيسى الدباغ" رئيس شركة التعدين العربية السعودية "معادن" قد أكد في تصريح سابق ل"الرياض" أن الشركة لا تنوي إغلاق المنجم، مضيفاً نحن ماضون في أعمال التعدين لعدة سنوات قادمة، بعد أن أدت الاستكشافات المكثفة التي أجرتها الشركة مؤخراً، ممثلة بشركة المعادن النفيسة والأساس، إلى مد العمر الافتراضي لمنجم مهد الذهب، الذي يعتبر من أقدم المناجم بالمملكة إلى أكثر من ست سنوات قادمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سكان المباني المهددة بالسقوط مخالفون للنظام وأصحابها مجهولون

الإهمال الهندسي وتراكم المياه وراء كارثة حي الصحيفة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٢١ جمادى الأول ١٤٣١ هـ. الموافق ٠٥ مايو ٢٠١٠ العدد ٦٠٥٠
http://www.aleqt.com/2010/05/05/article_388614.html

تحقيق: محمد الهلالي ويحيى الحجيري من جدة

فتحت حادثة انهيار مبنى سكني في حي الصحيفة وسط جدة ووفاة ستة من سكانه، ملف المباني المعرضة للانهيار في جدة واستوجبت تدخلا عاجلا لتفادي حدوث انهيارات أخرى، وكانت أمانة جدة قد سبق وأن أعلنتها، مطالبة بتحرك فعلي للجهات المعنية، حيث إن نسبة من هذه المباني غير معروف ملاكها، إضافة إلى أن قاطنيها من المتخلفين والمخالفين لنظام الإقامة والعمل.

وتشير مصادر علمية هندسية إلى أن بعض المباني في المناطق السكنية في جدة بنيت في السابق وسط إهمال هندسي وعدم الالتزام بالدك والتسوية الجيدة وعدم وقف نزح المياه الراكدة أو المتراكمة على التربة، إضافة إلى عدم إزالة الشوائب والأملاح جيدا التي قد تكون في التربة، إضافة إلى تثبيت القواعد بطريقة خاطئة وعدم الاهتمام بحماية جوانب الحفر من حدوث أي انهيار قد يحدث بعد التسلم وقبل الصب للخرسانة، إضافة إلى تآكل في المباني بسبب إهمال الصيانة والمعالجات الفورية لتسرب المياه وارتفاع منسوب المياه الجوفية دون أخذها في الاعتبار أثناء التصميم والتنفيذ واستمرار أعمال حفر بجوار الأساسات دون الأخذ بالاحتياطات وتسرب بالمياه سواء من الأمطار أو غيره وحدوث هبوط مفاجئ للتربة.

وكانت أمانة جدة قد نجحت العام الماضي في إزالة ٦٣ ألف متر مربع متمثلة في ١١١مبنى في مختلف مناطق محافظة جدة وحددت منطقة تبلغ مساحتها نحو ١٣٠ ألف متر مربع تضم أكثر من ١١٠٠ منزل آيلة للسقوط مطالبة بقطع التيار الكهربائي وإخراج المستأجرين فورا.

3200مبنى تحتاج إلى إزالة كاملة

أوضح المهندس خالد آل زيني رئيس لجنة مراقبة المباني الآيلة للسقوط في أمانة جدة أن هناك ٣٢٠٠ مبنى تحتاج إلى إزالة كاملة في جدة، فيما يحتاج ٤٨٠٠ مبنى إلى ترميم نظرا لتهالكها، مؤكدا أن فتح المظاريف الخاصة بإعداد التقارير الفنية لـ ١١٣٠ مبنى آيلة للسقوط كبداية لمعالجة الوضع قبل تفاقمه في أكثر من ثمانية آلاف مبنى آيلة للسقوط، مشيراً إلى أن المباني التي تحتاج إلى إزالة كاملة تمثل ٤٠ في المائة من إجمالي المباني المستهدفة، فيما تمثل المباني التي تحتاج إلى ترميم ٦٠ في المائة.

وقال رئيس لجنة مراقبة المباني إن هناك ثماني شركات استشارية تتنافس على المشروع وجميعها مستوفية المتطلبات التي تتضمن وجود معمل تربة لدراسة حالات المباني الآيلة للسقوط كما تحظى المناقصة بسرية تامة والإعلان عن النتائج سيكون خلال الأسبوع المقبل. وأبان أنه تم الرفع للأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية بملف المباني الآيلة للسقوط في جدة لمعالجته سريعا مدعما بحلول عاجلة ومدة استغراق إنجاز المشروع وتكلفته الإجمالية البالغة ٢٦ مليون ريال تمهيدا لدعمه نتيجة عدم وجود بند مخصص لإزالة ومعالجة هذه المباني في أمانة جدة خلال الأسبوع الجاري. «حقوق الإنسان» تتدخل أكد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بدء فريق للتقصي والتحقق من المعلومات التي تؤكد وجود ثمانية آلاف مبنى آيلة للسقوط يقطنها نحو ١٠٠ ألف نسمة من السكان وسيعقد اجتماع عاجل للأعضاء في الجمعية لطرح القضية وضرورة التواصل مع الأمانة والدفاع المدني لحماية السكان من خطورة الانهيارات التي قد تحدث مستقبلا، وستتم مخاطبة الجهات ذات العلاقة لبحث إيجاد آلية مناسبة لتعويض هؤلاء السكان أو إيجاد سكن بديل. المجلس البلدي يجتمع كشف المهندس حسين باعقيل رئيس المجلس البلدي في جدة عن تخصيص ميزانية خاصة للمباني الآيلة للسقوط التي رصدتها لجنة مراقبة المباني بعد اجتماع

سيعقد غدا الأربعاء يضم مسؤولي الأمانة وأعضاء المجلس البلدي، وسيطرح من خلاله جميع العوائق التي تواجه عمل آلية اللجنة في تنفيذ مهامها الموكلة إليها في الشروع في إزالة وهدم المباني الآيلة للسقوط في أحياء جدة كافة.
وأكد باعقيل الرفع للأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية بتقرير مفصل عن هذه المشكلة وسيخصص لها دعم لتنفيذ جميع الخطط بمشاركة الجهات الحكومية والأمنية لمعالجة هذه المباني التي أصبحت تشكل خطرا على قاطنيها وسيكون هناك تشكيل لجنة عاجلة تضم الجهات الحكومية والأمنية للشروع في العمل حال توافر الدعم المادي.
وأبان باعقيل أنه ستتم دراسة وضع السكان الذين يقطنون هذه المساكن لإيجاد بدائل لهم لتنفيذ جميع الخطط لإخلاء المباني الآيلة للسقوط وأن الخطوة المقبلة التي سيبدأ بها المجلس البلدي في جدة تتمثل في مطالبة ملاك هذه المباني بإخلاء قاطنيها بعدما تم التأجير لهم دون النظر في سلامة المباني وعدم المحافظة على سلامة الأرواح للقاطنين في تلك المباني.
وقال رئيس المجلس البلدي في جدة إن هناك توجهات من الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، أكدت على معالجة المناطق العشوائية حتى لا تتفاقم الظاهرة ويصعب علينا معالجتها، مشيرا إلى أن استدعاء المالك لعمارة الصحيفة سيتم عن طريق الدفاع المدني وسيتم التحقيق معه، ومهمة المجلس تتمثل في مخاطبته لإخلاء قاطنيها من السكان نظرا للخطورة التي قد تلحق بهم مستقبلا.

المنطقة التاريخية تعاني

قال الدكتور عدنان عدس مدير إدارة المنطقة التاريخية في أمانة محافظة جدة إن هناك ٣٠ مبنى في المنطقة التاريخية معرضة للانهيار في أي وقت وتم إخلاؤها من السكان وتحتاج إلى تدخل عاجل لترميمها.
وأوضح أن تلك المباني تهدد المواقع المجاورة لها في حال انهيارها ـ لا قدر الله ـ وتم إغلاق الأزقة والطرق أمام المشاة والزوار أمام تلك المباني لأن وقوعها في أي لحظة سيؤثر في المارة أمام تلك المباني. وأشار إلى أن تلك المباني حالتها خطرة جدا وتحتاج إلى تحرك فوري من المسؤولين لوقف تدهورها ووقوعها، مشيرا إلى أن السبب خلف عدم ترميمها حاليا يعود إلى عدم وجود آلية معتمدة لدعم تلك المباني وتوفير المبالغ المخصصة لإعادة تأهيلها. وأضاف أنه تم الرفع للإمارة والمحافظة بخطورة تلك المباني واحتمال انهيارها في أي لحظة وإلى الآن لم يتم البت في أمر تلك المباني.
وأشار إلى وجود آلية مقترحة من قبل أمانة محافظة جدة لوضع اليد عليها من قبل الأمانة لإعادة ترميمها ثم بعد ذلك إعادة تشغيلها مرة أخرى بعد الترميم وإعادة المبالغ الحكومية التي تم صرفها على تلك المباني، نظرا لعدم السماح بالصرف على الممتلكات الخاصة من المال العام، وذلك في حال امتناع المالك عن الترميم أو في حال عدم توجهه إلى بنك التسليف والادخار للحصول على قرض ترميم.
وتطرق عدس إلى عدم وجود قروض ميسرة في بنك التسليف لإعادة ترميم تلك المباني، خاصة أن مبالغ الترميم تفوق كثيرا القروض المقدمة من بنك التسليف والادخار والتي تصل إلى ٣٠ ألف ريال في أغلبية الأحوال، بينما مبالغ الترميم للمنازل التاريخية الآيلة للسقوط تفوق كثيرا تلك القروض. واستطرد أن هناك مباني تاريخية منهارة جزئيا في المنقطة التاريخية وهي تمثل مواقع أثرية مهمة في المنطقة المركزية.
وتابع مدير إدارة المنطقة التاريخية في أمانة محافظة جدة "وعد الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، بدراسة هذا الوضع مع بنك التسليف والادخار، حيث ستتم مناقشة أمور التمويل وإيجاد الآلية المناسبة لمنح ملاك المباني قروضا مجزية لترميم هذه المباني."

خطط طوارئ للمباني الآيلة للسقوط

أعلن العميد عبد الله جداوي مدير الدفاع المدني في جدة وجود خطط طوارئ في حال وقوع هزة أرضية ـ لا قدر الله ـ لاحتواء المباني الآيلة للسقوط في جدة، مبينا أن الأمانة مازالت تعمل على رفع الأنقاض في المبنى المنهار في حي الصحيفة وسط جدة حتى أمس، كما تم تشكيل لجان هندسية وسلامة من أمانة جدة والدفاع المدني في جدة حيث تعمل اللجنة الهندسية على دراسة الحالة والوصول للأسباب الرئيسية التي أدت إلى حادث الانهيار بين عدة مبان أما لجنة السلامة فتعمل حاليا على دراسة الأوضاع تمهيدا لعودة السكان للمباني التي تم إخلاؤها إثناء حادث الانهيار.
وبين جداوي أن التحقيقات ما زالت مستمرة مع ملاك المبنى المنهار وأن فرق الدفاع المدني تعاملت مع حادث الانهيار من خلال أجهزة التصنت التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مواقع الأشخاص ومصدر الأصوات، حيث أسهمت كاميرات بأعمدة ورؤوس طويلة تساعد على استغلال الفتحات في المبنى المنهار وتعطي صورة واضحة لفرق الإنقاذ للموقع تحت أنقاض العمارة، مبينا في الوقت نفسه أن حي الصحيفة يعد ويصنف من الأحياء القديمة ولا يقع ضمن نطاق الأحياء العشوائية، حيث الصعوبات والعوائق التي تواجه فرق الإنقاذ أثناء علميات إنقاذ المحتجزين تمثلت في عدم تمكن الآليات من الدخول إلى الحي نتيجة وقوع الحالة داخل نطاق ضيق جدا، مما جعل الكوادر البشرية تعمل على الإنقاذ بشكل يدوي.

المياه الجوفية تخفض عمر المباني

كشف الدكتور يحيى كوشك عضو مجلس الهيئة السعودية للمهندسين وعضو لجنة المكاتب الهندسية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة عن ارتفاعات خطيرة في منسوب المياه الجوفية في مناطق متعددة في جدة، بسبب عدم وجود مشاريع للصرف الصحي، تساهم في خفض العمر الافتراضي للمباني إلى نحو ٦٠ في المائة. وأكد الدكتور كوشك أن منسوب المياه الجوفية يؤدي إلى تآكل قواعد المباني والخرسانة، ويؤثر في أساسات المباني، ويجب مراعاة القواعد والشروط والانتهاء من مشاريع الصرف الصحي. وقال إن اختلاط المياه الجوفية مع الصرف الصحي يحولها إلى مادة مثل الأسيد تتسبب في تآكل الأساسات وقواعد المباني. وحذر كوشك من ارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى معدلات خطيرة في مواقع متعددة في محافظة جدة تهدد سلامة المباني في تلك المواقع.

جدة نشطة زلزاليا وقواعد المباني هشة

أكد الدكتور أمين ساعاتي أن جدة تقع في منطقة نشطة زلزاليا وهناك هزات مستمرة في أحشاء البحر الأحمر ولا تضرب القشرة الأرضية ولا نشعر بها في مدينة جدة وفي حال ـ لا قدر الله ـ وقعت هزة أرضية مدمرة ستؤثر في المباني والبنى التحتية، وذلك يعتمد على قوة الزلزال وكلنا نؤمن بحدوث الزلزال ونعترف به. وقال أين ذهب الوقت لإنشاء مشاريع الصرف الصحي والتي أثرت في المباني وألحقت أضرارا بالتربة وحولتها من تربة صلبة إلى تربة هشة وذلك يؤثر سلبا في المباني والقواعد الأسمنتية على مر السنين ويجعلها هشة ومعرضة للانهيار مع مرور الوقت وتتأثر عند وقوع أي هزة أرضية. ودعا الدكتور ساعاتي إلى ضرورة توعية المواطنين ونشر التوعية بين طلاب المدارس وعمل المحاضرات اللازمة لمعرفة كيفية التحرك وأماكن الوقوف وقت وقوع الزلازل، مشيرا إلى أن بعض المواقع حتى في داخل المباني تمثل خطرا أكبر من مواقع أخرى في ذات المبنى خاصة في حال انهيار تلك المباني لا قدر الله. وشدد على ضرورة تحرك الجهات المعنية فورا وهي جهاز الدفاع المدني وأمانة جدة ووزارة الصحة وغيرها من الجهات المعنية لتثقيف المواطنين والمقيمين ونشر الوعي عن كيفية التصرف وقت وقوع الزلازل، كما يجب وضع الخطط اللازمة من قبل الدفاع المدني ونشرها بين المواطنين وعدم تكرار كارثة سيول جدة التي أدت إلى كثير من الوفيات والخسائر بسبب عدم وجود ثقافة مواجهة السيول لدى كثير من المواطنين والمقيمين، التي دفعت كثيرا منهم إلى حتفهم لعدم تجنبهم مواقع مجاري السيول وبطون الأودية، وإذا ما كان هناك توعية بمخاطر السيول قبل وقوع الكارثة لما حصلت النتائج التي حصلت نتيجة عدم وجود التوعية.

وطالب الدكتور ساعاتي أمانة جدة بمنع إعطاء التصاريح في المواقع التي تمثل خطرا على المباني والتشدد في تطبيق اشتراطات البناء المقاوم للزلازل.

قاعدة بيانات للمباني الآيلة للسقوط

تستخدم أمانة محافظة جدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS في تحديد مواقع المباني الآيلة للسقوط في جميع مناطق جدة مما يسهل حصر المباني الآيلة للسقوط، وتم جمع كافة المعلومات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات للمباني الآيلة للسقوط للاستفادة منها في أعمال الهدم والإزالة من خلال توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية. كما تم تعميد شركة النظافة وبإشراف من أحد المكاتب الهندسية لإزالة أنقاض المباني المنهارة في المنطقة التاريخية ورفع الدمارات وترميم ما يمكن ترميمه بإشراف المكتب الهندسي، وتم الانتهاء من دراسة مشروع هدم وإزالة المباني الآيلة للسقوط بعد حصر المباني الآيلة للسقوط في ٤٨ منطقة عشوائية بمدينة جدة بالتنسيق مع إدارة المناطق العفوية. ووجه المهندس عادل فقيه أمين محافظة جدة بتفعيل لجنة المباني الآيلة للسقوط ومدها بكل مقومات النجاح وفق آلية محددة، من خلال التعاقد مع مكتب هندسي استشاري لإصدار التقارير الفنية عن حالة المباني الآيلة للسقوط عبر أخذ عينات من التربة والخرسانة وتحليلها والتأكد من حالتها إن كانت تحتاج إلى ترميم أو إلى إزالة، كما تم التعاقد مع مقاول لهدم وإزالة المباني الآيلة للسقوط، وفق خطط موضوعة مسبقاً تشمل حماية المباني المجاورة للمبنى المراد إزالته وحماية المارة بموجب الخطة المقدمة من المكتب الاستشاري. وتقع معظم المباني الآيلة للسقوط في جدة في مناطق عفوية ويسكن معظمها مقيمون والملاحظ أن بعض ملاك تلك المباني لا يملكون صكوكا شرعية لها وهناك أيضا بعض المباني المهجورة التي لا يعرف أصحابها وطالبت الأمانة كل شخص عنده وثائق تثبت ملكيته أيا من تلك المباني أن يراجع الأمانة ليصحح وضعه ويتقدم بالمستندات اللازمة والقيام بأعمال الهدم أو الترميم وإنشاء مبنى جديد ويسارع في استغلال فرصة الأنظمة المعتمدة أخيرا في البناء التي تصب كلها في مصلحة الجميع.

هل تصل الرسالة؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٠ هـ ٠٤ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100504/Con20100504348299.htm

د. سعيد السريحي

لا فائدة للوطن ولا للمواطن من قتل الرقابة الصحافية التي تكشف أوجه القصور في أي جهاز.«

بهذه الكلمات وجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحيتها للصحافة بمناسبة اليوم العالمي للصحافة مسجلة بذلك موقفا ينحاز بشكل واضح إلى جانب الشفافية والوضوح ويؤكد على حق الإعلامي في النقد مادام نقده مستندا على المصداقية وحق المواطن في الاطلاع على كل ما من شأنه أن يمس مصالحه أو يعطل استفادته من المنجزات التي هيأتها الدولة له أو يصادر حقوقه كمواطن له من الحقوق بقدر ما عليه من الواجبات.

هذا البيان الذي أصدرته جمعية حقوق الإنسان، وليس هيئة الصحفيين، يرتقي بالعمل الإعلامي إلى أن يكون حقا من حقوق الإنسان مادام متصلا بحق التعبير الذي أصبح مكتسبا عالميا مذ أقرته كافة التشريعات والأنظمة وجاء نتيجة نضال طويل ضد محاولات القمع ومصادرة الرأي وكبت الحرية.

وقد وضعت جمعية حقوق الإنسان حق النقد قاعدة للتعبير عن الرأي من حيث اتصال هذا النقد بأداء مختلف الأجهزة وذلك لما في هذا النقد من لفت نظر لما يمكن أن يحدث في هذه الأجهزة من تقصير ومن ثم العمل على تلافي هذا التقصير ومراعاة مصالح المواطنين التي كفلتها الأنظمة وتطلعت لتحقيقها مختلف خطط التنمية.

التحية التي وجهتها جمعية حقوق الإنسان للصحافة في يوم الصحافة العالمي رسالة إلى كافة الأجهزة وكافة العاملين فيها فهل تصل تلك الرسالة؟ وهل تجد صداها فتثمر تفهما لدور الصحافة حين تكون صوتا للمواطن وعينا للمسؤول؟

حقوق الإنسان ..شغل أم تشاغل؟

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/١٩ هـ ٠٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100501/Con20100501347702.htm

د. سعيد السريحي

لا يمكن لمنصف أن ينكر الدور المهم الذي تنهض به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووقوفها إلى جانب من يلجأ لها ممن يشعر بضيم يلحق به وإهدار لحقوقه من قبل هذه الجهة أو تلك، سواء تمثلت هذه الجهة في دوائر حكومية، أو مؤسسات خاصة، أو عنف يمارس من قبل أسرة من يستجير بحقوق الإنسان من ظلم أب أو جور أخ أو استبداد زوج.

وإذا كانت جمعية حقوق الإنسان تستحق الشكر على ما تعنى به، فإنها تستحق العتب في الوقت نفسه على إنشغالها بما تنشغل به من قضايا فردية عما هو أدخل في اهتمامها وأولى بمتابعتها من قضايا كلية، وهي قضايا لو تمكنت من تصحيح الوضع فيها لانحلت كثير من القضايا الفردية التي تتابعها، إن على حقوق الإنسان أن تعنى بأمرين أساسيين، يتمثل الأول منهما في متابعة مدى التزام الجهات المختلفة بالأنظمة التي وضعت لكي تحفظ حقوق الناس من أن تتعرض للإهدار، ذلك أن مرد كثير من القضايا يعود إلى مخالفات الجهات المختلفة في تطبيق الأنظمة، ومن شأن متابعة جمعية حقوق الإنسان لمدى التزام الجهات بالأنظمة ألا يرفع الظلم عمن يلجأ إليها، بل يمنع حدوثه عن الجميع، حتى أولئك الذين لا يعرفون أن ثمة جمعية لحقوق الإنسان بإمكانها أن تنصفهم، أما الأمر الآخر الذي يتوجب على جمعية حقوق الإنسان أن تتوقف عنده فهو مراجعة مختلف الأنظمة ومطالبة الجهات التشريعية بتعديل أي خلل يمكن له أن يكون في تلك الأنظمة يجعلها لا تتوافق مع قيم العدل والمساواة والمحافظة على حقوق المواطنين والمقيمين كذلك.

إنشغال جمعية حقوق الإنسان بالقضايا الفردية تعطيل لعملها على الكليات التي هي أحوج إلى مراجعتها ومتابعتها وبمثلها تنشغل جمعيات حقوق الإنسان المماثلة لها في العالم.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

رسائل ساخنة على موقع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/١٩ هـ ٠٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100501/Con20100501347704.htm

محمد الصالحي

بألف مقال، هي رسائل الاستجداء التي تستقبلها صفحات «استفسارات الزوار» على موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: تأخذك عناوينها المؤلمة إلى تفاصيل أشد إيلاما. في سطورها تستطيع أن تقرأ ما يدور خفية خلف جدران المنازل ومكاتب الشركات والإدارات الحكومية وفي الشارع المكشوف في وضح النهار، عندما يلبس التسلط رداء الأبوة عند البعض والمسؤولية عند الآخرين. إنه العنف والظلم بلباسه الحديث.

في أعلى الصفحة تقاطرت الرسائل على الموقع «الرسمي» يطلب فيها أصحابها الانضمام لعضوية الجمعية ليصبحوا «حقوقيين». فيما أسفلها يمتلئ برسائل أمهات وموظفين ومقيمين تشتكي بلغة بسيطة و«مكسرة» وضعا سخطوا منه: أم مطلقة تخبر المسؤولين بأن ابنتها ستنتحر «قريبا» لأنها كرهت الحياة مع أبيها وزوجته، وثانية تسرد تفاصيل معاناتها مع موظفي الضمان وهم يعاملونها بقسوة، وآخرون يبحثون عن حقوقهم في الحصول على وظائف لم تجلبها لهم حظوظ شهاداتهم العليا، وبجانبهم تماما تتناسل رسائل المعلمين وموظفي البنود، أولئك يطلبون مستواهم الفعلي، وهؤلاء يشحذون «تثبيتا» يكفل لهم الأمان من الطرد. هي قصص المجتمع ولكن بقراءة أخرى.

ومن زاوية أخرى تبدو القراءة من أسفل الصفحة إلى أعلاها تستعرض خط سير ثقافة الشكوى والتظلم وهو يأخذ مسارا جديدا: من المطالبة بالحلول والوقفة العاجلة إلى أمنيات الانضمام للجمعية لمساعدة الناس في استرداد حقوقهم، ورصد حوادث العنف والظلم التي صار المجتمع يضج بها «فجأة». والأخيرة في اعتقادي هي مربط الجمعية وفرصتها الثمينة: هل أولئك الذين جاؤوا ليساعدوها استوعبوا الدرس وفزعوا ـ تطوعا ـ للمساعدة؟ أم أنهم يطلبون اسمها ليضاف في سيرهم الذاتية وتحت أسمائهم في حفلات التعارف.

أعود إلى مربط تلك الرسائل: اقرؤوا المواطن وهو يشتكي بلغته «الركيكة» وليس بأسلوب كتاب المقالات. وتشبعوا جيدا من الاستفهام. هناك صورة أخرى لمجتمعنا، ولكن برؤية أخرى.

السعوديون .. والتأمين الصحي

المصدر:جريدة عكاظ الأحد ١٨/٠٥/١٤٣١ هـ ٠٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100502/Con20100502347898.htm

عيسى الحليان

في ٦ ديسمبر من عام ٢٠٠٥م صرح وزير الصحة السابق بأن عام ٢٠٠٧ سيكون هو عام تطبيق التأمين الصحي على السعوديين.

نحن حاليا في منتصف عام ٢٠١٠ وليس ثمة ما يشير إلى قرب تطبيق هذا النظام وبالتالي لا نعرف من نسأل عن عدم تنفيذ هذا الوعد الذي قطعه أعلى سلطة في هرم النظام الصحي في البلاد في ذلك الحين. لا أعرف ما هو رأي المسؤولين في مثل هذه الوعود التي دأب كبار الإداريين في الدولة على طرحها أمام الميكروفونات باسم الحكومة، لكنها تظل في حقيقة الأمر بعيدة عن التطبيق على أرض الواقع.

في عام ٢٠٠٨ تصدرت قضايا الصحة التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي جاء فيه أنها وجدت ١٢ جانبا سلبيا في هذا القطاع أبرزها معاناة انتقال المرضى وذويهم إلى المدن الرئيسة.

التصريحات الرسمية ومن نفس المصدر تقول بأن المملكة تحتل المرتبة (٢٢) في نسبة الإنفاق الصحي على مستوى العالم لكن مثل هذه التصريحات تمتنع عن ذكر تراتبية المملكة في مجال الرعاية الصحية وهو الجانب الأهم لأن الإنفاق في مثل هذه الحالة يصبح غاية لا وسيلة، وفي المسافة الكبيرة والمتناقضة بين طرفي هذه المعادلة تكمن أزمتنا الصحية المتفاقمة.

في ٢٠٠٨/٨/١٤م اطلعت على أحد التقارير المنشورة (صحيفة الرياض) والذي توصل صاحبها إلى أن تطبيق نظام التأمين الصحي يوفر على البلاد تسعة أعشار ما يتم إنفاقه على الصحة في البلاد، خلاف ارتفاع الخدمة.

قد لا أتفق مع الباحث على هذه النسبة لأنه خلط بين موازنة القطاع الاجتماعي والقطاع الصحي، لكن المسافة تبقى قطعا كبيرة ليس في مجال الإنفاق فقط، وإنما في مجال الرعاية أيضا وهذا هو الأهم.

أجانب ليسوا أجانب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣٠ أبريل ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٣٠/Con٢٠١٠٠٤٣٠٣٤٧٥٠٧/٢٠١٠٠٤٣٠٣٤٧٥٠٧.htm.

هاني نقشبندي

لم تكن مطالبة جمعية حقوق الإنسان بشأن وضع حد لنظام الكفيل بالأمر الجديد، لكن من الجيد الاستمرار في التطرق إلى الأمر من وقت لآخر، فنحن سريعو النسيان.

قضية الكفيل تثير الرأي العام ضدنا منذ عقود. ولن أكذب أو أدعي أن نظاما كهذا يحفظ حقوق المجتمع أو أنه من متطلبات خصوصيتنا والظلم فيه استثناء. فهو لا يضمن حقوق المجتمع بقدر ما يعطي الكفيل حقا يسيء استخدامه، كما أن من غير المنطقي افتراض سوء النية في كل من يعمل لدينا، فبعضهم يعيش بيننا عشرات السنين، وما يزالون يحملون الصفة ذاتها «أجانب» حتى أصبحت الكلمة مرادفة للاختلاف. من غير المنطقي افتراض أن الإنسان الذي ترك وراءه عائلة وأطفالا صغارا يبيت نية سيئة على الدوام. وكلنا يعلم أن الإنسان عندما يكون غريبا عن مجتمعه فهو أكثر حرصا على مجانبة الحائط والحؤول دون الخطأ واختلاق المشاكل له أو لمن يعمل معه. ولمن يقول بأن نظام الكفيل يحفظ حقوق الكفيل، فإني أسأل: ومن يضمن حقوق العامل من أن يتلاعب بها الكفيل نفسه؟.

مشكلة نظام الكفالة لا تتعلق بالنظام، بل بالكفيل بحد ذاته. فالنفس البشرية تميل إلى التعسف في استخدام حق أعطي لها أمام آخر سلب منه حق مماثل. وإن كان من العدل أن نحفظ حق الكفيل، فمن الحق والمطلوب أيضا أن نصون إنسانية العامل ونحفظ حقه.

عندما يصبح هذا العامل محروما من حق التنقل داخل البلاد دون موافقة الكفيل فهذا ظلم. عندما يحرم من السفر إلى بلده دون موافقة الكفيل فهذا ظلم. عندما يحرم من استقدام أهله دون موافقة الكفيل فهذا ظلم.

هناك ألف طريقة وطريقة نحفظ بها حق الكفيل دون أن نمس سلامة العمل أو العامل، ولنا عبرة في تجارب الدول الأخرى وحتى اللصيقة بنا والأكثر ثراء منا.

نحن ننفتح على العالم، ونتطور في مجالات كثيرة هنا وهناك. وكما هي الدولة حريصة على تطور المواطن فعلى عاتقها أيضا مسؤولية تطور أي إنسان يعيش على أرضها. ولن يتطور إنسان محروم من أبسط حقوقه، بل إن العكس هو ما سيحدث، إذ قد يتحول العامل البسيط إلى عنصر خطر عندما يستشعر أن حياته ومستقبله وعائلته محكومة بمزاجية كفيل قد لا يعرف الفرق بين الألف والباء.

حقوق الإنسان ..شغل أم تشاغل؟

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٧ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١ـ٥ ـ ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥٠١/Con٢٠١٠٠٥٠١٣٤٧٧٠٢.htm

د. سعيد السريحي

لا يمكن لمنصف أن ينكر الدور المهم الذي تنهض به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووقوفها إلى جانب من يلجأ لها ممن يشعر بضيم يلحق به وإهدار لحقوقه من قبل هذه الجهة أو تلك، سواء تمثلت هذه الجهة في دوائر حكومية، أو مؤسسات خاصة، أو عنف يمارس من قبل أسرة من يستجير بحقوق الإنسان من ظلم أب أو جور أخ أو استبداد زوج.
وإذا كانت جمعية حقوق الإنسان تستحق الشكر على ما تعنى به، فإنها تستحق العتب في الوقت نفسه على إنشغالها بما تنشغل به من قضايا فردية عما هو أدخل في اهتمامها وأولى بمتابعتها من قضايا كلية، وهي قضايا لو تمكنت من تصحيح الوضع فيها لانحلت كثير من القضايا الفردية التي تتابعها، إن على حقوق الإنسان أن تعنى بأمرين أساسيين، يتمثل الأول منهما في متابعة مدى التزام الجهات المختلفة بالأنظمة التي وضعت لكي تحفظ حقوق الناس من أن تتعرض للإهدار، ذلك أن مرد كثير من القضايا يعود إلى مخالفات الجهات المختلفة في تطبيق الأنظمة، ومن شأن متابعة جمعية حقوق الإنسان لمدى التزام الجهات بالأنظمة ألا يرفع الظلم عمن يلجأ إليها، بل يمنع حدوثه عن الجميع، حتى أولئك الذين لا يعرفون أن ثمة جمعية لحقوق الإنسان بإمكانها أن تنصفهم، أما الأمر الآخر الذي يتوجب على جمعية حقوق الإنسان أن تتوقف عنده فهو مراجعة مختلف الأنظمة ومطالبة الجهات التشريعية بتعديل أي خلل يمكن له أن يكون في تلك الأنظمة يجعلها لا تتوافق مع قيم العدل والمساواة والمحافظة على حقوق المواطنين والمقيمين كذلك.
إنشغال جمعية حقوق الإنسان بالقضايا الفردية تعطيل لعملها على الكليات التي هي أحوج إلى مراجعتها ومتابعتها وبمثلها تنشغل جمعيات حقوق الإنسان المماثلة لها في العالم.

رسائل ساخنة على موقع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٧ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١-٥ - ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥٠١/Con٢٠١٠٠٥٠١٣٤٧٧٠٤/٢٠١٠٠٥٠١٣٤٧٧٠٤.htm

محمد الصالحي

بألف مقال، هي رسائل الاستجداء التي تستقبلها صفحات «استفسارات الزوار» على موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: تأخذك عناوينها المؤلمة إلى تفاصيل أشد إيلاما. في سطورها تستطيع أن تقرأ ما يدور خفية خلف جدران المنازل ومكاتب الشركات والإدارات الحكومية وفي الشارع المكشوف في وضح النهار، عندما يلبس التسلط رداء الأبوة عند البعض والمسؤولية عند الآخرين. إنه العنف والظلم بلباسه الحديث.

في أعلى الصفحة تقاطرت الرسائل على الموقع «الرسمي» يطلب فيها أصحابها الانضمام لعضوية الجمعية ليصبحوا «حقوقيين». فيما أسفلها يمتلئ برسائل أمهات وموظفين ومقيمين تشتكي بلغة بسيطة و«مكسرة» وضعا سخطوا منه: أم مطلقة تخبر المسؤولين بأن ابنتها ستنتحر «قريبا» لأنها كرهت الحياة مع أبيها وزوجته، وثانية تسرد تفاصيل معاناتها مع موظفي الضمان وهم يعاملونها بقسوة، وآخرون يبحثون عن حقوقهم في الحصول على وظائف لم تجلبها لهم حظوظ شهاداتهم العليا، وبجانبهم تماما تتناسل رسائل المعلمين وموظفي البنود، أولئك يطلبون مستواهم الفعلي، وهؤلاء يشحذون «تثبيتا» يكفل لهم الأمان من الطرد. هي قصص المجتمع ولكن بقراءة أخرى.

ومن زاوية أخرى تبدو القراءة من أسفل الصفحة إلى أعلاها تستعرض خط سير ثقافة الشكوى والتظلم وهو يأخذ مسارا جديدا: من المطالبة بالحلول والوقفة العاجلة إلى أمنيات الانضمام للجمعية لمساعدة الناس في استرداد حقوقهم، ورصد حوادث العنف والظلم التي صار المجتمع يضج بها «فجأة». والأخيرة في اعتقادي هي مربط الجمعية وفرصتها الثمينة: هل أولئك الذين جاؤوا ليساعدوها استوعبوا الدرس وفزعوا ــ تطوعا ــ للمساعدة؟ أم أنهم يطلبون اسمها ليضاف في سيرهم الذاتية وتحت أسمائهم في حفلات التعارف.

أعود إلى مربط تلك الرسائل: اقرؤوا المواطن وهو يشتكي بلغته «الركيكة» وليس بأسلوب كتاب المقالات. وتشبعوا جيدا من الاستفهام. هناك صورة أخرى لمجتمعنا، ولكن برؤية أخرى.

هيئة حقوق الإنسان

الجلسات النسائية توصي بإستراتيجية شاملة للتعامل مع قضية إدمان طالبات الجامعات

الأخصائية الدوسري: وزارة التربية لا تملك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الطالبات المدمنات

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٩-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٩/article٥٢١٠٦٦.html.

الرياض - سلوى العمران، وأسمهان الغامدي، وعذراء الحسيني

انتقدت الأخصائية النفسية في علاج المدمنات في مستشفى الأمل في الرياض عفاف الدوسري في مداخلة لها خلال الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وزارة التربية والتعليم لعدم وجود استراتيجية واضحة لتحويل حالات الطالبات المدمنات للعلاج بالمستشفى، ما يؤدي إلى عودة المدمنة للتعاطي، في حين يفترض أن هناك برنامجا علاجيا مكملا لدور المستشفى بعد عودة الطالبة إلى مقاعد الدراسة، ومتابعة مستقبلها، وفقدان هذا الدور يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، من دون نتيجة أو فائدة تتحقق لمصلحة الطالبة .

وأيدت رئيسة الجلسة الأولى للندوة سمو الأميرة الجوهرة بنت فهد مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ما ذهبت إليه الأخصائية عفاف في مداخلتها، مشيرة إلى غياب المنهج لدى المدارس وقطاعات التعليم الذي يضمن آليات وإجراءات واضحة في التعامل مع حالات الإدمان، في حين أن كثيرا من الجهود المبذولة، جهود ذاتية في المتابعة مع المستشفيات الخاصة، أو قد تكون بتنسيق داخلي فقط .

وعبرت الاستشارية رئيسة قسم الطب النفسي بمستشفى الملك فهد بجدة د. منى الصواف عن استيائها ودهشتها لعدم وجود مراكز أبحاث علمية، رسمية وموثقة، سواء على المستوى المحلي أو الخليجي، وذلك خلال دراستها النهائية في أمريكا عن قضية المخدرات في المملكة والخليج، حيث فوجئت بعدم وجود أي معلومات علمية رسمية موثقة في هذا المجال، مشيرة إلى أن ذلك أمر خطير، إذا أردنا أن ننطلق في برامجنا الوقائية والعلاجية، في قضية المخدرات خاصة بين الشباب والشابات، في المدارس، واعتبرت أن الجانب الجنائي بالنسبة لقضية المخدرات طغى على حساب الجانب الصحي والرعائي، الذي يقدم على استحياء، وتمنت أن تأخذ قضية مكافحة المخدرات منحى تتعامل فيه مع الإدمان والمدمن على أنه مرض دماغي مزمن، ينتج عنه سلوكيات بيولوجية ونفسية وإجرامية ودينية منحرفة، مشيرة إلى التوجهات العالمية الحديثة في التعامل مع المدمنين، الذي يعتبر الإدمان مرضا عقليا وليس سلوكا سيئا .

السديري: هيئة حقوق الإنسان تستقبل يوميًا حالات نساء معنفات بسبب إدمان رب الأسرة

وقالت الباحثة في هيئة حقوق الإنسان أمل السديري إننا نستقبل يوميا حالات نساء معنفات، ويعود العنف فيها إلى إدمان وتعاطي الشخص المعتدي المخدرات، وأن ٦٠% من مشاكل الأسر تعود إلى تعاطي رب الأسرة، وذكرت قصة لإحدى الحالات التي تعيش حالة من الرعب نتيجة تعاطي الأب، حيث تضطر هي وأبناؤها إلى البقاء في إحدى الغرف القريبة من الباب (المجلس) للهرب عندما يكون الأب في حالة تعاط، حيث يبدأ في الهيجان والعنف على أفراد الأسرة، وأكدت أن كثيرا من الأبناء الشباب يرغمهم آباؤهم على التعاطي، وناشدت في هذا الصدد أن يكون هناك تعاون بين مختلف القطاعات المعنية لتوحيد وتوجيه الجهود، لتقديم الحماية والرعاية اللازمة لجميع أفراد الأسرة .

وطالبت الإعلامية منيرة المهيزع في مداخلة لها من القطاعات المعنية في مكافحة المخدرات، والأخرى ذات الصلة بالموضوع، بالشفافية والوضوح في إعطاء المعلومات التي تتعلق بهذه القضية الهامة والحساسة، حتى يساهم الإعلام بدوره الذي تتطلع إليه القطاعات المعنية في الدولة، وأنه في هذا العصر الذي تتناقل فيه المعلومة عبر وسائل التقنية

المتطورة بسرعة هائلة، نجد أننا أمام حواجز من المنع في الحصول على المعلومة من مصدرها، ولهذا فليس من المستغرب أن تتناقل وسائل الإعلام معلومات مغلوطة، أو مشوهة، عن قضية انتشار المخدرات والإدمان داخل أروقة المدارس والجامعات، في حين أن إعلانها من قبل المعنيين بهذه القضية سيخرس أي مصادر لترويج الإشاعات والمعلومات المغلوطة .

وتساءلت الإعلامية سحر البندر من جريدة الحياة، هل الإعلام خدم قضية المخدرات من حيث التعمق بسرد المشكلة ١٠٠%، موجهة تساؤلها إلى الأستاذة منال الشريف رئيسة القسم النسائي بجريدة عكاظ بجدة، فأكدت الشريف أن الإعلام بمفرده لا يقدر أن يخدم قضية المخدرات؛ لأن كثيرا من المدمنين لا يودون البوح بذكر أسمائهم؛ ولأن تجار المخدرات يستهدفون المرأة للترويج، وذكرت قصتها بامرأة عرضت عليها سيجارة حشيش بإحدى المناسبات .

من جهة أخرى أضافت إحدى المداخلات من مصلحة الجمارك الأستاذة عائشة شعبان كلمتها في هذا الشأن فتقول: (الجمارك السعودية هي الواجهة الأولى للمخدرات، فنحن نواجه مخاطرة يومية من مافيا المخدرات، وإلحاحا شديدا منهم ما دفع مصلحة الجمارك من عمل برنامج (عزتي بهويتي)، خاتمة مداخلتها بتوصية تتمثل بمشاركة الطالبات بأوراق عمل، حتى يحظى المجتمع بحلول وآراء ليصل الوطن إلى نتيجة وطن بلا مخدرات .

وأثارت إحدى المداخلات التي تعمل مستشارة أسرية قضية مهمة، تطالب من خلالها بأن المدرسة التي تكتشف إحدى طالباتها من مدمنات المخدرات، لا تنفيها وتعزلها عن المجتمع، بل يجب عليها أن تحتويها وتحاول معالجتها .

وأكدت الأستاذة وفاء محمود طيبة أنه لا ينقصنا الأبحاث النظرية والحلول، بل ينقصنا التواصل والتطبيق، وشددت الأستاذة سلمية على أن ما نفتقده في قضية المخدرات هي فهم عقلية المدمن التي بدونها لا يمكن أن نقدم رسالة وعلاجا مجديا، فكلمة لا للمخدرات لا تجدي مع المجتمع عامة، والشباب خاصة؛ لأن المدمن يتحدث بلغة ترغيبية، ونحن نخاطبه بلغة ترهيبية، مطالبة بدخول علماء النفس في مجال تسهيل فهم عقلية المدمن كي نحصل على نتيجة مجدية .

وأوصت الندوة الإقليمية الأولى لمكافحة المخدرات في جلستها الأولى أمس للفعاليات النسائية، أنه يتعين على الجامعات وضع مجموعة واسعة من الإستراتيجيات لوقاية الطالبات من الإدمان، التي تتضمن مجموعة من التدابير كالإعلامية والدينية والبرامج التربوية، وطالبوا بتوافر شروط معينة في البرامج الوقائية، مثل تجنب التناول الخاطئ للمخدرات، وأن تكون المعلومة المقدمة مناسبة لكل فئة عمرية، وإشراك أولياء الأمور في مثل هذه البرامج، وتعريف الشباب والفتيات، بأسماء المخدرات الأكثر شيوعا لتجنبها في حال تعرضوا لها، ولابد ان يكون لدى العاملين في المجال المدرسي استعداد لمواجهة مشكلة المخدرات، وان تتوافر لديهم مهارات الاتصال والاستماع، ولابد من وجود عدة مداخل في مجال مكافحة المخدرات، كالمدخل المعلوماتي، والتعليم المؤثر، والتاثير الاجتماعي، وتعليم مهارات مقاومة المخدرات، وتعزيز الكفايات الشخصية، والاستفادة من المشاريع والأبحاث العالمية التي عالجت دور المؤسسة التربوية في زيادة الوعي بأخطار المخدرات، توظيف التكنولوجيا وآلياتها نحو الوقاية من المخدرات، تاكيد التوافق والانسجام والتنسيق مع المؤسسات المجتمعية الأخرى، تفعيل دور الحوار والنقاش لحل أخطار هذه الظاهرة، تفعيل دور الإرشاد الوقائي والديني والعلاجي، (المرشد الطلابي(، وتبصير الطلاب بعقوبة مهربي المخدرات، ودور الدولة في المكافحة وضع خطة بين وزارة التربية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات؛ لتوعية الطلاب والطالبات عن أضرار المنبهات والمنشطات، وضبط المروجين، وعلى ضرورة رسم إستراتيجية إعلامية جديدة لمكافحة المخدرات، وتجنب العموميات، وإسداء النصح، وكذلك الاستعانة بالدراسات الميدانية، التي يمكنها تحديد نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة في التوجيه والإرشاد بأضرار المخدرات.

السفير تلميذ يؤكد حماية المملكة لحقوق الجالية الهندية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٩-٤ - ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٩/Con٢٠١٠٠٤٢٩٣٤٧٢٤٢.htm.

معتوق الشريف ـ جدة

أكد السفير الهندي لدى المملكة تلميذ أحمد على الدور الذي يقوم به خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على المستوى الإقليمي والدولي ومبادراته الإنسانية من أجل عالم يسوده السلم والعدل والمساواة، وحماية حقوق الجالية الهندية.

ناقش السفير الهندي مع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، لدى زيارته مقر الهيئة في جدة أمس أوضاع الجالية الهندية في المملكة والتي يزيد عددها عن مليوني مقيم.

وأشاد بما تحظى به الجالية الهندية في المملكة من رعاية واهتمام من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين، منوها بدعم الملك للعلاقات بين المملكة والهند.

واستعرض العيبان والسفير الهندي سبل تعزيز التعاون بين البلدين فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين، ونائب السفير الهندي راجيف شهارى.

طالب حقوق الإنسان بإنصافه

محكمة التمييز تسحب صكا من مواطن بقيمة نصف مليون ريال

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٢٩-٤- ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٧&I=٧٥٥٠٦٠&G=٢

ناصر الصويلح- الإحساء

طالب المواطن أحمد بن عبدالله الجدي هيئة حقوق الانسان بالتدخل لإنصافه وإعادة حقوقه إليه التى أقرتها محكمة الاحساء بحقه فى صك صادر لصالحه بما يقرب من نصف مليون ريال تعويضا من شركة سلبته حقوقه المالية، وكانت محكمة التمييز بالرياض قد وجهت محكمة الاحساء بسحب الصك الصادر من محكمة الاحساء ورقمه ٧/١٣١ والصادر بتاريخ ٦/١٤ /١٤٣٠هـ. وقال المواطن احمد الجدي إنه قام برفع دعوى ضد إحدى شركات المقاولات الإنشائية، بمبلغ يقترب من نصف مليون ريال حيث اتفق معها على أن يقوم بتنفيذ أعمال خراسانية وإنشاءات المباني لمعهد النور في الأحساء مبينا أن الشركة لم تسلمه المبالغ المتبقية أو معدات البناء ولم تلتزم بتسليم الدفعات المتفق عليها حسب المنصوص عليه فى العقد.

وأضاف الجدي أنه بعد مماطلة من المدعى عليه استمرت قرابة عامين أصدرت المحكمة الشرعية في الاحساء حكمها بإلزام المدعى عليه بدفع المبلغ ورفعت المعاملة الى هيئة التمييز وبعد مرور أكثر من عامين من المراجعة فوجئ بأن محكمة الأحساء تطالبه بتسليمه الصك الشرعي الذي يتضمن حقه الذى أقرت به محكمة الاحساء.

المبالغة في عقوبة الجلد وصلت إلى أرقام غير مستساغة

تفاوت الأحكام التعزيرية يعود إلى اختلاف نظر القضاة وأحوال المحكوم عليهم

السجن في الأحكام التعزيرية ليس حلاً دائماً

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٣٠-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٣٠/article٥٢١١٢٣.html

أبها، تحقيق – مريم الجابر

الجلد عقوبة تعزيرية مقررة في الشريعة الإسلامية في بعض جرائم الحدود، فعقوبة الزاني غير المحصن مثلا مائة جلدة، وعقوبة القذف ثمانين جلدة، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "لا يجلد فوق عشرة أسوط إلا في حد من حدود الله" رواه داود في سننه، ورغم الاختلاف في تفسير هذا الحديث من قبل العلماء، والاختلاف في المذاهب الأربعة على الحد الأعلى لعقوبة الجلد في الجرائم التعزيزية، إلا أن هذا الخلاف لم يصل إلى العدد الذي يحكم به بعض القضاة الآن، فهناك إسراف ومبالغة واضحة في العقوبات قد تصل إلى ٢٠٠٠ جلدة على سبيل المثال، وهذا التفاوت الملحوظ في أحكام القضاة في عقوبة الجلد هو نتيجة حتمية لغياب أي ضابط أو معيار أو نظام للعقوبات .

السجن والجلد

ويقول الشيخ عبدالمحسن العبيكان إن اشتراط الفقهاء في ضوابط وحدود وتنفيذ آلية التعزير في الجلد الشرعي هو أن يكون بسوط لا جديد ولا خلق، بحيث لا يؤذي المجلود ولكنه يؤلمه ألماً محدوداً، وأيضاً أن يتم الضرب في مواقع في الجسد التي يكثر فيها اللحم كالفخذين ونحو ذلك، بحيث لا تشوه له خلقة ولا تكسر له عظماً، ولا بد من ملاحظة قوة بدن الشخص المجلود أو ضعفه، فالعلماء قالوا: "لا يرفع يد الجلاد بالسوط بحيث يرى أبطه"، فالقصد من الجلد الإيلام بالزجر وليس الإتلاف أو التعذيب، مشيراً إلى أن الجلد هو جزء من أجزاء التعزير ومنه التوبيخ والإقامة من المجلس، واللوم، والحبس، وحرمان الإنسان من شيء، وكل ذلك من التعزير .

وأضاف: لا نعرف في سلفنا الصالح من العلماء الأجلاء انه كان يضرب المجرم ويجلد إلى عدد كبير من الجلدات يصل إلى الآلاف، فعمر بن الخطاب قد قام بجلد من زور خاتمه 100 جلدة واعتبرت هذه في وقتها كثيرة ومن المبالغة فيها، فإصدار أعداد الجلد إلى حد الآلاف لا نعرفه في الشريعة والرسول صلى الله عليه وسلم جلد ٨٠ جلدة والقرآن ذكر 100 جلدة بحق الزاني، أما المبالغة بآلاف فهذا أمر غير مستساغ في الأحكام ويكتفى من العدد الكبير من الجلد بالسجن، فالتعزير بابه واسع ولكن من المؤسف أننا نلاحظ عدداً من القضاة لا يعرفون في التعزير سوى الجلد والسجن والجمع بينهما يسجن ويجلد وهذه نراها في أغلب القضايا التي تصدر الآن ليس هذا مسلكاً سديداً وهذا خلاف المطلوب، فينبغي أن يحدد لكل جريمة عقوبة ولكل جنحة عقوبة مناسبة لها .

محاكم الاستئناف

وقال الشيخ محمد الدباش مستشار الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية إن التعزير يعود للاجتهاد، لأنه لم يرد فيه نص شرعي ويخضع الحكم لاجتهاد القاضي، بما يناسب الجرم حتى لو وصل لحد القتل كمروجي المخدرات فيقتلون تعزيزاً، فليس هناك عقوبة محددة على القاضي التقيد بها، ولكن عليه أن يراعي الله في نفسه وأن يصدر أحكاماً تعزيرية وعقوبات فيها نوع من اللطافة وتقويم السلوك للشخص المقام عليه الحد .

وأضاف: ستباشر قريباً محاكم الاستئناف أعمالها وتقوم بمباشرة القضايا التي أصحابها ليسوا مقتنعين بالأحكام الصادرة بحقهم، وهناك أيضاً محكمة التميز ومجلس القضاء يستطيعون الحد من المبالغة في بعض الأحكام وخاصة الجلد، مشيراً

إلى أن الأحكام التعزيرية تتبع مصلحة الشخص والمجتمع من حيث كيفيتها وحجمها، فقد يحكم قاض بالشمال على جرم أحد الأشخاص بمقدار أعلى من حكم القاضي بالجنوب بنفس الجرم، وذلك لكون الأمر يخضع لعقوبة تقديرية اجتهادية، وفي نظري لا ينبغي أن يكون هناك تحديد أو تقنين وأن تبقى المسألة اجتهادية مفتوحة للقاضي يحكم بها بما يخدم المصلحة العامة .

العبيكان: بعض القضاة لا يعرف من التعزير سوى الجلد والسجن !

تقنين العقوبة

ويقول د. هادي علي اليامي نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان: بدايةً أوضِّح تعريف التعزير بأنه العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها، إلى أنه لا نستطيع وصف ما يصدر من أحكامٍ تعزيرية بالمخالفات مهما كانت المبالغة فيها ذلك لأنها اجتهادية خاضعة للسلطة التقديرية للقاضي ورؤيته للواقعة أو القضية المعروضة عليه، إلا أنه يجب عند إصدار الأحكام مراعاة الهدف من العقوبة الذي هو إصلاح حال البشر وأن تقوم على أصولٍ تُحقِق ذلك الغرض لتؤدي وظيفتها فتكون شخصية تصيب الجاني وحده ولا تتعداه إلى غيره، بالإضافة إلى أن تأديب المجرم أو المخالف ليس معناه الانتقام منه وإنما استصلاحه لأن العقوبات شُرِّعت رحمةً من الله تعالى بعباده وإحساناً إليهم، ويجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار عند الحكم في أي قضية الظروف المخففة أو المشددة وسوابق المخالف وخطورة الجريمة أو المخالفة والبواعث على ارتكاب الجريمة وكافة ظروف الواقعة إعمالاً لتحقيق العدالة .

وأشار إلى انه لما كان التباين في الأحكام التعزيرية بالنسبة للقضايا المتشابهة أو المتماثلة فقد نادى البعض بفكرة تقنين العقوبات التعزيرية تفادياً لذلك، وهو الجاري عليه العمل الآن تمهيداً لإصداره وتعود الفائدة من ذلك إلى الآتي: منع وتجنُّب صدور أحكام متباينة ومتناقضة في القضايا التعزيرية المتشابهة لأن ذلك يدفع المغرضين إلى الزعم بعدم قدرة الشريعة الإسلامية على مواكبة العصر لافتقاد الأحكام الشرعية للعدالة، كما يزعزع ثقة المتقاضين فيما يصدر ضدهم من أحكام، ومن شأن التقنين أن يُسهِّل عمل القضاة من خلال تقنينٍ مُحدَّد واضح، كذلك تيسير مهمة البحث على القضاة والمحامين ودارسي الشريعة للوصول إلى الرأي الراجح دون أن يتيهون بين الآراء الكثيرة الموجودة في كتب الفقه التي لا يعيها إلا الفقهاء المتخصصون، وسرعة الفصل في القضايا وبالتالي القضاء على ظاهرة تراكمها بعد أن يتوفَّر الجهد والوقت في البحث ويسْهُل الوصول إلى الدليل، ومعرفة المواطنين أو المتقاضين لأبسط الأحكام من خلال تقنينٍ مُحدَّد وقضاءٍ واضح المعالم لتكون معرفتهم لحقوقهم وواجباتهم بشكل مسْبق ليدركوا ما لهم وما عليهم، ورفع الخلافات التي تزخر بها المراجع الفقهية .

تفاوت وتباين

ويقول المحامي د. محمد المشوح حين نعرف أن القضايا التعزيرية هي مناط وموضع اجتهاد القاضي فمن المتوقع أن تجد التفاوت والتباين، وذلك لأمرين اختلاف آراء القضاة واختلاف أحوال المحكوم عليهم .

وأضاف أن الشارع ترك للعباد مساحة وفسحة للرأي والاجتهاد ولقد اختلف أهل الرأي في أولوية التقنين من عدمه، والحقيقة أن التقنين في التعزير يختلف عن التقنين في الشريعة، وذلك أن الأول مبني على اجتهاد الحاكم أو القاضي بينما الثاني قطعي الدلالة والثبوت فتقنين التعزير بمثل هذا الزمان وهذه الأوقات تظهر منفعته وأهميته من جوانب عدة منها مساعدة للقضاة في إنجاز قضاياهم وسرعة إنهائها، وكذلك توعية الناس في العقوبة المنتظرة ليكون رادعاً وزاجراً ومحذراً للمجرمين، إضافة إلى أن التقنين يساعد على ضبط الأحكام من عواطف بعض القضاة فطبيعة كل قاض تختلف عن الآخر في حزمه ولينه وتقديره وتحليله وتهويله وتهوينه، كذلك التقنين يساعد على الحفظ من التهم التي تنال القضاء والقضاة في أحكامهم وتفاوتها بينهم مما يشكك في عدالة القضاء ونزاهته عند الآخرين كذلك يساعد على ضبط الجرائم فتتكرر جرائم متشابهة في أوقات متقاربة تتباين وتتفاوت فيها الأحكام مما يدعو ويثير التساؤل وهناك غيرها من الأسباب التي تدعو إلى تقنين التعزير بمثل هذا الوقت والزمان.

ويستقبل المنيع ويعزي آل مشيبة وجبيهة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣٠ أبريل ٢٠١٠ العدد 3500 ـ السنة العاشرة
١٤٦٤٠٣&id=٣٥٠٠http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

أبها: عبدالله القحطاني، أحمد الأحمري

استقبل أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز في مكتبه بالإمارة أول من أمس عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عثمان المنيع وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية في العديد من المجالات.

من جهة أخرى قدم الأمير فيصل بن خالد الثلاثاء المنصرم تعازيه ومواساته لأسرة آل مشيبة في وفاة الشيخ أحمد علي بن مشيبة أحد أعيان منطقة عسير، وكبار بني مغايض وذلك بمنزل الأسرة بقرية آل مفرح طريق السودة.

ودعا أمير عسير للمتوفى بالرحمة والمغفرة وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلون، فيما عبر ذوو المتوفى عن شكرهم لأمير عسير على مواساته لهم.

ورافق الأمير خلال العزاء وكيل الإمارة المهندس عبد الكريم الحنيني، ووكيل الإمارة المساعد الدكتور محمد بن عيسى، ومدير عام مكتب أمير المنطقة الدكتور ذعار المحيا وعدد من المسؤولين.

من جهة أخرى بعث أمير عسير برقية تعزية للشيخ سعيد مسفر الشهري شيخ قبائل جبيهة بتنومة وذلك في وفاة والده الشيخ مسفر عبدالله الشهري.

كما تلقى ابن مسفر برقية تعزية من الدكتور ذعار المحيا، فيما تلقى عددا من برقيات التعازي والاتصالات الهاتفية من مسؤولي المنطقة ومشايخ ونواب وأعيان المنطقة.

الأسرة تتحمل مسؤولية تهيئتها نفسياً لمرحلة التحول في القناعات والقيم

ظهور المرأة إعلامياً يتأرجح بين الرغبة والرهبة من المجتمع!

المصدر: جريدة الرياض السبت ١-٥-٢٠١٠
.html٥٢١٥٥٧/article٠١/٠٥/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

الرياض، تحقيق ـ أسمهان الغامدي

في وقت تطالب فيه "حواء" بحقوقها أمام وسائل الإعلام المختلفة، وتستنهض مؤسسات المجتمع لكي تحصل على بعض ما تعتبره من أبسط تفاصيل الحياة اليومية كتولي شؤونها بنفسها من أعمال تجارية، إلى تفاعل مؤثر في المجتمع، نجدها تناقض نفسها بالخوف من الظهور إعلامياً، ولو بالكشف عن هويتها الحقيقية .

الأفكار المغروسة

تقول "نوف القحطاني" طالبة جامعية، إن العرف والتقاليد، هما سبب دفن المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى الأفكار المغروسة بذهن كل فتاة عندما تظهر إعلامياً، بأنها عديمة التربية، ولن يلتفت إليها أي شاب للزواج بها .

المجتمع السبب الرئيسي

وتؤكد "مها القحطاني" طالبة جامعية أيضاً، أن المجتمع هو السبب الرئيسي، حيث رسَخ بذهن كل شاب وفتاة أن المرأة "عورة"، لا يطلع عليها سوى محارمها وزوجها، ناهيك عن صوتها وصورتها اللذين بسببهما قد تنفى من الحياة، مضيفه الأهل هم المسؤولون أمام هذه النظرة السلبية للإعلام، والذي بسببه قد يطلق على الفتاة أنها جريئة، وتحب الحديث مع الرجال، مما قد يفقدها سمعتها .

الوالدان هما الملامان

وتقول "مريم المطلق" معلمة، إنها تقبل بالظهور إعلامياً، ما لم يسمع صوتها أو تظهر صورتها، وطالما كان الموضوع عاماً ومعقولاً، مشيرة إلى أن العادات والتقاليد جزء منا ويصعب تجاهلها، فمن الصعب جداً إظهار هوية المرأة أمام وسائل الإعلام، ومن وجهة نظري يعتبر الوالدان هما الملامان بهذه القضية، بسبب ما رسخاه بأذهان الأبناء .

الحرج الاجتماعي

وتؤكد "نوره اليعيش" أنها مع ظهور المرأة إعلامياً، ما لم يحو صوتاً وصورة، وطالما كان الموضوع في دائرة المعقول، لأنه يوجد من النساء من تتفوه بكلام لا يقبله المجتمع، وبالتالي تؤثر على قريناتها من بنات حواء، مضيفه التقاليد والعادات هي من رسخ بذهن الرجل أن اسم المرأة يسبب له الحرج الاجتماعي، بل قد يجلب له العار، لأنه يضع أهل بيته تحت محط أنظار الأغراب، مشيره إلى أن المرأة أصبحت اليوم أكثر حرية من الأمس، ومع إصرارها وصدق عزيمتها ستنجز وتظهر .

غيرة الرجل الشرقي

وتشير "لولوه العميريني" ربة منزل، إلى أنها لا تخشى الظهور إعلامياً أمام وسائل الإعلام، وقالت: أنا ضد التوسع المبالغ للمرأة، وأن تسعى في الأرض لتطالب بحقوق لم تهضم لها، ونحن شرق وليس غرباً، فلهذا يجب علينا احترام العادات والتقاليد، ومراعاة" غيرة" الرجل الشرقي .

هيئة حقوق الإنسان

وتوضح "هند الهماس" خريجة جامعية، أن خوف المرأة من الإعلام الذي تناشده دوماً لإنصافها، راجع إلى أمية الآباء والأمهات، الذين قد يرون من الإعلام شيئاً خادشاً لحياء ابنتهم، مضيفه للأسف المرأة هنا تناقض نفسها بنفسها أمام

رغبتها بالعدل، وأمام رغبة ذويها بالظلم لها، ولكننا بدأنا بالانفتاحية المشروعة، ومن مبشراتها انضمام هيئة حقوق الإنسان لنا مؤخراً، مما يدعونا للاطمئنان أكثر على مستقبل المرأة .

شكوى من عنف أسري

وتقول "عائشة الفيفي" الإعلامية والصحافية ب"صحيفة عكاظ"، إن عدم إفصاح المرأة عن هويتها الحقيقية أمام وسائل الإعلام، يكمن فقط في مجالات محدودة، كشكوى من عنف أسري، أو شكوى من جهة حكومية، أو في حالة إنسانية، مما يدعوها للخوف من الإفصاح عن هويتها الحقيقية، حتى لا تكون عرضة للعقاب من قبل المجتمع بسبب مطالبتها بحقوقها، وقد يمتد بها العقاب ليصل إلى أبنائها وزوجها وأهلها، ليطالهم بعض من التجريح، خاصة إن كانت متعلقة بعنف أسري أوفقر، أوما شابهه .

الشكر لوالداي

وتؤكد "الفيفي" أنه مع القرن ال٢١ والانفتاحية في الفكر التي نشهدها، فلا أعتقد انه أصبح هناك عائقاً من كشف المرأة لهويتها الحقيقية، رغم أنه لازال هناك قلة من المجتمع، تنظر لمشاركة المرأة من خلال وسائل الإعلام المختلفة بالتصرف الخاطئ، وسوء الظن، بسبب العادات والتقاليد، شاكرة كل من وقف خلف نجاحها، وفي مقدمتهم والداها، فتشجيعهم المستمر، ووقوفهم معها ساهم بشكل كبير في نجاحها إعلامياً، وتخطي جميع العقبات، مما ساعدها على إكمال دراستها الجامعية في مجال الإعلام .

عالم جميل

وتذكر"هناء الركابي" المذيعة بالتلفزيون السعودي، تجربتها مع الظهور الإعلامي الذي كان في نهاية التسعينيات، وبتشجيع من زوجها فتقول: دخولي لمجال الإعلام كان على محض الصدفة، حيث كنت أبحث عن وظيفة، وقدرالله دخولي هذا المجال، ووجدت بعض المعارضات من أفراد العائلة، وقبول البعض الآخر، لأجد من عارضني في السابق هم من أشد الفخورين بي الآن، حيث وجدت الإعلام عالم جميل، تخضع معلوماتي فيه للتحديث المستمر، الذي يجبرني على الاحتكاك بجميع فئات المجتمع ومستوياته الثقافية .

ربكة للمجتمع

وتؤكد "الركابي" أن النظرة للأسف لازالت سيئة وسلبية لمجال الإعلام، من قبل المجتمع، فيطلق على الإعلامية منا في كافة المجالات سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية، بأنها متفتحة وجريئة، وهي دائما تحت المجهر في المجتمع، رغم أن مجال عملها يتطلب منها التدقيق بكل تصرف، أو كلمة تصدر منها، فهي أشد حرصاً على نفسها وسمعتها، فالشهرة تحمل الإعلامية مسؤولية كبيرة، مضيفه السبب في النظرة السلبية للإعلام هو" الازدواجية" الحاصلة، فأنا قبل دخولي هذا المجال هي نفسها بعد دخولي له، لكن" الإزدواجيين" هم من أكسب المجتمع هذه النظرة، من تقديم تنازلات وتغير في القيم والمنطق، وتخل عن العادات والتقاليد الخاصة بمحيطهم، مما يسبب ربكة للمجتمع وخوفاً من الإعلام .

لم يعقها اسم "العورة "

وتحدثت "ولاء الحواري" الإعلامية والمحررة ب"صحيفة عرب نيوز"، لتؤكد بأنه لا تزال المرأة السعودية تواجه شيئاً من "انفصام الشخصية" بين واقعها وما تتطلع إليه، ويزداد الأمر صعوبة، حينما تخطو نحو عالم الإعلام، لأسباب واهية وغير مقنعة، فحينما دخلت المرأة السعودية عالم الإعلام، سواء الصحافة المقروءة، أو المرئية أو المسموعة، أصبحت كمن يحفر لقدمه موقعاً وسط صخور صلبة من الموروثات الاجتماعية ، فأسمها بمثابة رابط يحدد الانتماء إلى المحيط والعائلة، مسبباً لها ولمن حولها مصدر قلق، ورغم هذا لم يُعقها هذا الاسم (العورة) من أن تتقدم الصفوف وتطرح همومها الأخرى الأشد ألماً .

خطوة "جريدة الرياض "

وتقول "الحواري" في منتصف وأواخر الثمانينيات كانت خطوة "جريدة الرياض"، باستقطاب الصحفيات والكاتبات وإعطائهن مساحة حرية مُفصّلة في ذلك الزمن، خطوة رائدة، فكانت المجموعة المنتقاة أجرأ في التوقيع بالاسم الصريح من غيرهن، مضيفه توالت الخطوات بعدها، وأصبح وجود الاسم مُدّيلاً لمقالة أو تحقيق، مدعاة لفخر أسر كانت في السابق تتحفظ من ان يعرف الجار اسم نسائها، ولكن لازالت المرأة السعودية محكومة بالعرف رغم إرادتها، ففي الوقت الذي تُطالب هي فيه بمساحات أكبر من الحقوق والحريات المُنضبطة، إلا أنها تُكبل أحيانا لا شعورياً، ويلجمها القلق من مواجهة مجتمعها الخاص المُصغّر، بشكل تخرج منه بخسارة فادحة، مما أعاق ظهورها الإعلامي سواء على الشاشة أو في المحافل، وان ظهرت توارت عن الأنظار، واختبأت في زاوية بعيداً عن عدسات الكاميرات وعن العيون المتطفلة .

الدعم الأسري

وتوضح "الحواري" تجربتها الإعلامية وأنها من القلة التي تمتعت بدعم أسري كبير، سواء من الوالد رحمه الله أو من الإخوان، فكلما كان لاسمي صدى وجدت نظرات التأييد والإعجاب والدعم، تلمع في عيونهم، والمساهمة في مزيد من الأطروحات ومناقشتها، وحينما "غازلت" فكرة الظهور إعلامياً على الشاشة الصغيرة، وجدت في أعماقي قليلاً من الرهبة من مجتمع لا يرحم، ولكن بقي الدعم الأسري وهو ما بدد تلك المخاوف، مضيفه الخطوات لا شك تتواتر، والمرأة السعودية على قدر من الذكاء تستطيع من خلاله توظيف ظروفها حتى تتحصل على المزيد، بعيداً عن الضجة والضوضاء، والتي من شأنها أن تهز صورتها العامة وقد تبطئ حركة تقدمها وتعيقها .

الإنسان ابن بيئته

ويقول "د.عبد الله الفوزان" أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة الملك سعود، إن علماء الاجتماع يرون أن الإنسان ابن بيئته، ويتشرب ثقافتها، ويتشكل سلوكه حسب معطيات تلك الثقافة، مضيفاً المرأة السعودية هي نتاج ثقافة ذكورية، تستعيب ذكر اسم المرأة، وتأنف من سماع صوتها، وتحدد لها دوراً ثانوياً يجب أن تقبع فيه، بل إن المرأة السعودية تشربت تلك القيم وتقوم هي بإعادة إنتاجها من خلال تصرفاتها الشخصية، أو من خلال تنشئة أطفالها، مشيراً إلى أن مستوى وعي المرأة بحقوقها، يلعب دوراً ملحوظاً في مواقفها من تلك القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية، أو المألوفة اجتماعياً، والتي يحرص المجتمع على إخضاعها لها في تصرفاتها وسلوكياتها المختلفة .

تغيير القناعات والقيم

ويؤكد د.الفوزان أن الإعلام هو أحد أدوات التعريف بالإنسان والتعبير عن أفكاره والكشف عن هويته، وهذا ما يجعل المرأة تتردد كثيرا في التعاطي معه، لأنه يعرض اسمها وهويتها الذاتية، بالإضافة إلى هويتها الأسرية، وربما هويتها القبلية وحتى هويتها المجتمعية، وهو ما يتعارض مع متطلبات الثقافة التي تتشربها المرأة السعودية منذ طفولتها، مضيفاً ان المراقب بات يشهد بعض التحولات البطيئة في قناعات المرأة، بحسب مستواها الثقافي، وبحسب درجة تسامح البيئة المحيطة بها، وخاصة أسرتها، مع ظهورها الإعلامي والكشف عن هويتها، مشيراً إلى أنه مع مزيد من التعليم والتثقيف، سوف تتغير هذه الوضعية، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت، لأن تغيير القناعات والقيم، من الأمور الصعبة ولكنها ليست مستحيلة .

حقوق الإنسان تستضيف مدير مرور الرياض وتدعو إلى التعاون مع "ساهر"

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٨٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/02/article521847.html

الرياض- واس

عقد مجلس هيئة حقوق الإنسان جلسته العادية امس برئاسة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان. وفي بداية الجلسة رحب الدكتور العيبان بمدير مرور منطقة الرياض ومدير مشروع المرحلة الأولى لنظام ساهر العقيد عبدالرحمن بن عبدالله المقبل ، شاكرا له تلبية دعوة مجلس الهيئة وحضوره هذه الجلسة. وأشاد بما تبذله القطاعات الأمنية في وزارة الداخلية من جهود جبارة أسهمت في تحقيق الأمن للمواطن والمقيم على أرض المملكة، منوها بأن إطلاق برنامج ساهر يعد امتدادا لما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - من رعاية واهتمام بالمواطن والمقيم. كما أشاد الدكتور العيبان بمتابعة سمو نائب وزير الداخلية وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية لكل ما من شأنه تطوير أنظمة المراقبة والمحاسبة حفاظاً على حياة الناس وتسهيل حركتهم اليومية. وأضاف أن برنامج ساهر سيسهم بإذن الله في تحقيق الأمن والسلامة المرورية لقائدي المركبات ومرافقيهم ولمستخدمي الطرق بشكل عام نظرا لما يشتمل عليه من أنظمة وتقنيات عالية ومتقدمة، معربا عن أمله في نجاح هذا البرنامج الذي سيشمل جميع مناطق المملكة وهو ينطلق بمرحلته الأولى من مدينة الرياض حيث وفرت له فرص النجاح بدعم كبير من سمو أمير منطقة الرياض. وأعرب عن أمله في أن يتقيد مستخدمو المركبات بكل التعليمات المرورية وأن يتعاونوا مع هذا النظام الذي يهدف إلى مصلحة الجميع وأن يعملوا على الالتزام بأنظمة السير التي تصدرها الجهات المسؤولة، كما أعرب معاليه عن شكره وتقديره لجميع رجال الأمن الذي يسهرون على أمن البلاد ومنهم رجال المرور الذين يتابعون تنفيذ هذا البرنامج. من جانبه عبر العقيد عبدالرحمن المقبل عن شكره وتقديره لرئيس هيئة حقوق الإنسان وأعضاء مجلس الهيئة على دعوتهم الكريمة، مقدما شرحا وافيا ومفصلا عن برنامج ساهر ومراحل تنفيذه على مستوى المملكة. وأوضح أن الهدف الأساس من هذا البرنامج هو ما أشار إليه معالي رئيس الهيئة من حفظ للأرواح والممتلكات. عقب ذلك أجاب العقيد المقبل على استفسارات أعضاء المجلس والتي تركزت حول مراحل تطبيق برنامج ساهر المروري والتقنيات المستخدمة في تطبيقه.

ندوة لهيئة حقوق الإنسان في يوم العمل الاجتماعي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3503&id=146855

جدة: سامية العيسى

شارك القسم النسائي لهيئة حقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة في اليوم العالمي للعمل الاجتماعي الذي نظمه مركز التأهيل الشامل بمقر المركز الطبي بجدة أول من أمس.وأشادت مسؤولة القسم الدكتورة فتحية القرشي، بأوجه التعاون بين الشؤون الاجتماعية، وعرفت القرشي في ورقة ألقتها أمام الحضور بأهداف الهيئة وعلاقات تمكين العمل الاجتماعي وبرامجه من خلال معايير أخلاقية تلائم المهام الإنسانية. وأضافت أن وجود هيئات مراقبة لحقوق الإنسان أتاح الفرصة للحد من انتهاكات الحقوق.
وأشارت إلى أن الإسلام كرم الإنسان وأتاح له من الحقوق ما يكفل له الحياة الكريمة بصفة وقائية وعلاجية، ونظم أساليب تحصيل الحقوق بما يوازن بين مصالح الأفراد والجماعات، وفي المجتمع المسلم يدرك المؤمنون أهمية التكافل الاجتماعي والتعاون على البر والتقوى واستنكار الظلم والعدوان.

طالب بإعادة النظر في أهداف وضوابط التأمين.. آل حسين :

مخالفة الأصول المهنية شرط ثبوت المسؤولية الجنائية بالأخطاء الطبية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٢٠هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٤م العدد ١٣٤٧٢ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13472&P=1&G=4

عبد الله العماري - الرياض

طالب نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين بإعادة النظر في أهداف وضوابط التأمين الطبي على الأخطاء حتى لا تكون مسوغاً على أي حال للطبيب إلى عدم المبالاة ، مشددا خلال مشاركته في ندوة الأخطاء الطبية وآلية التعامل معها التي اختتمت مؤخرا على ضرورة دراسة وتحليل القضايا التي نظرتها اللجنة الطبية الشرعية منذ إنشائها بمعيار "ما يمكن تلافيه" من هذه الأخطاء وتصبح ضمن المؤشرات التي تساعد على وضع آلية لتلافي تلك الأخطاء وتحسين أسلوب المتابعة.
محاسبة الرقابة ونبه آل حسين إلى أهمية إحكام الرقابة والمتابعة على جميع العناصر التي تشكل النظام الصحي "خدمات صحية، قوى عاملة، نظام المعلومات، منتجات طبية، تكنولوجيا، تمويل" ومحاسبة تلك الرقابة عند حدوث الخلل وذلك بتحديد درجة التقاعس والإهمال "إن وجدا " لأن الخطأ الطبي لا يقتصر على الطبيب فقط فالدواء والجراحة والتشخيص والمعدات الطبية وتقرير المختبرات كل ذلك يجب أن يكون تحت أعين الرقابة.
منع الأخطاء لافتا إلى أن التثقيف من أجل العمل على منع حدوث الأخطاء أو التقليل منها ما أمكن ورفع ثقافة المريض من أجل مشاركته في القرارات التي لها علاقة بصحته ومثال ذلك الدواء حيث إن العديد من أخطاء إعطاء الأدوية تحدث نتيجة إعطاء الدواء أو الجرعة الخطأ، ودعا أهل الخبرة والمقدرة العلمية والفكرية لتقديم حلول أوأنظمة تساعد على توقع الخطأ.

عبد العزيز بن ماجد يستقبل وفد"حقوق الإنسان" ويوجه بتذليل المعوقات ومعالجة مشكلات المياه

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٥ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245579

عبدالوهاب الفيصل : المدينة المنورة

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة حفظه الله بمكتب سموه بالإمارة امس نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وعدد من أعضاء مجلس الهيئة الذين يزورون منطقة المدينة المنورة حالياً وفي مستهل اللقاء رحب سمو أمير منطقة المدينة المنورة بمعاليه ومرافقيه . ثم بحث سموه عدداً من المواضيع المتعلقة بأعمال الهيئة بالمنطقة ، مثمناً سموه دور هيئة حقوق الإنسان وضرورة تعاون جميع الجهات مع أعمال الهيئة وتذليل ماقد يعوق مهامها. حضر اللقاء وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة سليمان بن محمد الجريش. وتأتي زيارة وفد هيئة حقوق الإنسان للمدينة المنورة ومحافظاتها، امتداد لجولات الهيئة الشاملة لمناطق المملكة المختلفة وتتضمن زيارة السجون ودور التوقيف ودور الملاحظة، والمرافق الصحية والخدمية وغيرها، للوقوف على مدى تطبيق تلك الجهات لحقوق الإنسان التي أوجبتها الشريعة الغراء ورعتها المملكة، وأكدها النظام الأساسي للحكم. ونادت بها المواثيق والصكوك والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة. من جهة أخرى أستقبل سموه أمس بالأمارة مدير عام المياه بمنطقة المدينة المنورة المهندس نبيل بن أحمد ازمرلي والفريق المرافق، وأكد سموه لهم أهمية تذليل كافة المعوقات وسرعة معالجة المشكلات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بالمنطقة. واطلع سموه على تقرير بإستراتيجية المديرية العامة للمياه حتى عام ١٤٦٠هـ التي سعت المديرية خلالها إلى إعداد رؤية شاملة نحو إستراتيجية متكاملة الملامح والأركان تتضمن خطط تنفيذية وتشغيلية لتقديم أفضل خدمات المياه والصرف الصحي بما يتواكب مع أولويات الخطط التنموية بالمملكة . وتم اطلاع سموه الكريم على ماتم انجازه من مشاريع خلال العشر سنوات الماضية منذ عام ١٤٢١هـ إلى عام ١٤٣٠هـ في مجال خدمات المياه والصرف الصحي وتعزيز الطاقة التخزينية وتنمية مصادر المياه، واستعراض أهم المشاريع الجاري تنفيذها حالياً بمنطقة المدينة المنورة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

زواج القاصرات

محاولات تقنين في اليمن وانتظار وترقب في السعودية

الزنداني هدد بتظاهرة مليونية في حال أقر قانون تحديد سن الزواج

المصدر: جريدة الوطن الخميس١٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٩ أبريل ٢٠١٠ العدد 3499 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٩&id=١٤٦٣٧٥

جدة: ياسر باعامر

تهديدات بمظاهرة مليونية لمنع تحديد عمر محدد لـ"زواج القاصرات" أطلقها الداعية اليمني البارز عبد المجيد الزنداني، يقابلها في الضفة الأخرى رغبة حكومية حازمة، ناقلة النقاش هي أيضاً إلى الشارع المحلي، وذلك بعد تقدمها بمشروع قانون للبرلمان، عرضه الدكتور غازي الأغبر وزير العدل، والذي يحظر بموجبه زواج القاصرين تحت سن ١٧ عاماً للفتيات، و ١٨ عاماً للفتيان.

القديم الجديد في القضية المثارة، هو أن "الفرقاء اليمنيين الشرعيين"، انضووا تحت لواءين، تسلح كل منهما بالأسانيد والفتاوى الشرعية المؤيدة لحجته ومبرراته، لنجد كلا الفريقين متسلحا بالعديد من الأدلة والبراهين على صحة دعواه.

تضارب الرؤى

وكان مشروع قانون يحدد السن الأدنى للزواج، بهدف الحد من التبعات السلبية لزواج القاصرات، أثار انقساما حادا في أوساط اليمنيين. ففي وقت يرفض فيه فريق المشروع بحجة تعارضه مع الشريعة الإسلامية، يجزم الفريق الآخر بأن الإسلام لا يشجع على هذا الزواج. وكان البرلمان اليمني قد أقر مبدئيا مشروع القانون الذي يحدد السن الأدنى لزواج النساء بـ ١٧ عاما ولزواج الرجال بـ ١٨ عاما. وكانت ظاهرة زواج الفتيات الصغيرات والقاصرات في اليمن قد طفت إلى سطح الأحداث مرة أخرى، عقب الإعلان عن وفاة الفتاة اليمنية إلهام المهدي، وهي في الثالثة عشرة من عمرها، بسبب نزيف حاد ناجم عن تعرضها للعنف الجنسي، بعد أربعة أيام من زواجها.

ظاهرة مجتمعية

وبحسب دراسة ميدانية حديثة، أعدها "مركز دراسات المرأة والتنمية" بجامعة "صنعاء" جاء فيها أن "ظاهرة زواج الفتيات القاصرات في اليمن، منتشرة أكثر من زواج الذكور، إذ تبلغ نسبة الإناث اللواتي تزوجن قبل سن الخامسة عشرة ٥٢%، وتبلغ نسبة زواج الأطفال ٦٥% من إجمالي حالات الزواج، أغلبها في المناطق الريفية، حيث يتم تزويج البنات قبل سن العاشرة، إما بسبب العادات والتقاليد، أو بسبب الوضع المادي المتردي للأسر الفقيرة، التي ترغب بالتخلص من أحد أفرادها بطريقة شرعية، علاوة على الرغبة في الاستفادة من المبالغ المالية التي يحصل عليها الأب، مقابل تزويج ابنته". وبحسب مراقبين حقوقيين، فقد أضحى تزويج الصغيرات "ظاهرة مجتمعية ومشكلة تنموية وحقوقية، تستحق الوقوف عندها لمناقشتها وتقييمها، ومعالجة اختلالاتها".

نظرة في القانون اليمني

وأسفر البحث بين ملفات القانون اليمني، ما قبل الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي، حول تحديد سن الزواج، إذ إن القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ الصادر في عدن (اليمن الجنوبي سابقاً)، كان يحدد السن الأدنى للزواج بستة عشر عاما للفتيات، وثمانية عشر للفتيان. والقانون رقم (٣) من مجلس قيادة الثورة (اليمن الشمالي)، لسنة ١٩٧٨ بشأن الأسرة الصادر في صنعاء، وفي المادة (١٩) منه، كان ينص على أنه "لا يصح تزويج الصغير دون بلوغه الخامسة عشرة، ولو قبل وليه ذلك"، وأضاف في المادة (٢٠) أن "عقد ولي الصغيرة صحيح بشرط موافقتها عند الزفاف، ولا يجوز الخلوة

بها، ولا زفافها، ولا الدخول بها، إلا إذا بلغت سناً لا يقل عن ست عشرة سنة هجرية، على أن تكون صالحة للوطء، ويعاقب من يخالف هذه المادة بالحبس لا يقل عن سنة، ولا يزيد عن ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أرش ما يكاد يحصل من جناية، وما يترتب على ذلك من غرامة". وبعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٢، نصت المادة رقم (١٥) على أنه "لا يصح تزويج الصغير ذكراً كان أو أنثى دون بلوغه خمس عشرة سنة". إلا أنه حصل تغيير في نص المادة في سنة ١٩٩٩، يجيز زواج الصغيرة، ونص المادة المتغير هو "عقد ولي الصغيرة بها صحيح، ولا يُمكّنُ المعقود له من الدخول بها، ولا تزف إليه، إلا بعد أن تكون صالحة للوطء، ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة، ولا يصح العقد للصغير إلا بثبوت مصلحة".

لذا يحاول – حالياً- الحزب الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي العام)، إصدار مشروع قانون يمنع "زواج القاصرات"، وذلك عبر أعضائه في مجلس النواب، حيث يتحكم بثلثي مقاعد المجلس، مما يسمح له دستورياً بتشريع وسن القانون، بالإضافة إلى إقامته ندوة علمية بداية شهر أبريل الجاري برعاية رسمية عليا من الدولة، ناقش فيها الأدلة الشرعية والطبية والاجتماعية، على جواز تقنين سن الزواج.

الاختلاف الداخلي

الاختلاف بين الفرقاء في اليمن بلغ أشده، خاصة في داخل التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، حيث أن من يقود الحملة الشرعية المؤيدة لسن القانون، هو من قيادات تجمع الإصلاح، وهو القيادي الإسلامي شوقي القاضي، والذي يشغل أيضا منصب عضو لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب. ومن يقود في المقابل قوى الممانعة الشرعية، والمهدد بتسيير تظاهرة مليونية لوقف إصدار التشريع القانوني بمنع "تزويج القاصرات"، هو القيادي البارز والرجل القوي في التجمع اليمني للإصلاح، ورئيس جامعة "الإيمان" الشيخ عبد المجيد الزنداني.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ سريان القانون أوقف مرتين، بفعل الحملة المناهضة لسنه، إلا أن الصحفي اليمني نجيب اليافعي، قال في حديث مقتضب لـ"الوطن" إن "تشريع قانون لتحديد سن الزواج في طريقه، لاعتبارات تتعلق بتفرد الحزب الحاكم في المجلس، وهو الجهة التشريعية المخولة بإصدار القوانين".

أدلة الممانعين والمؤيدين

شوقي القاضي وفي ورقة قدمها بعنوان "الأدلة الشرعية والحقائق العلمية، والمبررات المنطقية، لمنع تزويج الصغيرات"، قال فيها "إن الممانعين من تحديد السن، يفتقرون إلى الدليل الصريح الصحيح، وكل ما لديهم هو مجرد أدلة ظنية لا تصلح أن يستدل بها على منع صدور قانون يحدد سناً آمناً للزواج".

وتأسف القاضي على أن "المخالفين لم يلتزموا القيم الشرعية في المحاججة والبراهين والتبين، وإنما لجؤوا إلى كيل التهم لمخالفيهم، والافتراء عليهم، وممارسة الإرهاب الفكري والديني من على منابرهم، والتلبيس على طلابهم والعوام من الناس، متهربين من النقاش العلمي الموضوعي".

وفي مطارحته العلمية، أشار القاضي إلى أن "القائلين بتزويج الصغيرات يتفقون معنا أن (تزويج الصغيرات) ليس واجبا ولا مندوبا شرعاً، وإنما في أبعد أحواله من المباحات التي تناقش في إطار مقاصد الشريعة، ومبدأ دفع المفاسد وجلب المصالح، وهو باب عظيم قضت به الشريعة، وظهر جلياً في الفقه الإسلامي، وتأصل باجتهادات الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وفي مقدمتهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي يعرف كل طالب علم اجتهاداته، بل وجرأته في تقييد المباحات، ومخالفة غيره فيما يراه مصلحة"، مضيفا في توضيح رؤيته "وعليه فلا يجوز لأحد أن يحظر علينا مناقشة (منع تزويج الصغيرات) بدعاوى وتهم لا تصح، خاصة إذا علمنا أن لنا سلفاً صالحاً، وخلفاً عالماً، يرى منع تزويج الصغيرات".

وأشار الشيخ الزنداني بحسب ما تناقلته الصحافة اليمنية، إلى أن هناك ضغوطا تمارسها منظمات محلية، ومنها "اتحاد نساء اليمن"، الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)، و"اللجنة الوطنية للمرأة"، معتبرا أن مثل هذا التعديل على سن زواج الفتيات هو تهديد لثقافة المجتمع اليمني، داعيا المواطنين إلى أن يقولوا "لا" لمثل هذا التغيير على قانون الزواج.

ويستدل الممانعون لعدم سن القانون، بالآية الكريمة (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا). وكذلك الاستدلال بزواج الرسول صلى الله عليه وسلم، بالسيدة عائشة رضي الله عنها، وبإجماع علماء الأمة، بحسب ما يدعون.

العبيكان: قياس زواج الرسول بعائشة لا يستشهد به "لاستبعاد المفسدة"

يرى الفقيه والمستشار بالديوان الملكي الشيخ عبد المحسن العبيكان، أن هناك "مصلحة عامة" في قضية زواج القاصرات يجب أن تراعى، لافتا إلى أن بعض أولياء الأمور يلجؤون لتزويج فتياتهم من كبار السن، لتحقيق مصلحة شخصية لهم،

دون مراعاة لمصلحة البنت. وفيما يتعلق باستشهاد البعض بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج من السيدة عائشة وهي قاصر، فقد أكد الشيخ العبيكان في تصريحات صحفية سابقة، أن "هذه المسألة لا يقاس عليها، خاصة إذا عرفنا أن وليها كان أبا بكر، وزوجها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي إن المفسدة هنا كانت مستبعدة تماما ، بعكس العصر الراهن المليء بالمفاسد، لدرجة أننا نرى أن الوالد مدمن المخدرات، يزوج ابنته من أجل المال ومن أجل مصلحته الشخصية على حساب ابنته". وهو ما ذهب إليه الشيخ ابن عثيمين عندما استحسن منع الآباء من تزويج بناتهم الصغيرات، حتى يبلغن ويُستأذنّ،فقال "المسألة عندي ـ أي تزويج الصغيرة ـ أن منعها أحسن ، ومن الناحية الانضباطية في الوقت الحاضر، أن يُمنع الأبُ من تزويج ابنته مطلقا حتى تبلغ وتُستأذن، ولا مانع من أن نمنع الناس من تزويج النساء اللاتي دون البلوغ مطلقا".

مسودة المادة القانونية التي أثارت جدلاً واسعاً في اليمن

مادة: [أ]

لا تزوج البنت ولا الولد قبل بلوغهما ستة عشر عاماً إلا لمصلحة ظاهرة معتبرة وبنظر القاضي وبالشروط التالية:

١- ألا يعقد بها إلا أبوها أو جدها وبموافقة أمها.

٢- أن توافق الصغيرة على هذا الزواج.

٣- أن تزوج لكفء.

٤- ألا يكون فارق السن بين الصغيرة المراد تزويجها وبين من سيتزوجها أكبر من ٥ سنين.

٥- ألا تزوج بمن تتضرر بمعاشرته.

٦- ألا يكون في تزويجها أيٌ ضرر صحي أو نفسي عليها.

٧- ألا تزف إلى زوجها إلا بموافقتها وبعد بلوغها ستة عشر عاماً وبعد تيقن صلاحيتها للوطء والحمل.

٨- أن يكون لها حق إمضاء العقد أو فسخه بعد بلوغها السن القانونية.

[ب] يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بالغرامة المالية التي لا تقل عن مليون ريال يمني كل من خالف الفقرة [أ] من هذه المادة ، مع ضمان حق تعويض الصغيرة في كل ما يصيبها من ضرر بسبب الزواج.

تقنين المشكلة

وزارة العدل السعودية منذ أبريل ٢٠٠٩، وهي تعكف على الإعداد لـ"تنظيم جديد يقنن زواج القاصرات". حيث أشار الوزير الدكتور محمد العيسى إلى "أن التنظيم الجديد يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفاسد، بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات". كما شرعت لجنتان في مجلس الشورى خلال العام الماضي، بدراسة اقتراح يقضي بمنع زواج القاصرات في المملكة، درسته لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بالمجلس. وتقوم فكرة الدراسة على تعميم مأذوني الزواج بعدم إتمام عقود النكاح للفتيات القاصرات، اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة، محذرين من التداعيات الاجتماعية الخطيرة لهذه الظاهرة، التي اعتبروا أنها أضحت"ظاهرة مقلقة" في المجتمع السعودي، إلا أن مثل هذه الدراسات الرسمية لم ترَ النور بعد في شكل قانون ساري المفعول. ويعود ذلك بحسب بعض المراقبين إلى رفض المؤسسة الدينية الرسمية "هيئة كبار العلماء" سن مثل هذا القانون، إضافة إلى سيطرة الأعراف والتقاليد القبلية السائدة في بعض المناطق في المملكة.

وفي وقت سابق كشف لـ "الوطن" عضو هيئة كبار العلماء، والمستشار بالديوان الملكي الدكتور عبد الله بن منيع، أنه قريباً ستصدر الجهات الرسمية المختصة "نظاما ينظم تزويج الفتيات، ويحفظ الفتاة من تعسفات ورغبات ولي أمرها وأطماعه الشخصية"، دون أن يبدي أي تفاصيل حول مشروع القرار الرسمي.

وقال ابن منيع إنه "حتى هذه اللحظة لم يرفع لهيئة كبار العلماء دراسة مشروع قرار يحدد سن الزواج، أو يحرّم تزويج الطفلة"، وربما يعود ذلك بحسب مراقبين لـ"سيطرة الأعراف والعادات القبلية السائدة في المجتمع، أكثر من كونه موقفاً فقهياً شرعياً"، مشيرين إلى أن "الشيخ ابن منيع، يجيز للطفلة التي زوّجها ولي أمرها ،سواء تحققت مصلحة من زواجها أم لم تتحقق، الحق في فسخ عقدها بعد بلوغها".

دشن الندوة الإقليمية الأولى لمكافحة المخدرات وتبادل المعلومات .. النائب الثاني :

خطر المخدرات يهدد المجتمعات الإنسانية ولا يستثني مجتمعا دون آخر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٩-٤ - ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٩/Con٢٠١٠٠٤٢٩٣٤٧٢٠٩.htm.

كشف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أن الوزارة تمكنت ومن خلال جهود استباقية من إحباط وضبط العديد من عمليات تهريب كميات كبيرة وخطيرة من المخدرات، وحالت دون تمكين مهربيها ومروجيها من الوصول بها إلى المملكة، موضحا في كلمته خلال رعايته في الرياض البارحة الأولى انطلاقة الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات في الرياض «أن لكل عصر من عصور الإنسانية آفته ومخاطره، ولا شك أن المخدرات آفة العصر وخطره الذي يهدد المجتمعات الإنسانية دون استثناء مجتمع عن آخر أو دولة عن أخرى».وأكد: المملكة أدركت مخاطر وأضرار آفة المخدرات بحكم أن ظروفها ومعطياتها جعلتها في مقدمة الدول المستهدفة بأعمال المروجين والمهربين لهذه الآفة الخطيرة، ولذلك عملت على تسخير كافة الإمكانات والطاقات للتصدي لظاهرة المخدرات ومن يقف وراءها بكل عزيمة واقتدار، انطلاقا من عقيدتها الإسلامية التي تحرم كل ما يعرض حياة الإنسان وعقله وماله للخطر، وتوجب تطبيق أشد العقوبات على مرتكبي جريمة ترويج وتهريب المخدرات.وأبان الأمير نايف أن وزارة الداخلية اعتمدت والجهات المعنية في تعاملها مع آفة المخدرات على منهجية العمل الوقائي للحيلولة دون تمكين مهربيها ومروجيها من الوصول بها إلى المملكة، من خلال جهود استباقية وتعاونية دولية أثمرت ولله الحمد عن إحباط وضبط العديد من عمليات التهريب التي تحتوي على كميات كبيرة وخطيرة من المخدرات، كما عملت وزارة الداخلية على الإسهام في رفع مستوى الوعي الوطني العام بأضرار المخدرات ومخاطرها على الفرد والأمة من خلال العديد من البرامج، الحملات، المؤتمرات، الندوات، وتوظيف وسائل الإعلام والتوجيه في هذا المجال، إلى جانب علاج وإعادة تأهيل من وقع في براثن هذه الآفة ليعودوا أعضاء صالحين في مجتمعهم.ووصف النائب الثاني عقد الندوة بـ المستوى الرفيع، وقال «المشاركة المحلية، العربية، الإقليمية، والدولية تعكس بوضوح حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده بمضاعفة الجهود وتعزيز التعاون الدولي في التصدي لظاهرة المخدرات، والتي تهدد مخاطرها المجتمع الإنساني وتستوجب مواجهتها تبادل المعلومات والخبرات وتعميق التواصل بين الجهات المعنية بمكافحتها، لكي نحمي دولنا ومجتمعاتنا من هذه الآفة الخطيرة»، مبديا سعادته برعاية الندوة عندما قال: إنه لمن دواعي سعادتي وسروري رعاية هذه الندوة الإقليمية المهمة في مجال مكافحة المخدرات والتي تنظمها المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويشارك في أعمالها نخبة من المسؤولين ورجال العلم والمعرفة على الصعيد المحلي، العربي، الإقليمي، والدولي.من جهته، أوضح مدير عام مكافحة المخدرات والمشرف العام على الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات اللواء عثمان بن ناصر المحرج في كلمته، أن رجال مكافحة المخدرات يواصلون مسيرتهم في مكافحة السموم، وأن مشكلة المخدرات تكمن في منظمات خطيرة تجتاح العالم في العصر الحالي وتسبب مشكلات عديدة في معظم بلاد العالم، وتكلف الدول خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، منوها بالأهمية الكبيرة التي أولتها الهيئات الدولية والإقليمية لمشكلة المخدرات وإدمانها، ورصدها الأموال ومحاولاتها المستمرة بالتوصل إلى حلول تحد من تفشيها، وتقلل من نتائجها المدمرة.

لقاء الصفوف الأولية بينبع يوصي بسرعة الإبلاغ عن العنف

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٩ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٩٣٥

أماني الاحمدي - ينبع

اوصى اللقاء السنوي الثالث الذي اقامه قسم الصفوف الأولية بتعليم بنات ينبع امس بسرعة التبليغ عن أي عنف جسدي أو نفسي يواجهه الأطفال للجهات المختصة للحد من ذلك وهذا ما تنادي به دولتنا الرشيدة و ضرورة التعاون بين الأسرة والمجتمع المدرسي لمواجهة أي ضغوط نفسية أو جسدية قد تتعرض لها الطالبة . ودعا اللقاء الى ضرورة تأهيل المرشدة الطلابية عن طريق إلحاقها ببرامج تختص بالتعامل مع الأطفال حسب المرحلة العمرية وكذا تطويرها ذاتياً عن طريق الاطلاع والنمو المهني لها و تعامل الإدارة المدرسية مع المشكلات التي تواجه التلميذات حسب كل مشكلة بما يتوافق معها وإيجاد الحلول التربوية المناسبة لها مع مراعاة الخصوصية و تزويد منسوبات إدارة التربية والتعليم بمحاضرات حول حق الطفل وآلية حمايته. وكان اللقاء الذي اقيم تحت شعار «لنا حق» قد بدأت فعاليات اللقاء بنداء طفلة لحقوقها في كافة مجالات الحياة عامة وفي التعليم خاصة من أداء طفلتين من مرحلة الصفوف الأولية وتم شرح الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتعريف وشرح لبنودها وأهدافها واستعراضها للحاضرات . وقدمت المشرفة التربوية حياة عمر سليمان عرضا لصور من واقع مجتمعنا المحلي للإيذاء الجسدي والنفسي تحت عنوان «شاهد وعلق» والذي شهد تعليقات دينية وتربوية وإنسانية من الحضور والذي اختتمته الأستاذة بموقف الدين والعرف الإنساني و الطب النفسي نحوه .

دعوة لإطلاق مدونة للأسرة السعودية لمواجهة العنف الأسري

المصدر: جريدة الوطن الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣٠ أبريل ٢٠١٠ العدد 3500 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٥٠٠&id=١٤٦٤٧٥

جدة: نسرين نجم الدين

طالبت ناشطة اجتماعية وحقوقية بإطلاق مدونة للأسرة السعودية للحد من العنف ضد المرأة والطفل، ينقل القضية من مرحلة الوعي إلى الفعل، مشيرة إلى حاجة المجتمع الملحة لهذه المدونة، بسبب الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الأضعف المرأة والطفل، ضمن ارتهان الممارسات المجتمعية للأعراف في أحيان كثيرة، مستشهدة بقضايا الطلاق والميراث، والعنف، بالإضافة إلى صعوبة استخراج الأوراق الثبوتية للمرأة، وتباين الأحكام القضائية تجاه الحالات الأسرية، بالإضافة إلى تأخر صدور نظام الحماية من الإيذاء، كاشفة عن إحصائية صدرت أخيرا عن مركز رؤية للدراسات تؤكد أن ٢٠٠ حالة طفل سعودي يتعرض للعنف في البيت أو المدرسة.

وشددت الدكتورة أميرة كشغري على أهمية تكوين جمعيات تسعى لإصلاح وضع الأسرة، مبينة أن الجهود المتناثرة هنا وهناك في حاجة إلى أن تقف وراءها جهود المجتمع برجاله ونسائه، كما أنها في حاجة للغطاء الرسمي الداعم لها، مؤكدة أن المكسب الحقيقي هو تشكل حركة نسائية قوية للدفاع عن حقوق المرأة، مبينة أن النساء السعوديات يعملن بجد ومثابرة لكن يظل أملهن في الدعم الرسمي الداعم لبناء أسرة متينة ومتوازية عن طريق إصدار قوانين منظمة للحقوق، والواجبات لكل أفراد الأسرة، خاصة بعد أن تفاقمت المشاكل وازدادت التحديات.

وأوضحت الدكتورة كشغري خلال مبادرة اجتماعية متكاملة طرحتها خلال ورشة العمل المقامة ضمن ندوة "الخدمة الاجتماعية وصحة الأسرة في مجتمع متغير"، التي نظمها خلال الأسبوع الماضي قسم الخدمة الاجتماعية بمدينة الملك عبد العزيز الطبية بمناسبة اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية، "أن الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الأضعف والمشاكل الأسرية المتفاقمة، خصوصا في القرى وضمن الطبقات الأضعف اقتصاديا، تحتم الإسراع في وضع مدونة تقنن الوضع الحقوقي للأسرة في إطار من العدل والمساواة المستقاة من روح الشريعة الإسلامية السمحة". مبينة أن مدونة الأسرة هي نص قانوني ملزم تلتزم به المحاكم في الدوائر الحكومية يتم تدوينه من أجل تنظيم علاقة الأسرة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث مازالت الحماية القانونية للمرأة تعاني من نقص واضح في مواد القانون، فلا تعرف المرأة حقوقها عندما تتعرض للضرب الجسدي أو العنف النفسي، بالإضافة إلى حالات التحرش الجنسي بالمرأة، وحالات الطلاق وزواج القاصرات، وانتشار حالات العنف ضد الأطفال، ووجود حالات زنا المحارم مع عدم وجود قوانين رادعة لمرتكبي هذه الجرائم.

واستشهدت كشغري بتجارب دول عربية وإسلامية تبنت فكرة مدونة الأسرة في المغرب والبحرين ومصر، داعمة مبادرتها بحجج لتطوير مدونة الأسرة، مؤكدة أن الشرع لا يمنع سن قوانين لمصلحة المجتمع، فيما تؤكد الحجة القانونية افتقار المجتمع إلى نص قانوني واضح يمكن للمواطن اللجوء إليه في جميع قضاياه، أما الحجة الحقوقية فتأتي من استمرار التعسف تجاه المرأة في قضايا الأسرة.

ودعت إلى تنشيط العمل المؤسسي المدني وتوجيهه نحو قضايا الأسرة، وتسليط المزيد من الضوء الإعلامي على حالات الظلم والتعسف، والتوجه إلى علماء الدين لتعميق التأطير الشرعي لمفهوم تقنين قضايا الأسرة ضمن المدونة، كأنشطة ترافع مقترحة لتطبيق المدونة.

وفيما حذرت كشغري من مستوى التخوف المجتمعي إزاء التطوير الجذري للقوانين المنظمة للأسرة، ويعزز هذا التخوف موقف القوانين المكتوبة، أكدت في الوقت نفسه أن تفاقم قضايا الأسرة، وفشل الحلول التقليدية سوف يدعم بلا شك هذا التوجه الذي آن أوانه.

بحجة عدم قدرتهم على التعامل مع الانحرافات المتكررة

أسر ترفض استلام الأحداث.. والشؤون الاجتماعية تطلب تدخل الإمارة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٦ جمادى الأولى ١٤٣١- ٣٠-٤ - ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٣٠/Con٢٠١٠٠٤٣٠٣٤٧٤٣١.htm.

عدنان الشبراوي – جدة

أبلغت «عكـاظ» مصادر مطلعة، أن الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة رفعت خطابا إلى إمارة منطقة مكة المكرمة تطلب فيه التوجيه في شأن كيفية التصرف مع عدد من الأحداث في دار الملاحظة الاجتماعية، انتهت محكوميتهم ورفض ذووهم استلامهم. وأوضحت المصادر، أن سبب رفع هذا الخطاب يعود إلى أن الشؤون الاجتماعية تلقت تقريرا من دار الملاحظة الاجتماعية، يفيد بوجود هذه الحالات من السعوديين التي تقع أعمارهم دون الـ١٨ سنة، الذين رفض أسرهم استلامهم بحجة عقوقهم وعدم قدرتهم على التعامل مع انحرافاتهم المتكررة. وقالت المصادر: «هؤلاء الأحداث عليهم سوابق وتكرر دخولهم دار الملاحظة الاجتماعية وصدرت عليهم عقوبات مختلفة تضمنت السجن والجلد، إثر إدانتهم بجنح متفاوتة ما بين عقوق الوالدين وقضايا جنائية كالسرقة، النشل، وقضايا أخلاقية متفاوتة. وأفادت المصادر ذاتها أن المسؤولين في دار الملاحظة الاجتماعية استنفدوا جهودهم الذاتية في إصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر بين الأحداث المنتهية أحكامهم وأسرهم، وفشلت محاولاتهم لاصطدامها برفض الأسر لاستقبالهم من جديد.

وذكرت المصادر أن بعض الحالات جارٍ نقلها من دار الملاحظة الاجتماعية إلى دار التوجيه الاجتماعي، إذ تعنى الأخيرة بتحقيق أسس التربية والتقويم والإصلاح والتأهيل السليم لفئات الأحداث المعرضين للانحراف، في حين أن دار الملاحظة الاجتماعية تعد مقرا لقضاء عقوبة السجن للذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ إلى ١٨ سنة. وفي السياق ذاته، قالت المصادر ذاتها: «أحد أولياء أمور الأحداث تلقى اتصالا من دار الملاحظة الاجتماعية في جدة ليتسلم ابنه الذي انتهت محكوميته، لكنه رفض وأبلغ الدار أنه متنازل عن ابنه ولا يرغب خروجه، نظرا لكثرة مشاكله وتكرارها، كما ذكر الأب، الذي منحهم حرية نقله إلى دار التوجيه الاجتماعي». إلى ذلك، كانت الشؤون الاجتماعية واجهت المشكلة ذاتها مع نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة أخيرا، حين كشفت بعد حادثة الشغب قبل ٣ أشهر عن فتيات انتهت محكوميتهن ورفضن أسرهن استلامهن، وعولجت المشكلة بعد توجيه الإمارة بنقل بعضهن إلى دور الحماية الاجتماعية، ومنح لجان الصلح فرصة التدخل وإصلاح ذات البين.

خادم الحرمين يدشن صفحة جديدة في دعم المرأة كشريك في التنمية والإصلاح

المصدر: جريدة المدينة السبت، ١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٤٤٤٥/

سعيد العدواني - جدة

اعطى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز دفعة قوية لدعم المرأة كشريك رئيس في مسيرة التنمية والاصلاح الشامل باستقباله المشاركات في الحوار الوطني الذي اختتم اعماله في نجران مؤخرا وناقش واقع الخدمات الصحية وسبل تطويرها في المرحلة المقبلة . اللقاء الذي تم بحضور سمو ولي العهد الامير سلطان بن عبد العزيز عقد في القاعة المخصصة للنساء بعد الانتهاء من استقبال المشاركين في اللقاء . وقالت الدكتورة سامية العمودي رئيس مركز الشيخ محمد حسين العمودي للتميز في رعاية سرطان الثدي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة إن الحوار الوطني الاخير الذي عقد بمنطقة نجران كان مناسبة ذات مضمون قوي يؤكد على أنه لا إصلاح ولا تنمية إلا بوجود المرأة شريكة في الحوار مشيرة الى ان هذه هي الحقوق التي نبحث عنها . وذكرت أن الحوار توج بلحظة تاريخية تحمل في نظري رسالة لكل العالم من خلال لقاء قائدنا المفدى خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين الذين يقومون بتعزيز مكانة المرأة يوما بعد يوم . وكما قال خادم الحرمين «المرأة هي الأم والأخت والابنة» وقد تأكد لنا هذا يوم لقائه وشعرنا بأن هناك عصرا وردي اللون لنا كنساء واننا شريكات في التنمية والحوار والإصلاح . واضافت ان السلام عليه - يحفظه الله- على الصعيد الشخصي فخر لي ولأولادي أضعه وساما وأحمله رسالة الى كل العالم .

وتقول الدكتورة صباح بنت حسين ابو زنادة رئيسة المجلس العلمي للتمريض بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية ان اللقاء كان مميزا بكل ما تحمله الكلمة من معنى . وأشارت الى أن المرأة منحت كل الفرصة واتيح لها نفس الدرجة التي اتيحت للرجال من خلال عدد المشاركين والمشاركات وخرج المشاركون بتوصيات تصل الى ٣٠٠ توصية من بينها منح المرأة مناصب قيادية في الشؤون الصحية اذ تمثل ٦٠% من العاملين بالقطاع الصحي.

وقالت إن الحوار توج بلقاء اعتبرته كل مشاركة وساما تقلدته من خلال التشرف بالسلام على خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين. وقالت ان اللقاء كان مقسما لقاعتين الاولى خصصت للرجال والاخرى كانت مخصصة للنساء والقيت الكلمات واستمع الجميع الى توجيهات خادم الحرمين الشريفين الذي شرفنا بعد الحفل بالدخول الى القاعة المخصصة للمشاركات برفقة سمو ولي العهد الامين وتشرفت المشاركات بلقائه والسلام عليه وعلى عضده الامين سلطان الخير . واعتبرت الدكتورة صباح ان اللقاء مع قيادة هذا الوطن الغالي دليل جديد على ما توليه قيادة الوطن للمرأة ومنحها كامل حقوقها .

رفعوا برقيات شكر للقيادة

الملتقى الخليجي للإعاقة ينتقد وزارات العمل بدول الخليج ويطالب بلجان رصد

تفعيل الأنظمة والقوانين الخاصة بتشغيل ذوي الإحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة اليوم السبت ١-٥- ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٩&I=٧٥٥٤٧٤&G=١

رفع المشاركون في الملتقى العاشر للجمعية الخليجية للإعاقة برقيات شكر وتقدير الى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء لاحتضان المملكة أعمال الملتقى للمرة الثانية. كما رفعوا برقية شكر وتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود أمير المنطقة الشرقية لرعايته للملتقى .

وأوصى المشاركون في الملتقى العاشر الذي أختتم أعماله أمس الأول بالدمام باستضافة من مجمع شموع الأمل من وزارات العمل بمختلف دول الخليج بتفعيل الأنظمة والقوانين الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بيئات عمل تضمن لهذه الفئات النجاح وتدفعهم للإبداع والتفوق موصين في ختام جلساتهم بإجراء دراسة خليجية مسحية تهدف إلى تشخيص واقع برامج التأهيل في دول مجلس التعاون الخليجي ، وأن يضعوا رؤية متكاملة لتطويرها مع إيجاد هيئة خليجية تهدف للارتقاء بالأداء في مجالات التأهيل المختلفة ، وتعني بالتخطيط والتطوير والجودة وتوفير المعلومات، كما تم التأكيد على تفعيل لجان الرصد (إن وجدت) أو استحداثها في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف متابعة تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م.

وناشد المشاركون بتوصياتهم الجهات الحكومية والأهلية والخيرية العاملة في مجال التأهيل إلى إيجاد بيئات تمكن أسر ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم وحقوق أبنائهم والمساهمة الفاعلة في تطوير وتوفير البرامج و الخدمات المقدمة لأبنائهم، والمؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى تطوير أساليب وأدوات التقويم بما ينسجم مع التوجهات العالمية في مجالات التأهيل المجتمعي وكذلك التعليم الشامل .

وان تقوم الجمعية الخليجية للإعاقة بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والخيرية والأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل فريق عمل من دول المجلس تكون مهمته متابعة تفعيل وتنفيذ جميع التوصيات والقرارات المتعلقة ببرامج التأهيل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان الملتقى قد افتتح أعماله الثلاثاء الماضي بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية وحضر أيضًا عدد من المسؤولين والمهتمين بمجال الإعاقة والتأهيل.

وشهد الملتقى ثماني جلسات عمل :الأولى تحت عنوان (التشخيص والتقويم) والجلسات الثانية والثالثة والرابعة عن) برامج التأهيل)والجلسة الخامسة برنامج الكفايات فيما ناقشت الجلسة السادسة محور) الكفايات) وخصصت الجلسة السابعة لعرض تجارب (لمعاقين) تحت عنوان نجوم التحدي وتم هذا العام اختيار أشخاص من (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.(

وخصصت الجلسة الأخيرة التي كانت برئاسة الدكتور ناصر الموسى نائب رئيس مجلس الجمعية الخليجية للإعاقة ورئيس اللجنة العلمية للملتقى عر ض التوصيات والختام.

إدراج مجهولي الأبوين ضمن مستفيدي الضمان والحكومة توجه بحصر مشكلاتهم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٧ /١٤٣١/٠٥ هـ
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥٠١/Con٢٠١٠٠٥٠١١٣٤٧٦٠٨.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

وجه مجلس الوزراء وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء دراسة معمقة وشاملة لظاهرة مجهولي الأبوين، بهدف الوقوف على حجمها وأسبابها.

وحدد المجلس عدة معايير لإجراء هذه الدراسة، منها؛ دراسة عملية لمعالجة الظواهر السلبية المصاحبة لأوضاعهم كالبطالة، عدم الاستقرار النفسي والدراسي والاجتماعي.

وتضمنت المعايير؛ تنفيذ الدراسة من قبل فريق يضم متخصصات ومتخصصين في الحالات الشرعية، الاجتماعية، النفسية، والتربوية، على أن يستفاد من التجارب الخارجية في رعاية هذه الفئة بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

وطالب المجلس بضرورة وضع هذا البند ضمن بنود المادة الثالثة من نظام الضمان الاجتماعي، وتكون تحت مسمى «مجهولو الأبوين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة».

إحالة ملف شغب دار فتيات مكة إلى القضاء

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٧ /١٤٣١/٠٥ هـ
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥٠١/Con٢٠١٠٠٥٠١١٣٤٧٦١٦.htm

سلمان السلمي ـ مكة المكرمة

أفرجت هيئة التحقيق والادعاء العام عن الفتيات الست اللاتي يتوقع تورطهن في أحداث شغب دار فتيات مكة المكرمة أخيرا.

ويأتي قرار الإفراج بعد سجن انفرادي للفتيات داخل الدار حتى انتهاء التحقيقات، وتمت أمس إعادتهن إلى مقر إقامتهن في العنابر الخاصة.

وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أنه ستتم إحالة القضية إلى القضاء عبر بوابة هيئة التحقيق والادعاء العام تمهيدا لمحاكمتهن.

وتشير مصادر «عكاظ» إلى أن النتائج الأولية للتحقيق تشير إلى أن سبب إثارة الشغب يعود لخلاف وقع بين عدد من الفتيات وأدى إلى تقاذفهن السباب والشتائم أعقبه تشابكهن بالأيدي.

من جهة أخرى، تعقد اللجنة الرباعية اليوم اجتماعا لها لمتابعة تحقيقاتها التي بدأت منذ شهر ونصف الشهر تمهيدا لرفع نسخة التقرير النهائي إلى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة.

منح المدارس الأهلية حق احتجاز شهادات المتعثرين في دفع الرسوم

المصدر: جريدة الحياة السبت، ٠١ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٦٥٤٠

ألغى ديوان المظالم قرار وزارة التربية والتعليم الذي يمنع أكثر من ٢٥٠٠ مستثمر في التعليم الأهلي من التحفظ على ملفات وشهادات الطلاب المتعثرين في سداد الرسوم الدراسية. وأكد رئيس لجنة التعليم الأهلي في غرفة تجارة وصناعة الرياض إبراهيم السالم لـ«الحياة»، صدور حكم من ديوان المظالم يقضي بمنح المدارس الأهلية الحق في الاحتفاظ بشهادات الطلاب والطالبات المتعثرين، حتى يتم سداد كامل المبلغ للمدرسة المستحقة.

وقال السالم: «أتى الحكم بعد محاولات مستمرة من جانب المستثمرين، لإقناع وزارة التربية والتعليم بالعدول عن قرارها، لما فيه من إجحاف بحق المستثمرين في التعليم الأهلي، على رغم حرص ملاك المدارس على استمرار دراسة الطلاب في المراحل المختلفة، حتى تتم التسوية مع ولي أمر الطالب المتعثر، من دون إقحام الطالب في القضية». وكانت وزارة التربية والتعليم فرضت على جميع المدارس الأهلية عدم ربط تسليم الشهادات ونتائج الاختبارات والوثائق الدراسية الأصلية للطلاب والطالبات، أو التأثير في تحصيلهم الدراسي، بتحصيل الرسوم الدراسية، وشددت على جميع ملاك المدارس بضرورة تسليم ملفات الطلاب والطالبات إلى أولياء أمورهم .

وطالبت الوزارة في تعميم سابق المدارس الأهلية بأن تعالج مشكلة التأخر عن السداد بالطرق النظامية الأخرى، أو من خلال الجهات الحكومية المختصة، مشيرة إلى أن مدير المدرسة يعد المسؤول الأول والأخير عن تسليم الملفات، وجميع ما يخص الطالب من شهادات أو نتائج أو أوراق ثبوتية دراسية

محاكم المدينة تطبق النظام الإلكتروني على الشقين القضائي والإداري

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ١٨ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٣٠
http://www.al-jazirah.com/20100502/ln31d.htm

المدينة المنورة - مروان قصاص

بدأت المحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابتا العدل بالمدينة المنورة بتطبيق النظام الشامل الإلكتروني، بشقيه القضائي والإداري، لتحديد المواعيد وإصدار الصكوك وضبط القضايا والإحالات وترقيم الوثائق والمحفوظات وإصدار وطبع الوكالات إلكترونيا، بما يسهل على المراجعين والعاملين سرعة إنجاز الأعمال، كما تم ربط أغلب أقسام الفرع الإدارية والمالية إلكترونيا بالوزارة مباشرة مما سهل على الفرع سرعة إنجاز المعاملات .وأوضح مدير فرع وزارة العدل بمنطقة المدينة المنورة علي الصاعدي أنه تم تخصيص أراضٍ حكومية للدوائر الشرعية في المدينة المنورة، كما تم استبدال مباني أكثر من عشر إدارات شرعية في المنطقة، مشيراً إلى انتقال كتابة العدل الأولى إلى مبناها الجديد قريباً، حيث تم تهيئته بالكامل بالنظام الإلكتروني الشامل، فيما يتم الآن إنهاء إجراءات تسليم موقع للمحكمة الجزئية كما تم استلام أراضي لمجمع المحاكم بمحافظة ينبع ومحكمة خيبر ومحكمة الحناكية ومحكمة وادي الفرع .

وعبر الصاعدي عن شكره لمعالي وزير العدل على الدعم الذي حظيت به منطقة المدينة المنورة، وتسخيره كافة الإمكانات التي تساهم في تطوير القضاء، وحل جميع العقبات التي تواجه العاملين في المحاكم الشرعية وكتابات العدل، مثمناً لمعاليه توجيهاته بإعطاء مديري الفروع في المناطق بعض الصلاحيات التي ساعدت على تسريع دفة العمل وفك الروتين، الأمر الذي سيصب في مصلحة العمل .

إدارة مستشفى بيشة تعوق توظيف ٤٤ ممرضة سعودية رغم توفر الوظائف

مواجهة فساد إداري ومالي بإعفاء ونقل قياديين

المصدر:جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١٨ هـ ٠٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100502/Con20100502347779.htm

محمد السريعي ـ بيشة

وجه وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي بنقل نائب المشرف العام على مستشفى الملك عبد الله في محافظة بيشة من عمله إلى ديوان مديرية الشؤون الصحية في المحافظة، وإعفاء المساعد المالي والإداري في المستشفى من منصبه وعدم إسناد أية مهمات قيادية له في المستشفى أو الشؤون الصحية في المحافظة.

ويأتي قرار وكيل الوزارة بناء على ما أوصت به لجنة مشكلة من الصحة برئاسة مدير عام المستشفيات لتقييم الخدمات الصحية المقدمة في صحة بيشة (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، والتي رأت ضرورة الاستفادة من ٤٤ ممرضة سعودية على قائمة الانتظار للعمل في المستشفى، تم اجتيازهن لاختبار التقييم دون أن يجري التعاقد مع أي منهن رغم وجود ٤١ وظيفة ممرضة شاغرة، فضلا عن وجود عجز شديد في عدد الممرضات في المستشفى، إذ تعمل الممرضة ١٢ ساعة في المناوبة الواحدة، («عكاظ» ١٤٣١/٣/٢٣هـ).كما أوصت اللجنة باتخاذ ما يلزم بالتنسيق مع الإدارة العامة لعقود التشغيل لحل مشكلة نقل مشرفي الأمن ومشرفات النظافة على برنامج التشغيل الذاتي في المستشفى، مشددة على تنظيم العمل في قسم الإسعاف والطوارئ والعيادات الخارجية لمعالجة المشكلات اليومية والمتكررة بين المراجعين والعاملين في هذه الأقسام.

ودعت اللجنة للبدء بأعمال الصيانة الفورية للأجهزة التي لا تعمل في أقسام المستشفى المختلفة، خاصة أقسام الطوارئ والعناية المركزة، مع تزويد قسم الإسعاف والطوارئ بجهازي تنفس اصطناعي (كبير ومتنقل).

وطالبت اللجنة مديرية الشؤون الصحية في محافظة بيشة بسرعة إتمام تسجيل وتصنيف الأطباء والممرضين والفنيين العاملين في المستشفى في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، فضلا عن سرعة تدريب الأطباء العاملين في قسم الإسعاف والطوارئ على دورات متخصصة لازمة للعمل في القسم.وشددت اللجنة على أهمية تفعيل عمل اللجان الفرعية للجودة النوعية في المستشفى، استقطاع المستحق لوزارة الصحة من السعوديين المقيمين في سكن المستشفى وبأثر رجعي من تاريخ إقامتهم، ومراعاة دقة واستكمال تسجيل بيانات الرعاية الصحية الأولية المقرر سابقا من فئات الأطفال المعرضين للخطر.

كما أوصت بالاهتمام والحرص على استكمال الجرعات المنشطة للتطعيمات الأساسية وذلك بمتابعتهم واستدعاء المتأخرين منهم هاتفيا، تفعيل لجان أصدقاء المراكز أسوة بصديقات الصحة في المراكز الصحية، اتخاذ كل ما يمكن لتفعيل نظام الإحالة، والتنسيق مع المستشفيات وبشكل خاص فيما يخص رسم القلب وعلاج ارتفاع ضغط الدم والكوليسترول.وخلصت إلى ضرورة تحديد العيادات المتخصصة لاستقبال مثل هذه الحالات، وتدريب جميع القائمين على تقديم الخدمات الصحية الأولية ومتابعة المستجدات في برامج الرعاية الصحية الأولية واستمرارية التدريب وإعداد التقارير والآلات المستخدمة.

«عكاظ» واجهت مدير عام الشؤون الصحية في منطقة عسير الدكتور عبد الله الوادعي، باعتبار أن خطابات النقل والإعفاء والتوصيات وجهت له شخصيا، إلا أنه رفض التحدث، مقترحا على الصحيفة البحث عن الإجابة من مصدر آخر.

والد الطفل يؤكد تمسكه بتطبيق الحد الشرعي بالجلد

"الجزائية" تنظر السبت قضية ضرب مدير ومعلم لطالب

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١٨ هـ ٠٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100502/Con20100502347800.htm

محمود الحارثي ـ نجران

تنظر المحكمة الجزائية في منطقة نجران السبت المقبل في قضية طالب الصف الربع الابتدائي مسفر اليامي، الذي تعرض للضرب على يد مدير ومعلم التربية الإسلامية في مدرسة الإمام مسلم الابتدائية في نجران.

وفي الوقت الذي توعد فيه لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم في المنطقة علي جابر الشمراني بمحاسبة المدير والمعلم، أوضح لـ «عكاظ» يحيى مسفر اليامي، والد الطالب مسفر، أن المحكمة الجزائية وجهت استدعاء للمدير والمعلم لحضور الجلسة الأولى في القضية السبت المقبل في المكتب القضائي السادس، مؤكدا تمسكه بالمطالبة بتطبيق الحد الشرعي بالجلد على المدير والمعلم، وانتقد تأخر ظهور نتائج التحقيق ومماطلة إدارة تعليم البنين في نجران في إظهار النتائج بعد مضي أكثر من أسبوعين على بدء التحقيق.

إلى ذلك، بين الدكتور محمد الحامد (استشاري نفسي) أن أي خطأ يرتكبه طالب المرحلة الابتدائية لا يبرر تطبيق عقوبة الجلد لتعديل سلوكه، وأن استخدام الضرب كوسيلة للتربية أسلوب أكل عليه الدهر وشرب وهو مرفوض جملة وتفصيلا، وهناك وسائل حديثة للتربية، ومناوبة مدير المدرسة والمعلم بطريقة وحشية على ضرب طالب الرابع الابتدائي أمام الطلاب هي خارجة عن الحدود الإنسانية.

وأكد الدكتور الحامد أن المعلم والمدير وكل مسؤول في العملية التربوية يجب أن يراعوا عند تعديل سلوك الطفل أن يسلكوا الطرق السليمة باستخدام الحوافز والمكافآت والحرمان في بعض الأحيان من بعض المزايا، ويضيف: «هناك وسائل كثيرة يمكن استخدامها في العملية التربوية دون التعدي على كرامته؛ لأن الاعتداء على الكرامة تكون نتائجها وخيمة من الناحية النفسية».

وحول مطالبة ولي أمر الطالب بتطبيق الحد الشرعي بالجلد على المعلم والمدير، أوضح القاضي في محكمة جدة حمد الرزين أنه ليس من حق المدعي أن يحدد العقوبة، ولكن بإمكانه المطالبة وحق التشفي، أما نوع العقوبة متروكة للقاضي للفصل فيها سواء بالجلد أو العقوبة المعنوية والمادية، وقال إذا تجاوزت العقوبة حد التأديب الشرعي وألحقت الضرر بالجسد فهي بلا شك تعني إدانة شرعية وأخرى قضائية.

مصدر بمحكمة القطيف لـ"الجزيرة":

الزواج تم في ظل غياب ولي الأمر والزوج زوّر الأوراق الرسمية

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ١٨ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٣٠
http://www.al-jazirah.com/20100502/ln31d.htm

الدمام - هيا العبيد

أكد مصدر مطلع بمحكمة القطيف ومطلع على القضية الثانية لتكافؤ النسب بالمنطقة الشرقية بين (عبدالله وسميرة) لـ(الجزيرة) بأنه قد تم النظر في القضية بدعوى من الأب يشير فيها بأن زوج المدعي عليه (عبدالله) وبناء ما قدمه من أوراق ووثائق ادعى بأنه ينتمي إلى إحدى العوائل بالمملكة وانه شخص متعلم وموظف، حيث اكتشف بعد عقد القران وقبل الزواج ان المعلومات التي ذكرها المدعي غير صحيحة، مما حدا به للسفر إلى مدينة تبوك لدى أخوال البنت بعد المعارضة من قبل والدها على إتمام الزواج حيث تم هناك وفي ظل غياب الأب الزواج الذي لم يتمكن من حضور زواجهما.

وطالب الأب بالتفريق بينهما وذلك لعدم تكافؤ النسب مشيراً إلى أن المدعى عليه قد قام « بعمليه الاحتيال والنصب على الأب»، وأضاف المصدر بالقول: إن المحكمة أحالت أوراق القضية بالكامل إلى الجهات المختصة للنظر بها وذلك بعد أن ادعى الأب أن عبدالله مزور الأوراق غير الرسمية، واجالت المحكمة القضية ولم يتم إصدار الحكم حتى الوقت الحالي.

وبين المصدر ان ما ذكره والد سميرة مما قام به المدعى عليه» الزوج» من نصب اجتماعي كبير اقر القاضي بأن هذا له منحى آخر في مجرى القضية، حيث أدانت الشرطة عبدالله، وأحيلت القضية بعد ذلك إلى هيئة الرقابة والتحقيق التي أدانت هي الأخرى (عبدالله) بقيامه بتزوير الأوراق والكذب والنصب والاحتيال.

من جهته أوضح لـ(الجزيرة) الناشط الحقوقي مخلف بن دهام الشمري الوكيل الشرعي عن الزوجين عبدالله وسميرة ان موكليه قد أبلغاه ان الزوجين خافا على نفسيهما من الفتنة وقررا التراجع عن التزامهما لدى الشيخ صالح الدرويش والذي وقعا عليه بالضغط والإكراه والتخويف واعتقادهما بأن الأمر سيكون فترة قصيرة فقط، ولكن بعد طول انتظار وعدم صدور حكم شرعي في القضية فقد اقتنعا بأنه لا يحق لأحد تحريم ما احله الله ولهذا قررا الاجتماع وعادت سميرة إلى منزل زوجها وبرفقة ابنتها ريماس بين والديها وغادر شقيق الزوجة الذي كان يقطن مع أخته في شقة منفصلة عن كلا الأسرتين عائدا إلى أهله. كما أشار المحامي أحمد بن خالد السديري بأنه لا يجوز للقاضي تحريم ما أحله الله إلا بحكم شرعي فيفترض أن يكون القاضي إما حكم حكما شرعيا بالقضية أو ترك الزوجين يعيشون مع بعضهما بما أن زواجهما شرعي حتى انتهاء القضية.

الجدير بأنه سبق للوكيل الشمري أن تقدم بخطاب رسمي لفضيلة الشيخ صالح الدرويش طالبا السماح للزوجين بالعودة لبعضهما ورفع حضر السفر عنهما إلا أن القاضي رفض طلب العودة ووعد بالنظر في موضوع حضر السفر إذا احضر الزوج عبدالله آل مهدي كفيلا وعند مراجعة الزوج له رفض استقباله.

وزارة العدل تشارك في دورة فرض الغرامات المالية

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٨٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/02/article521690.html

الرياض - أسامة الجمعان

تشارك وزارة العدل في أعمال الدورة التدريبية المتعلقة بتحديد الجهات التي تتولى فرض الغرامات المالية (إدارية او قضائية) وكيفية التظلم من قراراتها أو أحكامها التي ستبدأ اليوم الاحد في جمهورية مصر وتستمر لمدة يومين. وتهدف الدورة الى تطبيق المبدأ القانوني النص على (لا عقوبة الا بنص)، كما تهدف الدورة الى التمييز بين الغرامات التي تفرض اداريا او قضائيا وكيفية التظلم من القرارات الإدارية الصادرة بفرض غرامات مالية على المخالف والاعتراض على الأحكام القضائية التي يكون فرض الغرامة ضمن منطوقها. ويمثل وزارة العدل الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج والشيخ منصور بن عبدالرحمن القفاري والمستشار عبدالحميد بن عبدالعزيز الغليقة والمستشار سعيد بن ناصر الحريسن.

٣٠ موظفة على بند الأجور يطالبن بالتثبيت في جامعة الملك خالد

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/244670

خديجة القحطاني - أبها

احتجت (٣٠) من موظفات كلية اعداد المعلمات في جامعة الملك خالد بأبها صباح أمس على عدم تثبيتهن في وظائفهن منذ ١٤٢٣هـ .وفور وصول الموظفات إلى مقر الجامعة توجه حراس الأمن لمنعهن من الدخول بدون موعد مسبق. وطالبت عائشة الشهرى بتشكيل لجنة محايدة للنظر في وضعهن مشيرة الى انهن كتبن العديد من الخطابات التى توضح المشكلة من سنوات وبدون جدوى . واوضحت أن جميع الموظفات بالكليات تم ترسيمهن منذ أن أدرجت كلياتهن تحت مسمى الجامعة ونحن لازالت رواتبنا (٨٨٠) ريالا.

كما بينت (زينة الشهري) انهن توجهن إلى الإمارة قبل حوالى ٣ أشهر وفوجئنا بقرار من الجامعة أن من تطالب بالترسيم ستفصل.

ومن جانبه أوضح الدكتور سعيد آل رفاع"وكيل كلية جامعة الملك خالد" (للمدينة) أنه سيتم اتخاذ الاجراءات وفق اللوائح والأنظمة الصادرة من الجامعة وأوضح أن الجامعة رفعت مايشكو منه أولئك الموظفات إلى الجهات المختصة عشرات المرات موضحا انه يسعى جاهدا لتعديل وضع كل من هو موظف على بند الأجور.

١٠٠٠ حالة عنف أسري في عام والشؤون الاجتماعية تشكو نقص الاختصاصين

المصدر:جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١٨ هـ ٠٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100502/Con20100502347800.htm

فارس القحطاني - الرياض

أرجعت وزارة الشؤون الاجتماعية أسباب ضعف أداء الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في خدمة حالات العنف الأسري والطفل والمرأة، إلى نقص الكوادر الوظيفية المتخصصة وقلة الحوافز الوظيفية المقدمة للعاملين في تلك الإدارات.

وأكدت الوزارة أن إدارة الحماية الاجتماعية لا تنصرف عن مهامها أو تختزل من خدماتها الأساسية لخدمة حالات العنف الأسري، ولا تقلل من شأن متابعة أعمال لجان الحماية في المناطق، حيث تستعرض الإدارة العامة شهريا اجتماعات اللجان في المناطق وتندب عددا من موظفيها للاطلاع على سير أعمال اللجان عن قرب.وعلمت «عكاظ» أن الإدارة باشرت خلال العام الماضي أكثر من ١٠٠٠ حالة عنف أسري على مستوى المملكة.

تعريف أعضاء "الأمر بالمعروف"بحق "الكرامة" وحرمة الحياة الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ٠٢ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/136799

الرياض - محمد الجمعي

شارك عدد من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في دورة أمنية نظمتها كلية الملك فهد الأمنية في الرياض، ركزت على حقوق الإنسان، وتعريف المشاركين بحرمة الحياة الخاصة، وحق الكرامة الإنسانية.

وأوضح مدير المعهد العالي للدراسات الأمنية في كلية الملك فهد الأمنية العميد عبدالله الأحمري، أن الدورة التي افتتحها المدير العام اللواء الدكتور فهد بن أحمد الشعلان صباح أمس شارك فيها أعضاء من هيئة التدريس العسكريين، والمدنيين من حاملي الشهادات العليا، وتستمر لخمسة أيام.وأضاف: «الدورة تشمل ستة محاور رئيسية، منها تعريف المستفيدين من الدورة بمفاهيم الأمن الوطني، وأهم عناصره ومقوماته، وعوامل تهديده، والأمن الفكري وتوضيح الأسباب التي أدت إلى اختلاله عند بعض الشباب، والمخدرات والتعريف بأنواعها، وطرق الكشف عنها ومكافحتها، والإجراءات الجزائية وشرح أهميتها ومراحلها المختلفة، والتحقيق الجنائي، وتعريف منسوبي الهيئة بمبادئه، إضافة إلى حقوق الإنسان، والتي يُزود منسوبو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالطرق الفنية والقواعد العلمية في التحقيق الجنائي، ومنها سمات حقوق الإنسان في الإسلام، وحق الكرامة الإنسانية، وحرمة الحياة الخاصة»، مشيراً إلى أن هذه الدورة تهدف إلى تعريف منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمختلف العلوم الأمنية والجنائية التي يتعاملون معها في القضايا الجنائية.من جانبه، أوضح مدير إدارة العلاقات العامة في كلية الملك فهد الأمنية العقيد عبدالعزيز الثنيان أن المعهد العالي للدراسات الأمنية يهدف إلى رفع كفاءة منسوبي الأجهزة الأمنية وإعدادهم علمياً وعملياً لتحمل مسؤولياتهم وممارسة صلاحياتهم للارتقاء بمستوى أدائهم، لافتاً إلى أن المعهد يقوم في كل فصل دراسي بتنظيم دورات متنوعة تتوافق مع التطورات في المجالات الأمنية، ما يسهم في رفع كفاءة الملتحقين بالدورات من أجل تطوير العمل والرقي به إلى أعلى المستويات.

تقاعد ٥٤ ألف موظف مدني وعسكري خلال عام

إنفاق ٢٧٤ مليار ريال على المستفيدين من نظام التقاعد منذ إنشاء المؤسسة

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٢ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3502&id=146740&groupID=0

الرياض: بدرية العوض

أوضح أحدث تقرير صادر عن المؤسسة العامة للتقاعد أنه جرى تقاعد ٢٩ ألفا و٩١١ موظفا مدنيا وعسكريا لانتهاء مدد خدمتهم النظامية للعام ١٤٣٠/١٤٣١، فيما بلغ عدد المتقاعدين لبلوغ السن ١٧ ألفا و١٨٣ متقاعدا، وعدد المتقاعدين بسبب الوفاة ٢٢٦٥ موظفا مدنيا وعسكريا. كما دفع العجز عن العمل ٥٧١٧ موظفا مدنيا وعسكريا للتقاعد.

وأشار التقرير إلى أن قيمة زيادة الـ ١٠% الممنوحة خلال العام المالي الماضي للمتقاعدين بلغت ٢٣٢ مليون ريال شهريا بإجمالي يزيد على مليارين و٧٨٦ مليون ريال للسنة كاملة.

ولم تتجاوز جملة معاشات المتقاعدين الشهرية ٢٥٠٠ مليون ريال.

وأكد التقرير عمل المؤسسة على خدمة المتقاعدين والمستفيدين بالتزاماتها تجاههم وصرف جميع المعاشات والمستحقات التقاعدية في حينها بانتظام وذلك منذ إنشائها عام ١٣٧٨، وقد تجاوز عدد المستفيدين من معاشات التقاعد منذ بداية أول نظام التقاعد عام ١٣٦٤ أكثر من مليون و٢٦٢ ألف مستفيد منهم ٩١١ ألف مستفيد ما زال الصرف مستمراً لهم. أما بالنسبة لما تم إنفاقه على المستفيدين من نظام التقاعد منذ إنشاء المؤسسة وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ فقد بلغ حوالي ٢٧٤ مليار ريال.

وصرفت المؤسسة بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥% من المعاش التقاعدي والذي يصرف لمتقاعدي الدولة من المدنيين والعسكريين والمستفيدين من الورثة اعتباراً من ١٥ محرم ١٤٣١ والذي يتجاوز مقداره ٣٧٥ مليون ريال شهريا، وبإجمالي يزيد على ٤٥٠٠ مليون ريال للسنة كاملة. ويشير التقرير إلى أن المؤسسة صرفت بدل غلاء المعيشة اعتبارا من بداية العام ١٤٢٩ بنسبة ٥% بمبلغ قدره ١١٠ ملايين ريال شهرياً وبإجمالي يزيد على مليار و٣٠٠ مليون ريال للسنة كاملة.

كما تم صرف بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٠% اعتباراً من بداية العام ١٤٣٠ بمبلغ قدره حوالي ٢٣٢ مليون ريال شهرياً وبإجمالي يزيد على مليارين و٧٨٦ مليون ريال للسنة كاملة.

من ناحية أخرى، خاطبت المؤسسة في بداية العام جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية وطالبتها بسرعة تزويدها بالبيانات والقرارات الخاصة بانتهاء خدمات الذين سوف يبلغون سن الإحالة على التقاعد في العام الهجري ١٤٣١، كما ناشدت المؤسسة أصحاب الشأن ممن سيحالون على التقاعد أثناء العام ١٤٣١ بمتابعة قراراتهم لدى جهاتهم للتأكد من إرسالها إلى المؤسسة قبل وقت كاف لاستكمال إجراءات تخصيص المعاش لهم، ويأتي حرص المؤسسة على ذلك لتلافي انقطاع الدخل للموظف بحيث ينتقل من المرتب الشهري إلى المعاش بدون انقطاع.

تسوية رواتب المعلمين والمعلمات وفق الدرجة الأعلى لكل دفعة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3503&id=146859&groupID=0

جدة: حسن السلمي

علمت "الوطن" أن وزارة التربية والتعليم تتجه لتسوية رواتب المعلمين والمعلمات عبر منح جميع معلمي ومعلمات الدفعة الواحدة أعلى درجة وظيفية منحتها الوزارة لأي معلم أو معلمة في تلك الدفعة بغض النظر عن تاريخ المباشرة خلال العام الدراسي.

وقالت مصادر مطلعة إن هذا التوجه جاء بناء على توصيات اللجنة التي شكلها وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود لدراسة مشكلة تباين رواتب المعلمين والمعلمات، والتي تتضمن تسوية الرواتب وفق أعلى درجة وظيفية منحتها الوزارة للمعلمين والمعلمات المعينين في كل دفعة ليصبح المعلمون والمعلمات في نفس الدفعة على درجة وظيفية واحدة.

تتجه وزارة التربية والتعليم نحو تسوية رواتب المعلمين والمعلمات عبر منح جميع معلمي ومعلمات الدفعة الواحدة أعلى درجة وظيفية منحتها الوزارة لأي معلم أو معلمة في تلك الدفعة بغض النظر عن تاريخ المباشرة خلال العام الدراسي.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن هذا التوجه جاء بناء على توصيات اللجنة التي شكلها وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود لدراسة مشكلة تباين رواتب المعلمين والمعلمات، والتي تتضمن تسوية الرواتب وفق أعلى درجة وظيفية منحتها الوزارة للمعلمين والمعلمات المعينين في كل دفعة ليصبح المعلمون والمعلمات في نفس الدفعة على درجة وظيفية واحدة.

وأشارت المصادر إلى أنه بالرغم من أن قرار تشكيل اللجنة اعتمد دراسة تباين رواتب دفعات المعلمين والمعلمات في الأعوام ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، إلا أن اللجنة بعد إجراء الدراسة وبحث المشكلة رأت أن يتم تطبيق هذه التوصية على جميع دفعات المعلمين والمعلمات ابتداء من دفعة العام ١٤١٦ وما بعدها.

وأوضحت المصادر أن هناك توصية تتضمن إدخال معلمات الدفعة ١٤١٦ ضمن الدراسة، وأن التوصيات النهائية أقرت تسوية أوضاع جميع دفعات المعلمين والمعلمات اللاحقة لهذه الدفعة عبر منح جميع المعينين في العام الواحد أعلى درجة وظيفية منحتها الوزارة في نفس الدفعة.

وأكدت أن توصيات اللجنة على طاولة وزير التربية والتعليم تمهيدا لاعتمادها، ووضعها موضع التنفيذ، وأن قرارا مرتقبا سوف يصدره الوزير لتنفيذ خطة تسوية رواتب المعلمين والمعلمات وفق ما اعتمدته اللجنة من توصيات خلال الأسبوع المقبل.

من جانبه، لم ينف المتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم، عضو لجنة دراسة تباين رواتب المعلمين والمعلمات الدكتور فهد الطياش هذه المعلومات، مكتفيا بأن ما تقوم به الوزارة من دراسات، وما تتجه لإقراره من توصيات تصب جميعها في صالح المعلمين والمعلمات.

وشدد على أن جميع تلك الإجراءات تنطلق من حرص وزير التربية والتعليم على حل كافة المشكلات التي تواجه المعلمين والمعلمات، وتأتي وفق توجهاته التي تؤكد دائما على أن المعلم أولا في كل شيء.

إلى ذلك، أكدت اللجنة الإعلامية للمعلمين والمعلمات أن اختلاف تواريخ مباشرة أكثر من ٦ آلاف معلمة من دفعة ١٤١٦ تسبب في تباين درجاتهن الوظيفية، وأنهن يعملن حاليا وفق ٤ درجات ليست هي المستحقة لهن وفق سنوات خدمتهن الفعلية.

وأوضحت أن الدرجات الوظيفية الأربع التي يعملن عليها تتمثل في الدرجة السابعة براتب قدره ١١٣٣٢,٥٠ ريالا، والثامنة براتب قدره ١١٧٩٨,٩٠ ريالا، والتاسعة براتب يصل إلى ١٢٢٦٥,٣٠ ريالا، والعاشرة براتب قدره ١٢٧٣١,٧٠ ريالا، وأن هذا الفارق جاء بالرغم من أن اختلاف مواعيد مباشرتهن لا يتجاوز يوما أو يومين.

أسباب تباين رواتب المعلمين

- بدأ تعيين المعلمين على مستويات أقل من المستحقة عام ١٤١٧.
- استمر تعيين المعلمين على مستويات متدنية حتى العام ١٤١٩.

• بدأ تعيين المعلمين على نظام الأجر المقطوع بند ١٠٥ في العام ١٤٢٠.
• استمر تعيين المعلمين على بند ١٠٥ حتى العام ١٤٢٢.
• في العام ١٤٢٢ صدر قرار مجلس الخدمة المدنية القاضي بإلغاء التعيين على بند الأجور ١٠٥ والبنود المشابهة له، وتثبيت جميع المعينين عليه على وظائف رسمية.
• ثبتت وزارة التربية جميع المعلمين المعينين على البند على وظائف رسمية في المستوى الثالث وبدرجات وظيفية مختلفة حسب الدفعة.
• استمر تعيين المعلمين على مستويات أقل من المستحقة مع التحسين التدريجي على الدرجة اللي تلي الراتب مباشرة حتى العام ١٤٢٩.
• تسببت جميع عوامل ومشكلات التعيين والتثبيت السابقة التي استمرت أكثر من ١٤ عاما في إحداث فوارق بين رواتب المعلمين في الدفعة الواحدة أو على مستوى الدفعات.

مناقشة دعم السجناء وأسرهم مادياً ومعنوياً في ملتقى الرياض غداً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٣ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245034

فهد الرشيد - الرياض

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون غدا بالرياض الملتقى الثاني للجان الوطنية لرعاية السجناء. وقد استكملت اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم"، استعداداتها لعقد الملتقى. وأعرب الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس اللجنة عن سعادته واعتزازه وجميع منسوبي اللجنة والمستفيدين من خدماتها في مناطق المملكة كافة بهذه الرعاية الكريمة، التي تعتبر خير تكريم وخير حافز للقائمين على اللجنة، لبذل المزيد من الجهود، لتطوير أدائها والارتقاء بخدماتها على أسس علمية. مشيدًا بما يجده نزلاء السجون والإصلاحيات ودور الأحداث والفتيات من الرعاية والاهتمام من جميع أجهزة الدولة. ويشارك في الندوة العلمية المصاحبة للملتقى ما يزيد على ٣٠ باحثًا وباحثة من جميع الجامعات السعودية، من جانبه قال اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء المفرج عنهم وأسرهم نائب المشرف العام للملتقى الثاني للجان الوطنية لرعاية السجناء: إن هذا الملتقى يهدف إلى دعوة المجتمع بمؤسساته وأفراده إلى رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم وتقديم الدعمين المالي والمعنوي وتدارك الآثار السلبية الجسيمة، التي قد تؤثر على النسيج المجتمعي نتيجة الإهمال الذي قد تتعرض له هذه الفئة.

وزير العدل لـ "عكاظ":

من يدينه القضاء من كتّاب العدل يستحق أشد العقوبة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/١٩ هـ ٠٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100503/Con20100503348007.htm

حازم المطيري ـ الرياض

أكد لـ «عكاظ» وزير العدل محمد بن عبد الكريم العيسى، أن من تثبت إدانته من كتاب العدل المتورطين بالصكوك المزورة في جدة، يستحق أشد العقوبات القضائية، قائلا: «العدل في نحو تلك القضية تؤيد وضع الأمور في نصابها الصحيح، وعندما يصدر حكم من قبل القضاء يجب على كل متهم أن يسلم بهذه الأحكام».

وأوضح العيسى في محاضرة ألقاها بعنوان (العدل: المفهوم والممارسة) في الجمعية السعودية للعلوم السياسية في جامعة الملك سعود أمس، أنه توجد مراقبة مستمرة ويومية وحازمة على كتاب العدل في مناطق المملكة.

وأفاد وزير العدل أن الوزارة لديها خطة وخارطة طريق مستقبلية في ما يتعلق بمنشآتها وإجراءاتها عن طريق مشروع متكامل لمنشآت الوزارة وفق أحدث ما توصلت إليه الدول الحديثة في منشآت المحاكم، لافتا في الوقت ذاته إلى أن المرافعة مقتصرة على المحامين فقط.

وأكد العيسى أن وزارة العدل ستصل في وقت قريب إلى إنجاز محاكم إلكترونية للترافع أمامها، وتبادل المذكرات عبر بوابة الوزارة الإلكترونية، مشيرا إلى أن أي فراغ في الجانب التقني في المنظومة العدلية يشكل سلبية كبيرة، معترفا في الوقت ذاته بوجود مشكلة تتعلق بالبت في القضايا.

وبين وزير العدل أنه لدى الوزارة أيضا، مشروع بتحويل النظر التوثيقي إلى كتابات العدل، إذ إن القاضي تقع عليه أعباء إدارية وتوثيقية ليست من شأنه، مبديا طموحه في تفعيل ما صدر أخيرا من هيئة كبار العلماء بإقرار تدوين الأحكام القضائية.

وقال العيسى: «وزارة العدل لا دخل لها بالمجلس الأعلى للقضاء، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يطعن على قرارها أمام المحاكم العامة»، في الوقت الذي أوضح فيه أن «التفتيش القضائي لا يعدو أن يكون قياسا للأداء الفني للقاضي، ويوجد من يطالب باستقلالية التفتيش القضائي».

وحول القضايا التي تحال إلى اللجنة الإعلامية في وزارة الاعلام، أفاد وزير العدل أنه يحق للقضاء الإداري التدخل فيها إذا لزم الأمر، مبينا «حسب معلوماتي أن المئات من القضايا الإعلامية انتهت لدى اللجنة، وهذا أراح المحاكم كثيرا».

وحول توجه قضية سعد والقصيبي إلى القضاء الخارجي، ذكر العيسى أن النظام القضائي الجديد أخذ بفكرة التخصص النوعي في المحاكم، وسيوجد تخصص نوعي لمواجهة مثل هذه الاقتصادية بمهنية عالية، قائلا: «أما بالنسبة لتوجه هذه القضية للاستعانة بقضاء من خارج المملكة، فإنني لا أعلم عن ذلك شيئا».

٤ محاضرات بدلا عن حكم قضائي بالسجن ١٠ أيام

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٣ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3503&id=146872&groupID=0

وادي الدواسر: حامد الهاجري

أصدر القاضي بمحكمة الخماسين بوادي الدواسر الشيخ رياض آل رشود حكماً بديلا على مواطن أشهر سكينا على عمال مصلحة المياه عندما حاولوا الدخول إلى بيته لقطع الماء عن المنزل لكثرة تسربه وخروجه منه إلى الشارع.ونص الحكم على حضور المدعى عليه ٤ محاضرات لأحد الدعاة بمساجد المحافظة بدلاً من السجن ١٠ أيام. وأوضح آل رشود، لـ"الوطن" أمس أن هذه الأحكام البديلة للسجين فيها فائدة عامة وحماية لصاحب الجرم إذا ارتكبه لأول مرة ، كما تمنعه من الاحتكاك بأصحاب السوابق داخل السجون، إلى جانب فتح باب التوبة أمامه دون افتضاح أمره حيث تضمن الحكم شرط إسقاط سجنه، من خلال تقديم مشهد مُثبت من المُحاضر بحضور ٤ محاضرات داخل المسجد ، مبينا أهمية تطبيق العقوبات البديلة في بعض الحالات. من جانبه تعهد المواطن أمام القاضي بإنفاذ توجيهات أي مؤسسة خدمية.وتعود تفاصيل القضية إلى رفع المدعي العام بدائرة التحقيق والادعاء العام دعوى قضائية ضد المواطن عقب اعتراضه على فريق عمل صيانة "مصلحة المياه" لتأدية مهام عملهم، وتهديدهم عن طريق إشهار السلاح الأبيض "سكين" في وجههم عند محاولتهم إيقاف تسرب للمياه من منزله في الشارع.

عضو بالشورى: ٣٩٨٦ مشروعاً حكومياً متوقفة بسبب ٦ مليارات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٣ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245008

جابر المالكي - الرياض

كشف عضو مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد عن وجود ٣٩٨٦ مشروعًا حكوميًا معتمدًا لم يتم تنفيذها حتى الآن، وتقدر قيمتها الإجمالية بـ ٦ مليارات ريال لم يتم صرفها لتلك المشروعات. جاء ذلك خلال استكمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٧/ ١٤٢٨هـ.من جهته طالب العضو المهندس محمد القويحص الاجهزة الحكومية بتوفير الدعم الفني والإمكانات والحوافز للاجهزة الاشرافية على مشروعات الدولة. وقال: إن هناك عددا كبيرا من الشركات تساهم الدولة فيها بأكثر من ٧٠% من ملكية رأسمالها كاسابك والاتصالات وغيرهما، وان ديوان المراقبة العامة لا يتطرق لها لا بمعلومات عن أداء وفحص حسابات هذه الشركات ولو تتطرق لها الديوان لوجدنا (العجب العجاب) في هذه الشركات، حيث سنجد أضعاف مما نجد في الأجهزة الحكومية. وتساءل: لماذا لا يفحص مجلس الشورى الحسابات الختامية للدولة وهذا من حق المجلس. وعلق عضو مجلس الشورى الدكتور عازب آل مسبل ان هناك ضعفا في المخصصات المالية للمساجد وذلك في نظافتها وكذلك الكوادر البشرية التي من شأنها حل الاشكاليات بها، واللجنة لم تتخذ أي توصية في هذا الإجراء. وأوضح عضو المجلس الدكتور نواف الفغم ان هناك سلبيات في الديوان، وكذلك جباية الديوان ١٢ مليارا لم يستطع جباية الا ٢ مليار فقط، حيث إن الديوان الحاكم محكوم من خلال وزارة المالية والوزارة لم تدعه يقوم بمهام عمله.كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقريرين السنويين لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - ١٤٢٨/١٤٢٩هـ وأوصت اللجنة بأربع توصيات أولها:مراجعة الهيكل التنظيمي الإداري للمصلحة وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ وتنفيذ أبعاده وتوزيع المهام الوظائف بين قطاعين الإحصاء والمعلومات.والتوصية الثانية تنص على تفعيل دور اللجان التنسيق بين المصلحة والأجهزة الحكومية والإسراع في تطوير البرنامج الإحصائي المتكامل وربط المراكز لدي الجهات الحكومية، وذلك بما يتوافق مع ضمان سهولة توفير انتقال المعلومات بين الجهات الحكومية والمستفيدين من الإصدارات المعلوماتية.والتوصية الثالثة تنص على معالجة التباين في تطبيق المعايير والتصنيفات بما يكفل التبادل وانتقال البيانات والمعلومات. والتوصية الرابعة هي إدراج بحث معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية وجعل إحصاءات سنة ١٤٣١هـ سنة الأساس لسنوات القادمة.

دراسة ضوابط وشروط المحكم

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/١٩ هـ ٠٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100503/Con20100503348021.htm

«عكاظ» ـ الرياض

شكلت وزارة العدل أخيرا، فريق عمل لدراسة معايير وضوابط وشروط المحكم، على أن يرفع الفريق تقريرا إلى وزير العدل بما يتوصل إليه في شهر من تاريخ صدور القرار.

وأوضح مدير عام إدارة شؤون الخبرة والتحكيم في الوزارة عبد الرحمن الحوتان، أن الفريق يضم مختصين ومستشارين في وزارة العدل، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن إدارته تستقبل طلبات الانضمام لقائمة المحكمين والتدقيق فيها والنظر في الأوراق المقدمة من قبل المتقدم وتسجيلها في الحاسب. وبين الحوتان أن التسجيل يأتي بعد التأكد من اكتمال الطلبات، تمهيدا لإصدار قائمة للمحكمين والتواصل مع المحكمين بالرسائل النصية sms.

مواطن يطارد تعويض الورثة .. والخصم وزارة النقل

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/١٩ هـ ٠٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100503/Con20100503348137.htm

عبد الرحمن شار ـ جازان

منذ ثلاثة عقود، يبحث المواطن يحيى علي إبراهيم عن تعويض مالي سحبته الإدارة العامة للطرق والنقل في جازان من والده المتوفى، دون وجه حق ـ على حد قوله، كان قد صرف لهم، نظير استقطاع مساحة من أراضيهم الزراعية في قرية الجديين (٢٥ كيلومترا جنوبي محافظة صبيا.(وبين المواطن أن إدارة النقل استقطعت ٣٥٨٠ مترا مربعا من مساحة أرضهم البالغة ١٥ ألف متر مربع، في حين استقطعت الإدارة جزءا من الأرض المجاورة، دون أن تمنح والده تعويضا عنها.وبحسب المواطن، تقدم والده بطلب إلى ديوان المظالم آنذاك للمطالبة بالتعويض عن الجزء المستقطع الآخر، وأصدر له حكما بالتعويض عن المساحة المستقطعة، مضيفا: «توجه والدي لاستلام مبلغ التعويض الأخير، لكنه فوجئ بالإدارة تطلب منه رد مبلغ من التعويض السابق، بذريعة عدم أحقيته، وخيروه بين إعادة المبلغ أو السجن، الأمر الذي دفع بوالدي لإعادته.«

وأوضح المواطن أن والده عاد للتأكد من إحداثيات الصك، إذ تأكد له صحة التعويض المثبت في أملاك الدولة وفق الرسم الكروكي، ما دفعه لتقديم شكوى إلى إمارة المنطقة عقب وفاة والده للنظر في القضية، لكنه فوجئ بالتهديد ذاته الذي لقيه والده في وقت سابق.

وخلص إلى أنه رفع قضية أخرى إلى ديوان المظالم في منطقة عسير، والتي أصدرت حكما ملزما لإدارة النقل بإعادة المبلغ المسترجع، وإلزامها باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام نزع ملكيات العقارات للمنفعة العامة، بيد أن إدارة النقل تنصلت من تنفيذه حتى الآن .وأمام مطالب المواطن، أبلغ «عكاظ» مصدر في إدارة الطرق والنقل في جازان أن المواطن عوض عن المساحة المنزوعة من أرضه البالغة (٧٦٢,٥٠ متر مربع) وليس (٣٥٨٠ مترا) كما يدعي، مضيفا: «على هذا الأساس أستعيد مبلغ ٧٠٤٣٧ ريالا من تعويضه، جراء حدوث خطأ في تقدير المساحة، التي نزعت من ورثة مواطن آخر.«

وأردف المصدر أن أرض المواطن الثانية لم يستقطع منها سوى ٤٤٨ مترا مربعا، وجرى تعويضه مقابل ذلك.

وزير العدل: نعد مشروعاً يخفض تدفق القضايا للمحاكم ٤٠ ٪

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٠٣ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/137235

الرياض - «الحياة»

كشف وزير العدل الدكتور محمد العيسى عن مشروع تعمل الوزارة على إعداده سيسهم في حل مشكلة تأخر البت في القضايا، من خلال خفض نسبة القضايا أمام المحاكم بنسبة ٤٠ في المئة مؤكداً أن نظام المرافعات الشرعية سيصدر قريباً.

وقال خلال محاضرة نظمتها «الجمعية السعودية للعلوم السياسية» بعنوان «العدل المطلوب والممارسة» في جامعة الملك سعود أمس: «سنرفع مشروع «الوساطة والتوفيق» خلال أيام للمقام السامي، وبمقتضى هذا النظام سينخفض تدفق القضايا إلى المحاكم بمعدل ٤٠ في المئة»، مشيراً إلى أن أي شخص لن يتمكن من رفع دعوى من دون المرور على مكاتب الوساطة والتوفيق.

وأكد أن أكثر من نصف من يترافعون أمام المحاكم ليسوا محامين، معرباً عن أمله في أن يكون جميع المترافعين محامين لأنهم على علم بالأنظمة، ويعدون دفوعاتهم بناءً عليها.

وتحدث عن ضرورة أن تكون السعودية من أوائل الدول في المنطقة في مجال المحاكم الإلكترونية، مشيراً إلى أهمية التقنية الحديثة في تقليل زمن التقاضي وسرعة البت في القضايا، مؤكداً اتجاه الوزارة إلى تهيئة الاستخدام الذكي للتقنية الحديثة للوصول إلى تقديم الخدمات العدلية والقضائية لكل مستفيد عن طريق البوابة الإلكترونية.

وذكر أن هيئة كبار العلماء وافقت على مشروع تدوين الأحكام التي سيستفيد منها القضاة، وجرى رفعه. وشدد على أن النقلة النوعية للقضاء لم تأتِ بإملاء من الخارج. وقال: «هذا كلام غير مقبول، وهذه النقلة جاءت عن قناعة المملكة»، كما رد على من يشككون في استقلال القضاء السعودي، مؤكداً أن قضاء المملكة مستقل في أحكامه، متهماً من يروجون لهذه الآراء بـ«نقص العلم والمعرفة والتخصص، ويجب عليهم أن يطلعوا على الأنظمة القضائية وأن تكون لديهم ثقافة قانونية».

ونفى تدخل الوزارة في قضايا كتّاب العدل المتهمين في قضايا. وقال: «لا نتدخل لحماية أحد، فالنظام يطبق على الجميع».

وتطرق إلى أن المخالفات في القضايا الإعلامية من اختصاص لجنة المخالفات في وزارة الثقافة والإعلام، مؤكداً أنها لجنة متخصصة بالنظر في جميع قضايا النشر الصحافي والإلكتروني. وتابع: «لا تقبل أي قضايا من هذا النوع أمام المحاكم، والقضاء الإداري هو المتخصص في إلغاء قرارات هذه اللجنة».

العدل تشارك في اجتماع ضوابط المحاماة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٠ هـ ٠٤ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100504/Con20100504348211.htm

عبد الله الداني ـ جدة

تشارك وزارة العدل في اجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بمناقشة مشروع الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة في دول مجلس التعاون والمنعقد في الرياض في ٢٧ من الشهر الجاري ولمدة يومين، ويمثل الوزارة في الاجتماع المستشاران فيصل بن عبده عقيل وعبد الله بن محمد الغفيلي.

يشار إلى أن الاجتماع سيتناول عددا من الموضوعات المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة.

وزارة التربية : نقل فوري للمعلمة المطلقة طلاقا بائنا

المصدر:جريدة المدينة الثلاثاء، ٤ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245232

عايض الوسمي- مهد الذهب

سمحت وزارة التربية والتعليم بالنقل الفوري للمعلمة اذا كانت مطلقة طلاقا بائنا لا رجعة فيه او فسخ عقد نكاحها ، حيث وافقت نائب الوزير لشؤون البنات نورة الفايز على شروط وضوابط نقل المعلمات ذوات الظروف الخاصة التي وردت في الحالة التاسعة من المادة الرابعة بما نصه (إذا تم تطليق المعلمة طلاقا بائنا لا رجعة فيه . أو فسخ نكاحها (خُلعت) بعد التعيين ومباشرتها العمل . ولم يكن لها أبناء ذكور يقيمون معها تتجاوز أعمارهم ١٨ عاما سواء من زوجها أو من زوج سابق فيتم نقل المعلمة إلى المكان التي ترغب النقل إليه) كما وافقت على ان يضاف لحالة المعلمة المطلقة طلاقا غير بائن سواء الطلقة الأولى أو الثانية وقد مضى عليه عامان أو أكثر دون مراجعتها على أن تحضر من المحكمة مايثبت عدم زواجها حتى تاريخه .

اتهام ديوان المراقبة بتجاهل حسابات الشركات الكبرى

تقارير ٤ وزارات تكشف السبت أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٢٠هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٤م العدد ١٣٤٧٢ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13472&P=1&G=6

اليوم - الدمام

تتصدر "أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية" جدول النقاش في الندوة التي يقيمها ديوان المراقبة العامة السبت المقبل، بمعهد الإدارة العامة بالرياض. وبينما تقدم ٤ وزارات (الشئون البلدية والقروية، والتربية والتعليم، والمالية، والصحة) بالإضافة للديوان، خمس أوراق عمل، قالت أنباء : إن ورقة وزارة المالية ستناقش المحور الأهم عن "أسس تحديد ورصد الاعتمادات المالية للمشروعات الحكومية" والذي يعالج رصد اعتمادات مالية لبعض المشاريع، قبل التأكد من توافر الأراضي اللازمة، ما يؤدي لتأجيل أو عدم الاستفادة من تلك الاعتمادات، كذلك زيادة سعر العطاء الأقل عن المبلغ المعتمد ما يؤدي لإعادة طرحه مرة أخرى وبالتالي تأخر التنفيذ، إضافة للمبالغة في شروط ومواصفات بعض المشروعات وعدم تطبيق أسس الهندسة القيمية ما يؤول إلى تجاوز الاعتماد المقرر، والزيادة المفاجئة في أسعار مواد البناء ما يؤدي لتعثر المشروع ومطالبة المقاول بالتعويض يذكر أن الديوان، تلقى انتقادات حادة في مجلس الشورى، أمس الاثنين، بسبب عدم تطرقه لأي معلومات عن أداء وفحص حسابات العديد من الشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من ٧٠ بالمائة من ملكية رأسمالها مثل "سابك" و"الاتصالات"، والتي قال عضو بالمجلس إنه لو تطرق إليها الديوان لرأى "العجب العجاب"، مشيراً إلى توقف ٣٩٨٦ مشروعاً حكومياً بسبب ٦ مليارات ريال.

منح المعلمات درجات إضافية لتحقيق المساواة مع المعلمين

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٤ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3504&id=147041&groupID=0

جدة: حسن السلمي

أوصت اللجنة التي شكلها وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد من ثلاث جهات داخل الوزارة لدراسة تباين رواتب المعلمين والمعلمات، بمنح المعلمات درجات وظيفية إضافية لتحقيق مبدأ مساواتهن مع المعلمين ضمن عدة توصيات أقرتها اللجنة لحل مشكلة تباين الرواتب.وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن حزمة من توصيات التسوية الوظيفية التي أقرتها اللجنة على طاولة وزير التربية والتعليم لاعتمادها، وتوجيه الجهات المعنية بالوزارة بتنفيذها لإنهاء مشكلة تباين رواتب المعلمين أنفسهم من جهة، ومشكلة تباين رواتب المعلمين والمعلمات من جهة أخرى.وفي الوقت الذي انفردت فيه "الوطن" أمس بنشر التوصية الرئيسية للجنة دراسة تباين رواتب المعلمين والمعلمات، والقاضية بمنح معلمي كل دفعة أعلى درجة تم التعيين عليها في نفس سنة الدفعة، أكدت مصادر "الوطن" أمس أن التوصية تتضمن أيضا مساواة رواتب المعلمات برواتب المعلمين في نفس الدفعة عبر منحهن درجات إضافية تتساوى ودرجات المعلمين التي سيحصلون عليها بعد تطبيق التوصية الرئيسية التي أقرتها اللجنة.وأوضحت المصادر أن أعلى درجات إضافية ستحصل عليها معلمات الدفعة ١٤١٦، حيث سيتم منحهن ما معدله من ٩ إلى ٦ درجات إضافية بزيادة في الراتب الشهري مقدارها من ٤ آلاف إلى ٢٥٠٠ ريال.إلى ذلك، طالبت أمس اللجنة الإعلامية للمعلمين والمعلمات في بيان لها وزارة التربية بضرورة إضافة ملف معلمي الدفعة ١٤١٦، ومعلمات الدفعة ١٤١٥ إلى قائمة الملفات التي تدرسها لجنة دراسة التباين، أو أن تقر تطبيق التوصية المعلنة أمس على هاتين الدفعتين نظرا لتضررهم من مشكلة التباين. وأكدت اللجنة أن أحد أعضاء لجنة دراسة التباين أفصح عن دراسة اللجنة لمشكلة تباين درجات معلمي الدفعة ١٤١٦.وأضافت أن عدد الدفعات المتضررة وصل إلى ٩ دفعات متضررة في حال مخاطبة معلمات دفعة ١٤١٥ للوزارة، وانضمامهن إلى قائمة الدفعات المتضررة أعوام ١٦ و١٧ و١٨ و١٩، مبينة أن المعلمين من دفعة ١٤١٦ يعمل بعضهم على الدرجة الوظيفية الـ١٥، في حين أن البعض الآخر منهن يعمل على الدرجة الوظيفية الـ١٦، أما معلمات الدفعة الـ١٥ فيعملن على ٥ درجات وظيفية مختلفة.

أسرة بالبشائر تلجأ للسكن تحت شجرة بعد غرق منزلها

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء ٢٠ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٤ مايو ٢٠١٠ العدد ٣٥٠٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3504&id=147084&groupID=0

بلقرن: سعد آل عمار

لم يصمد المسكن الشعبي الذي تسكنه أسرة المواطن محمد خميس عيد الحصيني، والواقع على ضفاف وادي رنيه ببادية الصدر في الشمال الشرقي لمركز شواص بالبشائر بمحافظة بلقرن أمام موجات الأمطار التي هطلت مؤخرا على المنطقة، لتسجل معاناة ثانية للأسرة إلى جانب معاناتهم من غياب رب الأسرة، والذي يرقد في أحد مستشفيات الرياض لتلقى العلاج.

وكانت الأمطار الغزيرة التي شهدتها المنطقة مؤخراً تسببت في دخول كميات غزيرة من المياه إلى داخل الغرفتين الوحيدتين للعائلة، لتغرق مهاجعهم وفرشهم ومتاعهم القليل، مما حدا بالأسرة المكونة من الزوجة واثنين من الأبناء وأربع بنات، إلى اللجوء إلى شجرة مجاورة والسكن تحتها في انتظار المجهول.

من جهتها، قدمت لجنة رعاية المرضى الخيرية التابعة للجمعية الخيرية بالبشائر مساعدات طارئة وعاجلة لهذه الأسرة، حيث زار رئيس اللجنة علي عبدالرحمن الحلافي الأسرة في موقعها المنهار، وقدم لهم أغذية متنوعة وفرشا بديلة لفرشهم التي غرقت. وبيّن الحلافي أن هذه الأسرة تحتاج إلى مأوى بشكل بديل نظرا لشدة فقر الأسرة ومرض ولي أمرهم.

دورة متخصصة توصي بفضح جميع صور الفساد الإداري والمالي والإبلاغ عنها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ٤ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245203

حمود الصقيران - جدة

أوصت دورة تطوير وتنمية المهارات الفنية والعملية لدى المتخصصين في المجالات القانونية التي أقيمت بجدة مؤخرا، بعدم التستر على أية صورة من صور الفساد الإداري وضرورة الكشف عنها وابلاغ الجهات المعنية في حينها.

وأوضح رئيس اللجنة العلمية المنظمة للدورة المحكم والمستشار القانوني الدكتور فهد بن مشبب آل خفير أن الدورة -التي أشرفت عليها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ونظمها مركز مور للتدريب بحضور لفيف من المهتمين بالقانون- عملت على ترسيخ مبدأ التطبيق العملي السليم لنظام الإجراءات الجزائية على الدعوى العامة ودعاوى الحق الخاص المرتبطة بالدعوى الجزائية في جميع مراحلها: مرحلة الاستدلال، ومرحلة التحقيق، ومرحلة المحاكمة، لافتا إلى أن جميع التوصيات التي خرجت بها الدورة كانت تتعلق بصفة مباشرة بإعمال القواعد النظامية في الإجراءات الجزائية التي صدرت أخيرًا في المملكة وتعد خطوة تطويرية عملاقة في إطار مسيرة التقدم التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين، متوقعا أن تصل هذه الأنظمة في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف السياسة التشريعية في المملكة على جميع الأصعدة والمستويات سواء سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا.وحصر د. مشبب هذه التوصيات في ضرورة التوفيق بين ضمانات المتهم المتمثلة في حقوق الإنسان من الحرية والحرمة والكرامة الإنسانية وبين مقتضيات التحقيق الجنائي والمحاكمة العادلة تحقيقًا للمواءمة بين الحرية والأمن، تفعيل حق المتهم في الاستعانة بمن يدافع عنه سواء أكان محاميًا أو وكيلًا شرعيًا في مختلف مراحل الإجراءات الجزائية بدءًا بمرحلة الاستدلال مرورًا بمرحلة التحقيق الجنائي وانتهاءً بالمحاكمة،

عرعر: إزالة "الصفيح" وتعويض أصحابها بأراضٍ ومساكنَ جديدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٠٤ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/137609

عرعر - خالد المضياني

علمت «الحياة» أن اللجنة المشكّلة من جهات حكومية في منطقة الحدود الشمالية، لدرس أوضاع سكان الصفيح في عرعر، توصلت إلى إزالة مباني الصفيح وتعويض أصحابها عنها بأراضٍ ومساكن.

وأوضح مدير وحدة المنح في أمانة منطقة الحدود الشمالية سلطان الفالح لـ«الحياة»، أنه يوجد نحو ٦٠٠ مسكن مبني من الصفيح في عرعر، ووجودها يهدد بكارثة في حال جريان السيول، لوقوعها في بطون الأودية والشعاب، إذ إن قراراً صادراً من مجلس الوزراء يقضي بإعطائهم الأولوية بمنحهم الأراضي فوراً، مشيراً إلى أنه ستتم إزالة هذه المباني بعد توزيع المنح.

وشدد على أن وزارة البلدية والشؤون القروية حريصة على حل مشكلة الصفيح، بحيث يستلم المنحة شريطة إزالة سكنه «صندقته»، لافتاً إلى تشكيل لجنة لحصرهم، ودرس أوضاعهم في سبيل إيجاد الحلول.

إلى ذلك، خلصت الدراسة التي قام بها الباحث من إدارة الضمان الاجتماعي رئيس لجنة دراسة أوضاع الصفيح في عرعر الرمضي العنزي إلى أنه ليس كل من يسكن الصفيح لا يملك منزلاً، وليس كل من يسكن الصفيح في حاجة إلى المساعدة».

وأوضح أن الدولة تقدم كثيراً في سبيل تحسين البيئة المعيشية والسكنية للمواطن السعودي، لكن هناك من يكون تمسكه بهذا الوضع عاملاً ثقافياً، ويجري حالياً معالجة مثل هذه الأنواع من المساكن من الجهات المختصة، مشيراً إلى أنه يتم اختيار المستحقين وفق ضوابط، ليتم توفير السكن المناسب لهم.

وأضاف: «لا توجد أعداد محددة لسكان الصفيح في المنطقة، لكن علينا تقديم الخدمة لجميع فئات المجتمع وفق الضوابط النظامية المحددة من الوزارة»، لافتاً إلى أن التعداد السكاني من اختصاص وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وأضاف العنزي أن وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي نفذت عدداً من البرامج المساندة التي تسعى في مجملها إلى توفير البيئة المناسبة للأسرة السعودية، ومنها برنامج دعم فواتير الكهرباء لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي للتخفيف من أعباء الحياة والإسهام في رفع المستوى المعيشي للأسرة المشمولة بخدمات الضمان الاجتماعي.

يذكر أن «الحياة» نشرت تحقيقاً عن سكان الصفيح في مدينة عرعر قبل نحو عامين، كشفت فيه أوضاع سكانه السيئة، وعدم قدرتهم على العيش الطبيعي، علماً أنه يسكن في تلك المساكن نحو أربعة آلاف شخص.

هنيدي: "المتقاعدون" نحو التحول إلى " هيئة" ... و٦٢ في المئة من نصف مليون لا يملكون مسكناً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٠٤ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/137627

كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي توجه الجمعية في إستراتيجيتها المقبلة إلى التحول إلى هيئة مستقلة تدعم إنشاء جمعيات للمتقاعدين في المدن والمناطق السعودية، وتشرف على حاجات ومتطلبات المتقاعدين.

وأعلن الفريق هنيدي خلال ندوة «أحدية» أنور عشقي التي انعقدت أول من أمس في مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية بجدة، وصول عدد المتقاعدين والمتقاعدات إلى أكثر من نصف مليون متقاعد، من بينهم نحو ٦٢ في المئة لا يملكون مسكناً خاصاً بهم وأسرهم.

وأوضح خلال الندوة التي حضرها مسؤولون ومهتمون وموظفون متقاعدون، أن الجمعية عازمة على تغيير مسماها من «المتقاعدين» إلى مسمى آخر يعكس وفاء الوطن لهذه الفئة من المجتمع، مشيراً إلى من بين المقترحات التي تدرسها الجمعية تغيير المسمى إلى جمعية الرواد أو المنجزين، ومطالباً في الوقت ذاته من لديه اقتراحات خاصة بذلك التقدم بها للجمعية.

وأجمعت مداخلات «الأحدية» ومناقشاتها على وجود قصور كبير تجاه المتقاعدين في الخدمات المقدمة، خصوصاً في مجال التأمين الصحي، إذ ترفض شركات التأمين انضمام المتقاعدين لبرامج التأمين.

واستغرب رئيس فرع جمعية المتقاعدين في جدة الدكتور فؤاد بوقري عدم اهتمام جهات عدة (كالفنادق والمستشفيات والطيران والخدمات الأخرى) بتقديم خصومات أو تعامل خاص للمتقاعدين وفاء لهم ولما قدموه للمجتمع.

وسرد بوقري قصة حصلت معه العام الماضي خلال زيارته لأميركا برفقة أسرته، حيث تمكن بعد جهد من إقناع أحد الفنادق بمنحه خصماً بمقدار ٢٠ في المئة كحد أقصى وعندما علموا أنه متقاعد قدموا له خصم ٥٠ في المئة وطلبوا منه ما يثبت، فقدم لهم بطاقة عضويته في جمعية المتقاعدين، بينما أكد رئيس مركز الشرق للدراسات الدكتور أنور عشقي ضرورة اهتمام المجتمع بالمتقاعدين وإمكان الاستفادة من تجاربهم بإيجاد فرص عمل لهم بدوام جزئي في القطاعين الحكومي والأهلي.

وقال: «إن عدد المتقاعدين من المدنيين بلغ حتى عام ٢٠٠٨م ما يقارب نصف مليون، وهذا ما يؤكد أن المتقاعدين يشكلون قوة بشرية ينبغي الاستفادة منها، كما يقول المدير التنفيذي للجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتور على السطان».

وأكد أن المؤسسة العامة للتقاعد تمكنت في عام ٢٠٠٧ من إنشاء شركة استثمارية برأس مال ١٠٠ مليون ريال لإدارة مشاريعها واستثماراتها الموزعة على مختلف المدن التي بلغت ١٦ فرعاً في مناطق المملكة، كما أنشأت مجمعاً وصلت كلفته إلى ٨٠٠ مليون ريال، يضم أبراجاً سكنية إلى جانب مشروع مجمع الحمراء الذي بلغت كلفته ٥٠٠ مليون ريال، ويضم معارض تجارية ومشاريع سكنية في منى بمكة المكرمة بقيمة ٣٤٠ مليون ريال.وأضاف أن المتقاعدين في السعودية ودول الخليج العربي يتمتعون بأنظمة سخية، فكثير منهم يتقاعد في سن مبكرة بسبب الحوافز الكبيرة للتقاعد، إذ أصبح يتقاعد تسعة من أصل ١٠ من الذكور في سن الستين مقابل واحد من أصل ١٠ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتميز «OECD» التي تضم أغلب الدول الصناعية والاقتصادية.وأوضح أن صناديق التقاعد الخليجية وعلى رأسها المؤسسة العامة للتقاعد بالمملكة تتمتع بإمكانات ضخمة، حيث تمكنت المؤسسة من تحصيل كامل إيراداتها المستحقة وفق نظام التقاعد من اشتراكات الموظفين التي بلغت ٢٤ بليوناً وثلاثمائة مليون ريال عام ٢٠٠٨، فيما بلغت الإيرادات الفعلية من الاستثمار أربعة عشر بليوناً وتسعمائة مليون ريال، بسبب استثمارها ٧٧,٦ في المئة من مواردها المحلية في ٥٤ شركة مساهمة محلية، ورفعت حصصها في بعض الشركات عام ٢٠٠٩.وشدد عشقي على أنه على رغم كل ذلك من الإمكانات الضخمة والعوائد المرتفعة للصناديق إلا أن أنظمة التقاعد في حاجة إلى الكثير من الإصلاحات في السنوات المقبلة، بسبب وجود تحديات ناجمة عن انخفاض نسبة المواطنين العاملين إلى التقاعد وإفساح الدولة للقطاع الأهلي في توفير الرفاه الاجتماعي للمواطنين .بدوره، أقترح عضو مؤسس مجلس

أصدقاء جدة المهندس جمال برهان إسهام الجمعية في دعم تقديم القروض للمشاريع الصغيرة للمتقاعدين تقاعداً مبكراً من الرجال والنساء، من خلال رفع مقترح للمقام السامي ومجلس الشورى لدعم ذلك وتوجيه البنوك والمؤسسات المالية بذلك، إذ ترفض حالياً تقديم القروض للمتقاعدين، بعكس ما يحصل في دول العالم المتقدم.وأشار المهندس برهان إلى أن مدينة جدة تضم الكثير من التجارب التجارية التي يقف خلفها متقاعدون مارسوا أعمالهم الخاصة بعد التقاعد المبكر، من موظفين مدنيين وعسكريين وحققوا نجاحاً كبيراً في خلق فرص عمل للشبان وانشغالهم بأعمال مفيدة لهم و لمجتمعهم.وأكد أن ذلك سيسهم في الحد من فشل الكثير من المشاريع الصغيرة التي تدعمها بعض الصناديق والجهات، نتيجة تقديم القروض لشبان لم يسبق لهم العمل الوظيفي أو الخبرة والتخصص.

جدة: امتناع عمال النظافة في الدور القضائية عن العمل بسبب تأخر الرواتب ... للمرة الثانية

المصدر :جريدة الحياة الثلاثاء، ٠٤ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/137623

جدة - أحمد الهلالي

أحجم عشرات العمال عن أداء مهماتهم الوظيفية أمس في دور قضائية عدة في محافظة جدة، حيث توقف عمال النظافة والخدمات في محاكم المحافظة كافة عن العمل بسبب تأخر صرف رواتبهم الشهرية المتأخرة منذ أشهر. الأمر الذي أجبر الموظفين في المحاكم على تنظيف مكاتبهم بأنفسهم، نتيجة توقف العمال عن العمل حتى تسلم رواتبهم التي تأخرت لأكثر من شهر.وخلت ممرات المحاكم في المحافظة الساحلية صباح أمس من عمال النظافة والخدمات ونقل المعاملات داخل أروقة المحاكم، إذ أعلنت فلول العمالة توقفها عن العمل من خلال رفضهم ممارسة مهماتهم سواء كانت الخدمية أو المتعلقة بتنظيف المكتب أو قاعات المحاكمات الشرعية.ولم تنجح المحاولات التي أجريت من قبل المسؤولين في المحاكم مع العمال «المعترضين» للعدول عن قرارهم المتضمن التوقف عن العمل، حتى يتم تحسين أوضاعهم من خلال تسليم مرتباتهم الشهرية المتأخرة كافة. وقال مصدر في إحدى محاكم جدة لـ «الحياة»: «إن ما يمكن وصفه بـ «الامتناع» بدأ منذ أول من أمس في بعض المحاكم، مشيراً إلى أنه لا يزال مستمراً حتى يوم أمس على خلفية عدم صرف مرتباتهم الشهرية المتأخرة».وأشار مصدر «الحياة» إلى أن الشركة المشغلة وعلى رغم استمرار توقفهم عن العمل لم تصرف رواتبهم الشهرية، الأمر الذي جعلهم يمتنعون عن العمل لليوم الثاني حتى تصحيح وضعهم، مؤكداً الانتهاء من مخاطبة المسؤولين في الشركة لحل هذه المشكلة. ولفت المصدر إلى أن رواتب هؤلاء العمال لا تتجاوز الـ٣٠٠ ريال في الشهر الواحد، إذ لا يستطيعون تغطية مصاريفهم اليومية بسبب هذا التأخر، ما جعلهم يلجأون إلى الصدقات التي تأتيهم من بعض المراجعين خلال عملهم في تنظيف المحاكم!.من جهة أخرى، علق المحامي والمستشار القانوني هشام حنبولي على عملية توقف عمال الدور القضائية عن العمل بقوله: «إنه لا يحق للعمالة «الامتناع» عن العمل حتى في حال تأخر رواتبهم الشهرية»، مشيراً إلى أن ذلك يعد مخالفة لأنظمة العمل والعمال في السعودية ولا يتفق مع النظام الذي وضع للشركات وغيرها.وقال خلال حديثه إلى «الحياة»: «إنه ينبغي للشركة المشغلة أن تصرف حقوقهم المتأخرة فوراً من دون تأخير لأي سبب كان،» مشدداً على أنه لا يجوز شرعاً ولا نظاماً تأخير رواتب العمال في أي مكان ما، مشيراً إلى وجود لجان شكلت في مكتب العمل لحل مثل هذه المشكلات خلال ٢٤ ساعة من حدوثها.وأضاف حنبولي أن النظام منح لمكتب العمل والعمال حل مثل هذه المشكلات خلال وقت قصير وفقاً لنظام العمل في السعودية وتسليم حقوقهم المتأخرة.ويعتبر توقف عمال محاكم جدة عن العمل الثاني من نوعه، إذ سبق أن توقف عمال النظافة والخدمات ونقل المعاملات في المحكمة العامة بجدة عن العمل مطالبين بصرف رواتبهم التي توقف صرفها لفترة وصلت إلى ١٠ أشهر.وعـــزت العمالة حينها أسباب إضرابها عن العمل إلى معاناتها من عدم صرف الرواتب على رغم ضعفها، مشيرين إلى تعتيم اكتنف سحب دفاتر الإقامة منهم.

ضمن نظام الإجراءات الجزائية الذي سمح بإيقاف المشبوهين

تعديلات إجرائية لمنع خلوة القضاة مع المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢١ هـ ٠٥ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100505/Con20100505348415.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغ «عكاظ» مصدر مطلع، أن مندوبي وزارة الداخلية طلبوا إضافة فقرة إلى المادة ٣٥ من نظام الإجراءات الجزائية الذي تدرسه عدد من الوزارات والجهات الحكومية في الوقت الحالي، تنص على أنه: «يمكن سماع أقوال المرأة واستجوابها تحت نظر أحد محارمها، فإن تعذر ذلك فبما يمنع الخلوة».

وأوضح المصدر أن مندوبي وزارة الخدمة المدنية والأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري اقترحوا أيضا إجراء إضافة على المادة ذاتها والتي تنص على: «في غير حالات التلبس، لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك، وتجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز إيذاؤه جسديا أو معنويا، ويجب إخباره بأسباب توقيفه، ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه»، تدعو إلى إبلاغ مرجع الموظف في حال إيقافه.

وبين المصدر ذاته، أن مندوبي وزارة الداخلية قدموا أيضا مقترحا جديدا على النظام ذاته، يتمثل في منح رجال السلطة العامة حق استيقاف كل من يوجد في حال تدعو للاشتباه في أمره.

وأدرج المقترح ضمن المادة ٣٣ من ذات النظام بعد درسها من خبراء، والتي دعت فقرته الثانية إلى أنه «على رجال الضبط الجنائي عزل كل متهم عن المتهم الآخر، وعن الشهود فور مباشرة القبض على المتهم في الجرائم الكبيرة، أو ذات الخطورة بطبيعتها، وذلك إلى حين عرض المتهم على المحقق، ليقرر ما يراه في ذلك».

وأفاد المصدر أن النظام في المادة ٢٤ المعدلة حصر جمع المعلومات وضبطها على رجال الضبط الجنائي، والذين حددوا بأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام في مجال اختصاصهم، مديري الشرط ومعاونيهم في المناطق والمحافظات والمراكز، والضباط في جميع القطاعات العسكرية كل بحسب المهمات الموكلة إليه في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم.

وتضمن رجال الضبط الجنائي، محافظي المحافظات ورؤساء المراكز، رؤساء المراكب السعودية البحرية والجوية في الجرائم التي ترتكب على متنها، رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم، الموظفين والأشخاص الذين خولوا صلاحيات الضبط الجنائي بموجب أنظمة خاصة، والجهات واللجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقضي به الأنظمة.

الجوف: "تجمع" ٤٠ خبيراً عالمياً لمناقشة موضوع "الإنسان والبيئة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٥ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/137937

الجوف – عبدالعزيز النبط

احتشد نحو ٤٠ خبيراً في البيئة والآثار من ١٤ دولة عربية وأجنبية، في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف، لمناقشة موضوع الإنسان والبيئة وأثر كل منهما على الآخر عبر العصور في الوطن العربي.

وتهدف الندوة التي انطلقت فعاليات ليل أول من أمس، بتنظيم من مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار تحت عنوان «الإنسان والبيئة في الوطن العربي في ضوء الاكتشافات الأثرية»، إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين الإنسان وبيئته من خلال البحث الأثري الميداني، وكذلك التعرف على المؤثرات البيئية التي أسهمت في التأثير على المجتمعات البشرية عبر العصور، من خلال استعراض أمثلة من مواقع أثرية، وإبراز دور التقنيات العلمية في تدعيم الدراسات الأثرية التي تتناول علاقة الإنسان ببيئته وأثرها عليه، وإتاحة الفرصة للالتقاء بالمختصين في الدراسات الأثرية والبيئية وطرح تساؤلات بحثية مستقبلية.

وقال عالم الآثار الدكتور عبدالرحمن الأنصاري، إن التقنيات الأثرية في الجزيرة العربية والعالم العربي، بيّنت أن الإنسان ابن بيئته وهو ما دعاه للتأقلم معها والاستفادة منها.

وأثنى نائب رئيس هيئة السياحة والآثار للآثار الدكتور علي غبان، في كلمة ألقاها على مؤسسة السديري، «المشهود لها في الدراسات والاهتمامات ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى الوطن العربي».

وقال: «الهيئة تدعم هذه المبادرات... وموضوع هذه الندوة هو موضوع الساعة... ونحن نقبل على تغييرات في العالم، إذ تشهد الجزيرة العربية تغييرات بيئية ومنها ظهور الواحات فيها... نحن أمام أحداث بيئية وتاريخية عظيمة».

يذكر أن المؤسسة نظمت في العام ٢٠٠٥ ندوة مماثلة تحت عنوان «المدينة في الوطن العربي في ضوء الاكتشافات الأثرية... النشأة والتطور».

وتناقش الندوة الحالية التي تأتي بمناسبة مرور عشرة أعوام على صدور مجلة أدوماتو الأثرية التي تصدر عن مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، عدداً من المواضيع المتعلقة بالإنسان والبيئة، في جلسات عمل تستمر حتى يوم الخميس المقبل.

بحث التعاون بين القضاء المصري وديوان المظالم

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢١ هـ ٠٥ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100505/Con20100505348416.htm

عبد الله الداني ـ جدة

التقى رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل في الرياض أمس رئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى في جمهورية مصر المستشار عادل عبد الحميد عبد الله بحضور رئيس المحكمة الإدارية العليا الشيخ محمد بن فهد الدوسري ونائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي بن عبد الرحمن الحماد. وبحث الحقيل مع المستشار عادل عبد الحميد التعاون القضائي بين ديوان المظالم والأجهزة القضائية المصرية والاستفادة من الخبرات المصرية في المجال القضائي، وفي ختام اللقاء تبادل الطرفان الهدايا والدروع التذكارية. حضر اللقاء رئيس المحكمة الإدارية في جامعة الدول العربية وقاضي الاستئناف في الديوان الشيخ علي بن سليمان السعودي، رئيس المحكمة الإدارية في منطقة الرياض الشيخ علي بن إبراهيم الداوود، وسفير مصر لدى المملكة محمود محمد عوف.

من جهة ثانية، التقى وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في الرياض أمس رئيس مجلس القضاء المصري المستشار عادل عبد الحميد، وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون وتبادل الخبرات والدراسات والبحوث في مجال الإدارة القضائية والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد في الشؤون العدلية.

وكان المستشار عادل عبد الحميد قد وصل إلى المملكة مساء أمس في زيارة تستغرق ١٠ أيام، بهدف اللقاء بعدد من القيادات القضائية في المملكة والتباحث في الشؤون العدلية التي تهم البلدين.

أزمة "بند الأجور" تصل إلى موظفات جامعة الملك خالد

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٥ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245338

خديجة القحطاني - عسير

طالبت مشرفات كلية الإعداد بخميس مشيط بتثبيتهن من قبل جامعة الملك خالد . وأكدن لـ «المدينة» ان خطابات عدة تم ارسالها من قبل عميدات الكلية إلى المسؤولين باعتماد أسماء موظفات الكلية وترسيمهن إلا أنه لم يتم أخذ الموضوع بعين الاعتبار .

وقالت زينة الشهري انه تم نقل عقد الموظفات من صندوق الطالبات إلى بند العمال وذلك في عام ١٤٢٣هـ وقد شمل الترسيم العديد من موظفات الكليات إلا أنه لم يشملنا ذلك القرار وذلك بسبب سقوط أسمائنا سهوا من قبل الإدارة التي انضمت الآن تحت جامعة الملك خالد، وفي كل مرة نطالب يكون الرد أن وكالة الكليات هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن الترسيم. وأضافت عايشة سعود: إننا خلال الأربع السنوات الماضية نطالب بالترسيم كما أننا نطالب بالنظر في الإجازات حيث لا يوجد إجازات اضطرارية ولا يوجد سوى ٣٥ يوما في السنة. ولكن لا حياة لمن تنادي كما أشارت إلى أن سنوات الخبرة قد تصل إلى ١٣ سنة فأي ظلم هذا ؟؟!! .

وطالبت الموظفات بتجديد عقودهن مع إلغاء البند ١٧ والذي لن يتم إلا بموافقة مدير الجامعة الدكتور عبد الله الراشد والذي لا نعلم عنه شيئا حيث إنه دائما خلف الستار وعند زيارتنا لمكتبه اعتذر رجال الأمن عن مقابلته لنا وأوضحوا أننا نستطيع فقط مقابلة وكيل الجامعة والذي تمت معه المراسلات لأكثر من أربع سنوات دون جدوى !!.

من جانبه قال د.سعيد آل رفاع إن موضوع الموظفات تحت الدراسة وأنه إلى الآن لم يستجد في موضوعهن أي شيء. كما أننا نعمل جاهدين للوصول إلى تثبيت أولئك الموظفات أسوة بالموظفات الأخريات في الكليات الأخرى.

وزير الشؤون الاجتماعية: معاناة المعوقين في عين الاعتبار

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢١ هـ ٠٥ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100505/Con20100505348418.htm

عائشة الفيفي ـ الرياض

رفض وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عند حضوره ملتقى برامج التدريب والتأهيل والتوظيف للمفرج عنهم وأسر السجناء في الرياض أمس، الاستماع لمداخلة المفرج عنهم من السجينات والسجناء، مبررا رفضه بأنه تواجد لإيجاد آلية لتدريبهم وتأهيلهم، قائلا: «معاناتهم في عين الاعتبار حتى لو لم أستمع لها، فلم أتواجد إلا من أجلهم».

وقال العثيمين إن: «المؤسسات المدنية وجدت من أجل استجداء أهل الخير، وإن الاستجداء ديدنهم».

في المقابل، اتجه المفرج عنهم عند رفض الوزير الاستماع لهم إلى مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة اللواء الدكتور علي الحارثي، الذي تفهم وضعهم وما يعانون منه ووعد بتحسين أحوالهم بكل ما يستطيع.

وأفاد الحارثي أن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الذي أمر بتشكيل لجنة وطنية لرعاية المفرج عنهم من السجناء، ما أوجد هذه اللجنة إلا من حرصه على تأهيل المفرج عنهم وتلمس حاجاتهم.

من جهته، تحدث عضو مجلس منطقة المدينة المنورة رئيس لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم عبد الله المخلف في كلمة له عن أن عدد الأسر التي تشرف عليها اللجنة في المدينة تصل إلى نحو ٢٠٠٠ أسرة، ٥٠ في المائة تحت خط الفقر، مبينا: «للأسف نحن نعاني من نقص حاد في الموارد البشرية».

وقال المخلف: «كنت سأقترح اقتراحا ولكن وزير الشؤون الاجتماعية طلب مني عدم إكمال اقتراحي وطلب مني الصمت»، موضحا أن الاقتراح يدعو إلى طلب معونة من الوزارة بمبلغ مليون ريال لكل لجنة في المناطق «والتي تستطيع أن توجد بها تدريبا وتأهيلا وعمل مشاريع لصالح اللجان».

وأبدى رئيس لجنة رعاية السجناء في منطقة المدينة المنورة استياءه، قائلا: «ولكن وزير الشؤون الاجتماعية أحبطنا جدا برده السلبي، ولكن نسأل الله العون، وحقيقة لن تستطيع اللجان المشي نحو أهدافها إن لم تجد الدعم والمعونة اللازمة».

إلى ذلك، أوصى ملتقى السجناء بإنشاء خط ساخن لشكوى المفرج عنهم وبرامج صديقة لأسرهم، تدريبهم وتأهيلهم وتوظيفهم، إيجاد الحلول المختلفة لتقديم المساعدات للسجناء بعد خروجهم من السجن، وتوجيه المجتمع إلى أساليب معاملة المفرج عنهم.

بدورها، بينت مديرة القسم النسائي في لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم في منطقة الرياض وفاء شماء في حديث إلى «عكاظ» أن اللجنة أهلت ١٢ امرأة من المفرج عنهم، سبع منهن وظفوا، مطالبة بتفعيل جميع توصيات اللقاء الأول، إذ إن المفرج عنهم يحتاجون لالتفاف المجتمع حولهم ولعدم تمكينهم من الرجوع إلى ما كانوا عليه.

من جهة أخرى، التقت «عكاظ» عددا من النساء المفرج عنهن واللواتي ترعاهن اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في منطقة الرياض، إذ اتفقن على أنه لم تقدم لهن أية معونة سواء من تدريب أو تأهيل أو توظيف.

وقالت إحدى المفرج عنهن فوزية النعيمي: «خرجت من السجن منذ سنة وأنا في ضياع، وكان سبب دخولي السجن هو تعاطي المخدرات والفقر هو ما قادني لهذا الطريق، والآن منذ أن خرجت من السجن لم تقدم لي لجنة رعاية السجناء في منطقة الرياض أية مساعدة تذكر غير بطاقة العثيم التي نصرف بها بعض المواد الغذائية، والتي أصبحت أفضل عدم استخدامها لأنها أصبحت عارا علينا».

نيابة عن سمو النائب الثاني الأمير أحمد بن عبدالعزيز رعى افتتاح الملتقى الثاني ل "تراحم"

الأمير أحمد : السجن وإن كان عقوبة شرعية لمخالفة بشرية فإن هدفه إصلاح حال السجين وإعادة تأهيله

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٥ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٠
http://www.alriyadh.com/2010/05/05/article522886.html

تغطية - تركي العمري تصوير - علي ابوسنجة

نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رعى صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية حفل افتتاح الملتقى الثاني للجان رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في القاعة الكبرى بفندق الفورسيزون بالرياض.وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل معالي وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ونائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء اللواء الدكتور علي بن حسن الحارثي والأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء محمد بن عائض الزهراني.وافتتح سمو الأمير أحمد بن عبدالعزيز فور وصوله المعرض المصاحب للملتقى حيث تجول سموه في المعرض وشاهد ما يضمه من أجنحة وأقسام ومنتجات أسر السجناء.

بعد ذلك بدئ الحفل الخطابي المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم.ثم ألقى مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي كلمة أشاد فيها برؤية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وحرصه على العمل الإنساني والخيري ومن ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم.وقدم الدكتور الحارثي شكره لصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية على دعمهما لأعمال اللجنة.

بعد ذلك ألقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين كلمة عبر خلالها عن شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام على دعمه للجنة، ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على تفضله بقبول الرئاسة الفخرية للجنة ودعمه لها.ونوه الدكتور العثيمين بدور حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - وحرصها واهتمامها بنزلاء السجون والإصلاحيات والمفرج عنهم وأسرهم مشيرا إلى أن اهتمام اللجنة امتد ليشمل أسر السعوديين المسجونين بالخارج الذين تقيم أسرهم بالمملكة.وقال معاليه :إن اللجنة تسعى إلى تقديم الرعاية بمفهومها الشامل لجميع الفئات المشمولة برعايتها ، فلا تقف عند حد تقديم الدعم المالي والعيني ، بل تمتد إلى الرعاية بمفهومها الشامل من خلال برامج تأهيلية واجتماعية ونفسيه وصحية وتعليمية ، مع إعطاء برامج التدريب والتأهيل والتوظيف الاهتمام الأكبر.وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية حرص اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم على تنفيذ أسبوع توعوي سنوي من خلال فروعها بهدف التعريف باللجنة وأهدافها وبرامجها ، وحث أفراد ومؤسسات المجتمع على تفهم ظروف نزلاء السجون وأسرهم .

إثر ذلك ألقى سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ كلمة أوضح فيها أن دين الإسلام جاء بما يصلح الفرد والجماعة وما يحقق لهم أسباب السعادة في الدنيا

والآخرة، لافتا إلى أن شريعة الإسلام جاءت أيضا بإصلاح حال المخالفين والشاذين عن الطريق المستقيم فوضعت لهم الحدود المناسبة.
وأوضح سماحته أن السجن وضع للمحافظة على المخطئ حتى لا يتمادى في خطئه ويستمر في مخالفته ثم المحافظة على المجتمع ، مبينا أن السجن ليس لأجل الإذلال والتشفي والشماتة ، ولكنه للإصلاح والتوجيه وإشعار المخطئ بخطئه ومناقشته ودعوته إلى الخير من خلال الناصحين والموجهين.وأشار سماحة المفتي إلى أن السجون في المملكة تمتاز بالرعاية والنصح والتوجيه حتى يعودوا إلى المجتمع على أحسن حال. وقال سماحته : يجب ألا نحكم على الشخص بأن الخطأ متأصل فيه ولا يمكن تغيره، ولكن ننصح ونوجه ونرشده والقلوب بيد الله جل وعلا ، داعيا إلى النظر إلى أسباب الوقوع في الخطأ ومحاولة إصلاح من ارتكبه ، ومعالجة نظرة المجتمع السلبية للسجين بعد خروجه.بعدها استمع الحضور لنشيد (أطفال السجناء) قدمه عدد من الطلاب.
ثم ألقى سمو نائب وزير الداخلية كلمة عبر فيها عن سروره وسعادته لرعاية الملتقى الثاني للجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم نيابة عن سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الذي يأتي في ظل ما يحظى به السجناء والمفرج عنهم وأسرهم من رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - ومتابعة دقيقة لكافة شؤونهم وأوضاعهم واحتياجاتهم وتسهيل إجراءاتهم من سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز وفق ما تمليه مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على التكافل ، والتراحم ، والتعاون ، والوقوف مع المحتاجين وتقديم العون والمساعدة لهم وتفريج كرباتهم وسد احتياجاتهم تحقيقاً لسلامة وسعادة أفراد المجتمع المسلم ، ومن ذلك رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم والوفاء باحتياجاتهم ومتطلبات الحياة الكريمة.وقال سموه : إن السجن وإن كان عقوبة شرعية لمخالفة بشرية فإن لهذه العقوبة أبعادها ومتطلباتها لتحقيق غاياتها ، إذ إن الهدف منه هو إصلاح حال السجين وكبح جماح نوازع الشر في نفسه وإعادة تأهيله ليعود عضواً صالحاً في مجتمعه ونافعاً لنفسه ولأسرته ، كما أن من متطلبات تحقيق هذه الغاية النبيلة الاهتمام بأسرة السجين وتلبية احتياجها حتى لا يلحق أي ضرر بها في غياب عائلها عنها ، كما أن هذه البلاد المباركة تتميز ولله الحمد في تعاملها مع السجين وظروف سجنه بوضع يكاد يكون غير مسبوق إليه في كثير من بلدان العالم ومن ذلك الخلوة الشرعية للسجين وتوفير الرعاية اللاحقة بعد خروجه من سجنه وتسهيل عودته إلى مجتمعه وتوفير فرص العمل له بما يساعد على استقراره النفسي والاجتماعي والمعيشي ويجنبه مؤثرات العودة إلى الانحراف تحت دوافع الاحتياج.
وبين سمو الأمير احمد أن التعامل مع السجين في ظروف سجنه ورعاية أسرته وتسهيل الإفراج عنه مسؤولية دينية ، واجتماعية وإنسانية رفيعة القدر وعظيمة الأثر ، ولا يكفي في آدائها على الوجه المطلوب توفر الحماس لها والرغبة في تقديم العون والمساعدة لمن تقدم إليه هذه الخدمة الجليلة ، وإنما لا بد أن يتوفر لأداء هذه الرسالة الإنسانية المهمة آليات العمل المناسبة والفاعلة التي تحقق توجيهات القيادة الرشيدة وتفي باحتياجات ومتطلبات السجناء والمفرج عنهم وكذلك أسرهم ، وتتيح لرواد العمل الخيري والإنساني فرصة المشاركة في هذه الرسالة واستمرارية الرعاية للسجين وأسرته.
وتمنى سموه أن يثمر الملتقى الثاني للجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم بتقديم رؤية أمثل لجهد أنفع وأكمل في مجال رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بإذن الله تعالى وتوفيقه.
وعبر سمو نائب وزير الداخلية في ختام كلمته عن شكره وتقديره لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم والقائمين على الملتقى والمشاركين فيه لجهودهم واهتمامهم بهذا الشأن الاجتماعي المهم ، ولكل من قام وساهم مساهمة خيرية لإعادة السجناء أو أسرهم.بعد ذلك كرم سمو الأمير احمد الداعمين للجنة ورعاة الملتقى.حضر الحفل صاحب السمو الأمير سعود بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن أحمد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن فيصل بن عبدالله بن عبد العزيز ومعالي مستشار سمو النائب الثاني الدكتور ساعد العرابي الحارثي ومعالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله ومعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعدد من كبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تسبيب الأحكام القضائية بين الواقع والمأمول

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٢١ جمادى الأول ١٤٣١ هـ الموافق ٠٥ مايو ٢٠١٠ العدد ٦٠٥٠
http://www.aleqt.com/2010/05/05/article_388578.html

عبد اللطيف القرني

التسبيب من الناحية المنطقية عبارة عن مقدمات تؤدي إلى نتائج محددة تترتب عليها، ولكي تأتي هذه النتائج صحيحة ومطابقة للواقع ينبغي أن تكون المقدمات صحيحة أيضاً، وبالتالي تكون الأسباب المنطقية والسائغة هي الأساس الذي تستند إليه النتيجة.

والتسبيب عند جمهور الفقهاء من معنى السبب، وهو الأمر الظاهر المضبوط الذي جعله الشارع إمارة لوجود الحكم، فهو ما يظهر الحكم به وعليه، فإذا كان السبب تاماً ويقينياً كان المسبب عليه والمتمثل في منطوق الحكم صحيحاً. فالقاضي يميز الأسباب الواقعية والشرعية التي دفعته إلى الحكم الذي انتهى إليه.

وينبني على ما تقدم اشتمال الحكم القضائي على عرض مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهري وأسباب الحكم ومنطوقه وصياغة ذلك بأسلوب يعبر عن المضمون الحقيقي، وتظهر أهمية التسبيب في الأحكام القضائية باعتباره وسيلة الخصوم للتحقق من عدالة الأحكام التي تصدر في حقهم، فهو ضمان لعدم القضاء بناء على هوى أو ميل شخص من جانب القاضي، مما يشكل قيداً على سلطة القضاء ويدفع القضاة إلى الحرص والفطنة عند إصدار الأحكام، والتسبيب ليس إجراء شكلياً يقوم به القاضي، وإنما هو بيان للنشاط الإجرائي الذي حمل القاضي إلى الحكم الذي انتهى إليه. فهو واجب إجرائي يلتزم به ناظر القضية، وذلك ببيان اقتناعه الموضوعي فيما يتصل بفهمه للواقع والأدلة وبيان أسباب رده على الطلبات المهمة والدفوع الجوهرية التي تقدم إليه، وذلك حتى يتمكن الخصوم وتتمكن محاكم الاستئناف من فرض رقابتها على ما انتهى إليه الحكم، ويترتب على هذا المفهوم للالتزام بالتسبيب النتائج التالية:

أولاً: إن القاضي عندما يتصدى لنزاع معين فإن ثمة اعتبارات تلعب دوراً في اختياره للحل المناسب، منها ما ينطوي على جانب نفسي ومنها ما ينطوي على جانب موضوعي. والجانب النفسي يتمثل في الشعور الداخلي لدى القاضي الذي أدى به إلى اختيار قضاء الحكم، وهذه العوامل لا توجد في عالم الواقع بل تستقر في عالم اللاوعي من حيث إنها أحاسيس نفسية وليست إثباتات مادية. أما الجانب الموضوعي فقوامه الاعتبارات الواقعية والقانونية التي دفعت بالقاضي إلى إصدار حكمه على هذا النحو، والقاضي لا يلتزم ببيان اعتقاده الشخصي المتمثل في الجانب النفسي فيما يتصل بتقديره للأدلة واطمئنانه إليها، لأنه يصعب عليه صياغة أسباب هذا الاعتقاد. ولكنه يلتزم ببيان مصادر اقتناعه.

ثانياً: إن التسبيب ينصب على تقديم أسباب ومبررات للجانب الواقعي من الحكم، وبيان الأسانيد القانونية لتبريره، والجانب الواقعي يتعلق بوقائع الدعوى واستخلاص الصحيح منها بناءً على أدلة قانونية ومنطق سليم، ومن واقع نابع من أوراق الدعوى، وينبغي أن يكون هذا الاستخلاص مسبباً تسبيباً كافيا، أما الجانب القانوني فيعني بيان السند القانوني والحجج القانونية التي يصدر القاضي حكمه تطبيقاً لها بعد تكييفه لوقائع الدعوى وبالنسبة للأسباب الواقعية فإنه يشترط أن تكون كافية لحمل منطوق الحكم وإلا كان الحكم معيباً بعيب القصور في التسبيب. أما عدم كفاية الأسباب القانونية فلا يعد عيباً في النشاط الإجرائي للقاضي فيما يتصل ببحثه بوقائع الدعوى والأدلة التي تثبتها أو تنفيها ما دامت النتيجة التي يصل إليها الحكم تتفق مع التطبيق الصحيح للقانون، وبالتالي فإن محكمة الاستئناف ترفض نقضه وتكتفي في هذه الحالة بتصحيح الخطأ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأسباب الواقعية هي التي تتمكن المحكمة العليا من خلالها من التحقق من أن القانون طبق تطبيقاً صحيحاً وبالتالي فإن قصور الحكم عن إيراد ما ثبت من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها لا يسمح باستخلاص الوقائع الأساسية لتطبيق القانون، مما يعجز المحكمة العليا عن التحقق من صحة تطبيق القانون، لأنه لا يمكن التحقق من مدى سلامة النتيجة التي يصل إليها القاضي بالنسبة للوقائع إذا لم يكن الحكم مسبباً، أما قصور الحكم في

إيراد الأسباب القانونية أو الخطأ في بعضها فإنه لا يعجز المحكمة العليا في القيام بهذه الرقابة إذ تستطيع متى رأت الحكم صحيحاً من حيث النتيجة أن تستكمل الأسباب القانونية اللازمة وأن تصحح ما تجده خاطئاً منها.
ثالثا: إنه لا عبرة بالخطأ في التسبيب إذا توافرت في الحكم الأسباب الكافية لتبريره فإذا كانت الأسباب فيها زيادة على الحد الأدنى فلا يعاب الحكم بالخطأ في الأسباب الزائدة، وهذا يعني أنه لا يعتد بالخطأ في التسبيب لذاته وإنما يعتد به إذا كان مؤثراً في منطوق الحكم، ولم تكن هناك أسباب أخرى معتبرة تدعم النتيجة.
رابعاً: إن اعتبار التسبيب واجباً إجرائياً يجعل الحكم المجرد كلية من أسبابه حكماً باطلاً وليس منعدماً، فعدم تسطير القاضي أية أسباب لحكمه يعد خطأ إجرائيا يتعلق بسلوك القاضي في التعبير عن النشاط الإجرائي، فحيث ينعدم التسبيب يفقد الحكم مقوماته كحكم، ويكون باطلاً فلا محل لبحث مضمونه أو قيمته الموضوعية.
وهذا ينطبق على بعض الأحكام القضائية وخاصة في القضاء العام التي تُسبب بـ (وثبت لدي ....)
خامساً: إن الالتزام بالتسبيب وفقاً للمفهوم السابق يتطلب من القاضي أن يتأنى ويتثبت في فحصه لوقائع الدعوى حتى يتهيأ له وجه الصواب فيها فلا يتعجل القاضي في الحكم إذا لم يتبين له الأمر بل عليه أن يتفكر فيه حتى يستدرك وجه الحق بالتأمل والمشورة فيبني حكمه على الجزم واليقين لا على الشك أو الظن والاحتمال.
سادساً: إن رقابة محاكم الاستئناف على التسبيب تعد رقابة على مضمون الاقتناع الموضوعي، وهي في الوقت ذاته أيضاً رقابة على منهجه في الاقتناع الذي انتهى به إلى الحكم الذي أصدره.
ومن خلال ما سبق يمكن الطعن في أي حكم متى ما كان يفقد مقوماته المعتبرة، فكيف إذا كان منعدم الأسباب!!

العنف الأسري جريمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٠ هـ ٠٤ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100504/Con20100504348308.htm

خالد ابو راشد

بالنسبة للجرائم فلا عبرة بالمسميات وإنما العبرة بالأفعال ومصطلح (العنف الأسري) مصطلح ذو دلالة اجتماعية وإنما من الناحية القانونية جريمة يعاقب عليها القانون، فعلى سبيل المثال قيام الزوج بالاعتداء على زوجته بالضرب، وقيام الزوجة بتقديم شكوى رسمية ضد الزوج لقيامه بالاعتداء عليها بالضرب، فسوف يتم التحقيق معه، وفي حالة ثبوت اعتدائه سواء من خلال إقراره أو شهادة الشهود أو التقارير الطبية أو أي بينة فسوف يحكم عليه تعزيرا في الحق العام (سجن أو جلد أو كلاهما معا)، فضلاً عن التعويض في الحق الخاص للزوجة، وكذلك الأمر لو أن أحد الوالدين اعتدى بالضرب أو التعذيب على أبنائه أو أحدا منهم فسوف يعاقب جنائيا؛ لارتكابه جريمة جنائية عقوبتها السجن، ولعل أغلبنا تابع إعلاميا قضية بعض الأزواج أو الزوجات الذين قاموا بتعذيب أطفالهم حتى الموت والأحكام الشرعية التي صدرت بحقهم، والتي تتوافق مع الجرائم التي ارتكبوها بحق الأطفال.

أيضا ليس الضرب وحده جريمة جنائية، بل حتى السب والقذف بين أفراد الأسرة الواحدة جريمة يعاقب عليها القانون المستمد من شريعتنا الإسلامية في حالة ثبوته.

المشكلة التي يعاني منها البعض هو المفهوم الخاطئ من أن رب الأسرة يحق له سب وقذف واتهام ما يشاء من أفراد الأسرة وضربهم ضربا مبرحا وربما إحداث إصابات أو عاهات مستديمة وأحيانا الوفاة، وهذا المفهوم الخاطئ هو الذي يؤدي بالبعض إلى هذا الحد من التمادي، فلا شريعتنا الإسلامية ولا قوانيننا المستمدة منها أباحت الاعتداء على كرامة الأفراد وإلحاق الأضرار بهم وبصحتهم تحت مسمى التربية، بل شرعت العقوبات اللازمة لمثل تلك الاعتداءات التي تصل إلى حد القتل تعزيرا أو قصاصا إذا أدت تلك الاعتداءات إلى الوفاة.

وخلاصة القول إن الرابطة الأسرية لا تبيح على الإطلاق جرائم الاعتداء بالضرب، خاصة الضرب المبرح الذي يترك أثرا، ومن باب أولى الإصابات، وأن هنالك عقوبات قاسية ضد المعتدي أيا كانت صفته.

العقد الموحد متى يرى النور ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٠ هـ ٠٤ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100504/Con20100504348309.htm

عبد الله بن سعد الأحمري*

يشكل عقد الإيجار الموحد نوعا من التوازن بين المالك والمستأجر، ويقلل من نسبة المشكلات والمنازعات، كما أنه يخفض نسبة القضايا المنظورة في المحاكم والتي يطول النظر فيها لسنوات وسنوات.

وانطلاقا مما تقدم طالبنا بتطبيق هذا العقد منذ زمن طويل، بعد تزايد حالات المماطلة، والآن أصبح إقرار هذا العقد ضرورة حتمية بعدما أصبحت حالات المماطلة تشكل ظاهرة، خصوصا في المدن الرئيسية، وتكبد المستثمرين والملاك خسائر فادحة بسبب تأخر البت في القضايا المنظورة في المحاكم .

إن كثرة القضايا الناجمة عن مماطلة المستأجرين أدت إلى بروز هذه الإشكالية، التي نرى ضرورة وضع حلول جذرية لها، مثل تطبيق «العقد الموحد» لأنه سيخفف من معاناة كثير من الملاك أو المستأجرين، ويحدّ من المشكلات بين الطرفين .

لقد عمدنا في الفترة الأخيرة إلى دراسة كل عقود الإيجار، واستنتجنا منها رؤية موحدة لعقد الإيجار مثله مثل كل العقود الأخرى، بحيث لا تختلف عقود أي قطاع عن الآخر، وهذا كان يشكل في السابق معضلة كبيرة أجبرت الجهات المعنية على تحويل الكثير منها إلى القضاء، الأمر الذي أدى إلى بقاء المالك لسنوات طويلة ينتظر إيجار منزله، فيما لا تزال القضية بين يدي القاضي وتمضي سنة تلو الأخرى والقضايا تتراكم في أدراج المحاكم دون أن تتضح التفاصيل المختلفة بين الجانبين، وهكذا تزداد القضايا تعقيداً دون حل .

ولا شك أن عدم الإسراع في الفصل في هذه الخلافات أدى إلى تردد الكثير من المستثمرين في الدخول في الاستثمارات العقارية، وهذا يرجع إلى عدة أسباب من أهمها تعدد صيغ العقود، وعدم احتوائها على البنود الكفيلة لحفظ الحقوق لأطراف العقد وعدم إنفاذ الحقوق المدنية لما تضمنته العقود، والفصل في النزاعات وإحالة هذه المواضيع إلى المحاكم الشرعية التي عادة ما تستغرق فترات طويلة للبت فيها إضافة إلى غياب الآلية الناجعة لإلزام المستأجرين بالسداد وطول الإجراءات فيما يتعلق بتحصيل الحقوق وإخلاء الوحدات السكنية والتجارية .

إن اللجنة المشكلة من وزارة العدل، لدراسة العقد الموحد لتأجير الوحدات السكنية والتجارية، إنتهت من إعداد الصيغة المقترحة لمشروع العقد الموحد، ورفعت إلى المقام السامي لاعتمادها وتوجيه الجهات الحكومية المعنية في مختلف مناطق المملكة للعمل بموجبه ، وهذا العقد يحدد حقوق وواجبات المستأجرين والمؤجرين للوحدات العقارية، ويعطي الحق للمؤجرين باتخاذ عدة إجراءات منها فصل التيار الكهربائي وإخراج المتعثرين والمماطلين عن دفع المبالغ المستحقة عليهم خلال أيام معدودة، من خلال اللجوء إلى أقسام الشرط بعيداً عن المحاكم الشرعية، كما ستخصص مكاتب لتوثيق وتصديق العقود بكل أشكالها وأنواعها.

*** رئيس اللجنة العقارية في غرفة جدة**

هيئة الاستثمار وتعزيز مقومات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعه ٣٠-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٣٠/article٥٢١٢٥٨.html.

نورة الأحمري

مملكة الإنسانية شعار تحفيزي تبناه ملك الإنسانية خادم الحرمين -حفظه الله -ليعمل كل مواطن من موقعه جاهدا لإرساء وتطبيق قيم ومفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان دون الالتفات للجنس أو الجنسية أو العرق أو الطائفة أو المنطقة بما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الإنسان وسهولة حياته في مملكتنا الحبيبة .

أن ندعي أننا مملكة الإنسانية إعلاميا باستثمار قرارات وأحداث ذات بعد إنساني لن يجدينا نفعا فالمؤشرات الدولية في كافة المجالات تضع كل دولة بأي قضية كانت في موقعها الحقيقي مقارنة مع الدول الأخرى دون أن تعبأ بما تقوله هذه الدولة عن واقعها، وبالتالي فإن علينا جميعا أن نعمل على تحقيق تطلعات قيادتنا الحكيمة لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق متطلباتها ومقوماتها على أرض الواقع .

كل من يتابع المشهد الإعلامي في بلادنا يصل لحقيقة مفادها أن حكومتنا ما انفكت توجه وتحفز وتدعم قيادات الأجهزة الحكومية الخدمية والهيئات الحكومية المنظمة ومؤسسات المجتمع المدني داخل وخارج البلاد للعناية بالمواطن والمقيم وتوفير كافة سبل الحياة الكريمة لهم بما يحفزهم ليكونوا سواعد بناء وإعمار في بيئة إنسانية محفزة تسهل عيشتهم وتحمي أنفسهم وأموالهم وتصون كرامتهم وتقدر جهودهم وتحترم أوقاتهم والتزاماتهم .

ما لفت انتباهي في برنامج ١٠ في ١٠ الذي أطلقته هيئة الاستثمار للوصول بالمملكة للمركز العاشر عام ٢٠١٠م في مؤشرات التنافسية أنه برنامج سيحقق مقومات حقوق الإنسان كنتيجة جانبية إضافة لدوره في تحسين البيئة الاستثمارية في بلادنا ذلك أن هذا البرنامج يعتني بمعالجة ثلاثة عناصر حاسمة في مستوى معيشة الإنسان وسهولة حياته وهي عدد إجراءات وتكلفة ووقت الحصول على الخدمات وإنجاز المعاملات بكافة أنواعها وهي أمور يعاني منها الجميع بشكل جعلهم يفقدون الكثير الكثير من حقوقهم فضلا عن معاناتهم في قضاء أوقات طويلة وبذلهم لجهود كبيرة للحصول على حقوقهم .

مؤشر سهولة اداء الأعمال المكون من عشرة مؤشرات فرعية يقيس عدد الإجراءات ووقت وتكلفة الخدمات ويحفز الجهات ذات الصلة لتقدمها بمعيارية تضاهي وضعها في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز مقومات حقوق الإنسان، بينما مؤشر الأونكتاد يقيس أثر تحسين البيئة الاستثمارية نتيجة التقدم في مؤشر سهولة أداء الأعمال من حيث كم ونوع الاستثمارات في حين يقيس مؤشر التنافسية العالمي أثر تحسن البيئة الاستثمارية والاستثمارات على جودة حياة الإنسان في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والترفيه والتوظيف وغيرها .

بكل تأكيد جهود هيئة الاستثمار للتقدم في هذه المؤشرات تحقيقا لبرنامج خادم الحرمين للإصلاح الاقتصادي إضافة لدورها في تحسين البيئة الاستثمارية في بلادنا ستنعكس إيجابا على التقدم في تحقيق مقومات حقوق الإنسان التي تسعى حكومتنا الرشيدة لتحقيقها ليتحول شعار مملكة الإنسانية التحفيزي إلى واقع يعيشه المواطن والمقيم في مملكتنا الحبيبة حقيقة تجعل حياتهم في مستوى معيشي متقدم يعزز موقع بلادنا في مؤشرات مستوى المعيشة العالمية، ونحن نشد على يديها ونتمنى أن تتصدى أجهزة حكومية أخرى لإطلاق مبادرات مشابهة تساهم ولو بأثر جانبي في تعزيز مقومات حقوق الإنسان في بلادنا العزيزة التي نسعى جميعا لتكون في مصاف الدول المتقدمة في كافة المجالات.

لا.. للاعتداء على أطفالنا!

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة١٦ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٨
.htm٨/ar٣٠jaz/apr/٢٠١٠http://search.al-jazirah.com.sa/

د. سعد بن عبدالقادر القويعي

تعتبر ظاهرة العنف ضد الأطفال ظاهرة خطيرة، تخالف الفطر السليمة. وتكمن خطورة الظاهرة في الكثير من المواقف النفسية السيئة وغير الطبيعية، والتي تظهر في سلوكيات الأطفال في مستقبل الأيام، كشهوة الانتقام من المجتمع، ومن آلياته وممتلكاته. كما تمثل قضية العنف ضد الأطفال تحدياً صارخاً للقيم الإنسانية والمثل النبيلة، - سواء - بشكلها الظاهر عضوياً، أو المتخفي عقلياً ونفسياً.

تقرير الدكتور ماجد العيسى - نائب المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري - قبل أيام، والذي أشار فيه، إلى أن: (عدد الحالات المسجلة في السجل الوطني منذ بدايته قبل ستة أشهر، بلغت نحو ٢٠٠ حالة عنف أسري. أغلبها حالات إهمال، وعنف جسدي، ونفسي، وجنسي). هذا التقرير أثار فضولي لمعرفة ما يجري عندنا، فهو يسلط الضوء على حقيقة مؤلمة، هي: خطورة واستشراء هذه الظاهرة في مجتمعنا.

أياً كانت الدوافع النفسية التي تؤدي إلى حدوث العنف ضد الأطفال، - سواء - تعرض الشخص للاكتئاب الشديد، أو وجود التخلف العقلي، أو وجود صفات منحرفة في الشخصية، أو غير ذلك من الدوافع التي مردها في نهاية الأمر إلى التربية القاصرة، والعقد النفسية، فإن الحاجة ملحة إلى ضرورة إجراء دراسات ميدانية دقيقة؛ للتعرف على هذه المشكلة. هل هي حالات شاذة تزيد وتقل بين بيئة وأخرى، تستحق بذل الجهد والوقاية؟ أم هي ظاهرة، تستحق العلاج؟

صحيح أن حالات العنف ضد الأطفال، ليست قاصرة على مجتمع دون آخر، وتتفاوت درجتها حسب الفوارق الاجتماعية والثقافية والمادية، إلا أننا بحاجة حقيقة إلى تفعيل جهود حماية حقوق الطفل، من جميع أشكال حالات العنف التي يتعرضون لها، بإصدار نظام حماية حقوق الطفل من الإيذاء بكافة أشكاله وصوره، بشرط أن يشمل ذلك النظام كافة الفئات العمرية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الكشف عن قضايا العنف ضد الأطفال، وإيجاد الآليات التي تعين على اكتشافها منذ بدايتها، بدلاً من انتظار الحالة حتى تصل بنفسها إلى الجهات الرسمية، أمر في غاية الأهمية. - لاسيما - وأن حالات العنف ضد الأطفال في ازدياد، وحتى يضع المجتمع حداً لمثل هذه الممارسات غير الإنسانية، والتي يقوم بها أناس غير أسوياء.

جريمة أن نسيء لأطفالنا، ونهملهم عاطفياً وجسدياً. فهذه قضية من أشد القضايا مرارة، نساهم من خلالها - شئنا أم أبينا - بانتقال العنف عبر الأجيال في مجتمعاتنا. أرجوكم، لقد آن الأوان لأن نرفع شعار: (لا.. للاعتداء على أطفالنا).

القبس
جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

مساعد وزير الخارجية المصري:

هناك جماعات تحترف الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ٠٥ مايو ٢٠١٠، ٢١ جمادى الأولى ١٤٣١ ، العدد ١٣٢٦٦
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=601551&date=05052010

محمود كمال

ثمن مساعد وزير الخارجية المصرية للشؤون القنصلية محمد عبدالحكم ما تقدمه الحكومة الكويتية من دعم ومساندة ورعاية لابناء مصر العاملين على ارضها.

وأوضح السفير عبدالحكم خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس الأول في مقر السفارة المصرية بالدعية، ان المشاكل التي تواجه العمالة المصرية في الكويت تعتبر صغيرة لا تذكر، لافتا الى حرص الكويت على حلها ان وجدت في أسرع وقت، لافتا الى انه لمس خلال مباحثاته مع كبار المسؤولين الكويتيين مدى اهتمام الحكومة الكويتية بتقديم المساعدات والرعاية لجميع المصريين، لاسيما وان هناك تطابقا في وجهات النظر بين الحكومتين الكويتية والمصرية.

إلغاء نظام الكفيل

وفي ما يتلعق بالغاء نظام الكفيل قال عبدالحكم ان الخارجية المصرية تثمن كل ما تقوم به الكويت تجاه العمالة الوافدة لديها، متوقعا ان تقضي هيئة العمالة الجديدة التي تعتزم الكويت انشاءها، على المشاكل الخاصة بالكفالة وما بين الكفيل والمكفول.

وفيما يخص مسألة المبعدين المصريين من الكويت اخيرا قال عبدالحكم «اناشد الجاليات المصرية في الخارج احترام جميع قوانين الدولة المضيفة لان ذلك يعكس مدى التزام وتحمل المسؤولية التي تتمتع بها العمالة المصرية.«

وعن زيارته للكويت اوضح ان هذه الزيارة تأتي ضمن الجولة التي يقوم بها في دول الخليج والاردن من اجل التواصل مع ابناء مصر في الخارج، وذلك نابع من حرص الحكومة المصرية على توفير الرعاية الكاملة لابنائها في الخارج.

ولفت الى ان الخارجية المصرية انشأت مكاتب خدمات قنصلية في معظم محافظات مصر، موضحا ان عدد هذه المكاتب ٢٦ مكتبا في ٢١ محافظة، وخلال الشهور القادمة سيقرر استكمال باقي المكاتب في كافة المحافظات.

مساعدات

واكد ان هناك توجيهات من وزير الخارجية المصرية بالاهتمام بتقديم المساعدات القنصلية لكل مواطن مصري في الخارج، مشيرا الى ان الوزارة تقوم بايفاد لجان قنصلية للاماكن التي يتواجد بها المصريون لتقديم كافة الخدمات القنصلية لهم.

واعلن ان الخارجية قامت بانشاء غرفة عمليات تعمل على مدار الـ٢٤ ساعة لتلقي جميع الشكاوى القنصلية من المصريين في الخارج او من ذويهم من داخل مصر، لافتا الى وجود وحدة لتلقي الشكاوى ملحقة بمكتب وزير الخارجية لمتابعة الاجراءات والحلول لجميع مشاكل المصريين في الخارج.

وذكر ان عدد المصريين في الخارج يلامس الـ٨ ملايين مصري، وينتمون الى حوالي ٣٠ مليون اسرة مصرية في مصر.

إيضاحات وتوعية

وقال عبدالحكم: «حريصون على اعطاء ايضاحات وتوعيات للمواطن المصري قبل السفر، وهناك ادارة مخصصة لذلك»، لافتاً الى ان كل هذا يعكس حرص الحكومة المصرية على توفير الراحة للمصريين في الخارج وتثمن دورهم في الخارج.

ولفت الى جهود تبذل في مصر مع جميع الوزارات المصرية المعنية، في مقدمتها وزارات الداخلية والعدل والقوى العاملة، من اجل انشاء هيئة صندوق رعاية المصريين في الخارج، متحدياً ان تكون هناك اي دولة في العالم تقدم الخدمات القنصلية لمواطنيها، كما تفعل مصر.

وفي ما يتعلق بموضوع الانتخابات في مصر، قال عبدالحكم «ملتزمون ببنود الدستور المصري ابو القوانين، واي مواطن مصري في الخارج يريد المشاركة في الحياة السياسية والادلاء بصوته فعليه النزول الى مصر والادلاء بصوته من خلال الدائرة الانتخابية التي يتبعها.«

تجارة الإقامات

وفي ما يخص عملية تجارة الاقامات، أكد «ما علينا نقوم به من خلال تقديم النصح والارشاد وهناك جماعات تحترف الاتجار بالبشر، وهي منتشرة في جميع دول العالم.«

وعن ارتفاع تكلفة الخدمات القنصلية في الكويت، قال عبدالحكم «جميع الرسوم القنصلية يتم فرضها بقانون، ولكن أعدكم بانني سأبحث ذلك مع مسؤولي وزارة المالية في مصر لامكانية اعادة النظر في الرسوم الموحدة لكل المصريين في الخارج.«

وعن مشاكل المتزوجات من مصريين، ذكر ان هناك تسهيلات كبيرة للمتزوجة من مصري، وبمجرد استيفائها كل البيانات المطلوبة تحل جميع مشاكلها في اسرع وقت.

أسرة واحدة

أكد عبدالحكم ان العمالة المصرية في الخليج تحظى باحترام من حكومات الدول التي تعمل فيها، مشيراً الى ان مصر لن تتأخر عن طلب اي دولة بخصوص استقدام العمالة، لاننا اسرة واحدة، وهي «العائلة العربية.«

بعد أن أعادت محاكمته حضورياً

"جنايات أبوظبي" تقضي بالسجن المؤبد لمتهم بـ "الاتجار بالبشر"

المصدر: جريدة الإتحاد الأربعاء ٠٥ مايو ٢٠١٠
http://www.alittihad.ae/details.php?id=26023&y=2010

الاتحاد

قضت محكمة جنايات أبوظبي بمعاقبة (ش.م.أ) سوري الجنسية بالسجن المؤبد، وذلك بعد أن أعادت محاكمته حضورياً في قضية اتجار بالبشر.

وكانت محكمة جنايات أبوظبي قد قضت بحبس ١٣ سوريا بالسجن لفترات متباينة، في نفس القضية مطلع العام الجاري، إلا أن المتهم الأول قد حكم عليه غيابياً لهروبه من الدولة، وبعد إلقاء القبض عليه تمت محاكمته أمام نفس المحكمة التي ألغت الحكم السابق، لتقضي بحكمها حضوريا على المتهم بالعقوبة السابق ذكرها.

واتهمت المحكمة (ش.م.أ) بالتحريض على المعصية وارتكاب الفجور والدعارة، واستعمال القوة والتهديد بأن أوهم المجني عليهن بتوافر فرص عمل قانونية في الإمارات، وتمكن بتلك الحيلة من استقدامهن، واستعمال القوة والتهديد والأذى الجسدي والتعذيب البدني والنفسي بقصد استغلالهن جنسياً لممارسة الدعارة، كما قام باحتجازهن وحرمانهن من الطعام.

وكان المتهمون الـ١٣ كونوا شبكة إجرامية، توهم الضحايا بوجود فرص عمل في الإمارات برواتب مغرية، وبمساعدة متهمين بالخارج يعملون معهم يقنعون الضحايا بالقدوم إلى الدولة بتأشيرات يستخرجها المتهمون لهن، ثم يستقبلونهن بالمطار، ويحجزون لهن المسكن، ثم يأخذون جوازات سفرهن، ويحتفظون بها، ويهددونهن، ويمنعون عنهن الطعام، ويضربوهن، لإجبارهن على ممارسة الدعارة مع الرجال مقابل أجر مادي.

وتمكنت واحدة من المجني عليهن من الهرب من المسكن الذي هي محتجزة به، وقامت بإبلاغ الشرطة، والإرشاد عن مكان احتجاز المتهمين للضحايا، وتعاملت الشرطة مع البلاغ بحزم، وتم إعداد كمائن، ليتم ضبط عدد من المجرمين وهم يحتجزون عدد من المجني عليهن داخل إحدى الشقق.

وبعد أسبوع تقدمت اثنتان من المجني عليهن هربتا من مسكن آخر للمتهمين، وتم مساعدتهما من قبل بعض الأشخاص لتتقدما ببلاغ، وتم التعامل مع الأمر سريعاً، حيث تم ضبط شقة أخرى للمتهمين، أرشدتا عليها المجني عليهما، وتم ضبط أفراد جدد في الشبكة الإجرامية، فيما تم القبض على متهم آخر في المطار. وتوصلت تحريات الشرطة إلى أن هناك فيلا أخرى يحتجز فيها المتهمون ضحايا أخريات، وبعد استئذان النيابة العامة في أبوظبي داهمتها الشرطة، وتم القبض على عدد آخر من المتهمين، وعثر على مجموعة أخرى من المجني عليهن وقد تم احتجازهن داخل الفيلا بالإكراه.

واعترف المتهمون بالعمل في الدعارة وتسهيل أعمال الرذيلة وخداع المجني عليهن بأن أوهموهن بوجود فرصة عمل بالبلاد، واستخراج تأشيرات لهن، واستقبالهن بأحد المساكن، واحتجازهن عدة أيام وتهديدهن وضربهن لحملهن على العمل بالدعارة، مما اضطرهن للرضوخ إلى طلب المتهمين.

مذكرة تفاهم بين لجنة مكافحة الاتجار بالبشر ومعهد دبي القضائي

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء ،٢٠١٠/٠٥/٠٥
http://www.alkhaleej.ae/portal/99d30be1-3f06-464b-9c15-f162310c6728.aspx

وقعت مؤخراً اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مع معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم، بهدف زيادة مستوى التنسيق والعمل المشترك بين الطرفين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر . ووقع المذكرة عن اللجنة الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومن جانب المعهد القاضي الدكتور جمال حسين السميطي مدير عام معهد دبي القضائي .

يأتي توقيع المذكرة في إطار السعي المشترك لخلق المزيد من الوعي حول هذه الجريمة وآثارها السلبية على المجتمع والاستقرار الاقتصادي والأمن الوطني والتنمية المستدامة . إلى جانب توحيد الجهود لتطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر وتمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية وتأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر وفي توسيع آفاق التعاون الثنائي والدولي لمكافحة هذه الجرائم، نصت المذكرة على تذليل كافة الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أوجه التعاون والتنسيق فيما بينهما في كافة مجالات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، إلى جانب إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات وأية مجالات أخرى تتفق مع طبيعة مهام واختصاصات الطرفين .

كما نصت على العمل المشترك لإعداد الدراسات والبحوث المشتركة وتنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والبرامج التدريبية والتأهيلية لذوي الاختصاص من العاملين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الدولة .

بالاضافة إلى استحداث قنوات ومسارات فعالة لرفع الوعي بمشكلة الاتجار بالبشر لدى المجتمع للوصول إلى اجتثاث بذورها قبل استفحالها بالإضافة إلى إعداد المقترحات التي تعمل على مساعدة الضحايا في التغلب على الانعكاسات النفسية والمعنوية والاجتماعية الناجمه عن جرائم الاتجار بالبشر والسعي الحثيث لإعادة تأهيلهم لدمجهم في المجتمع .

وأكد الدكتور أنور محمد قرقاش رئيس اللجنة بأهمية العمل المشترك وتضافر الجهود على كافة المستويات الرسمية والأهلية للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر .

وأضاف أن توقيع مذكرة التفاهم امتداد طبيعي لطبيعة العلاقة المهنية التي تجمع اللجنة بالمعهد .

وقال القاضي الدكتور جمال حسين السميطي، مدير عام "معهد دبي القضائي": "يأتي توقيع اتفاقية التعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار حرصنا على دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الرامية إلى توعية وتثقيف المجتمع بالتبعات السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى تطبيق القانون الاتحادي رقم ٥١ للعام ٢٠٠٦ الذي يعد أول قانون لمكافحة الاتجار بالبشر في العالم العربي مشيراً إلى أن الاتفاقية تمثل الخطوة الأولى في إطار سلسلة من الاتفاقيات والشراكات المحلية والدولية التي نعتزم توقيعها خلال العام الجاري للارتقاء بآليات تطبيق القانون ونشر أفضل الممارسات العالمية بما ينسجم مع خطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥ في تحقيق العدل والأمن والسلامة .

وأضاف السميطي: "سنعمل في إطار هذا التعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لإطلاق حملة توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع بمن فيهم طلاب المدارس والجامعات .

وأشار مدير عام معهد دبي القضائي إلى أن توقيع الاتفاقية يأتي انطلاقاً من استراتيجية "معهد دبي القضائي" للعام ٢٠١٠ التي تتمحور حول تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية بما يسهم في نشر أفضل الممارسات القانونية والقضائية وتعزيز مكانة المعهد كمركز إقليمي للتميز القانوني والعدلي .

للمرة الأولى في إيطاليا

تغريم مسلمة لارتدائها النقاب

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،٠٥/٠٥/٢٠١٠
http://www.alkhaleej.ae/portal/cf63bce0-1fbc-4fcd-9005-84140cbea6b7.aspx

حُكم لأول مرة في إيطاليا، أمس، على امرأة مسلمة بدفع غرامة قدرها ٥٠٠ يورو لارتدائها النقاب، مخالفة بذلك أمراً أصدره عمدة نوفارا في شمال إيطاليا، كما أعلنت بلدية المدينة، أمس .

وقال مورو فرانتزينيلي رئيس الشرطة في بلدية نوفارو في بيمونتي معقل حزب رابطة الشمال المناهض للهجرة إن "شرطة البلدية سلمتها مساء أمس (الاثنين) المحضر وعليها أن تدفع غرامة بقيمة ٥٠٠ يورو . وهي المرة الأولى في إيطاليا على حد علمي" .

وأوضح أن في وسع المرأة المسلمة بموجب القانون استئناف المسألة . وكانت المسلمة التي تحمل الجنسية التونسية في الشارع مع زوجها أمام مكتب بريد عندما حاولت دورية من الدرك التحقق من هويتها .

وكان في حوزة الزوج بطاقتي هوية له ولزوجته، لكنه رفض أن يفتش رجال زوجته، حتى وصلت دورية ثانية من شرطة البلدية كان بين عناصرها امرأة فأجرت التفتيش في نهاية المطاف .

وتتضارب الآراء داخل الحكومة الإيطالية حول حظر النقاب في البلاد .

وليس هناك قانون في إيطاليا خاص بالنقاب، غير أن قانوناً صدر في ١٩٧٥ ضمن "إجراءات حماية النظام العام" يحظر حجب الوجه بالكامل في الأماكن العامة . (ا .ف .ب)

اختتام ندوة "حرية الإعلام في دول الخليج العربي" بالتوصيات

مطلوب أقسام خاصة للحريات وحقوق الإنسان في وسائل الإعلام

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ٠٥ مايو ٢٠١٠، ٢١ جمادى الأولى ١٤٣١ ، العدد ١٣٢٦٦
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=601701&date=05052010

محمد المصلح

اختتمت ندوة «حرية الإعلام في الخليج العربي» أمس فعالياتها التي استمرت يومين. وألقى رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان عادل الدمخي في ختام جلسات اليوم الثاني توصيات الندوة التي دعت الى تحويل الخطاب الإعلامي عن الحريات العامة وحقوق الإنسان من خطاب نظري الى خطاب عملي، والعمل على رصد الانتهاكات والدفاع عن حقوق الصحافيين والإعلاميين.

وطالبت التوصيات بإنشاء نقابات صحفية مستقلة تدافع عن حقوق الصحافيين، والى تفعيل دور النقابات القائمة لتحقيق أهدافها، فضلا عن تعزيز التعاون بين منظمات وحقوق الإنسان من جانب ووسائل الإعلام من جانب آخر. كما طالبت بإنشاء أقسام خاصة للحريات العامة وحقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة، وتدريب الكوادر الإعلامية على معرفة مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، وكيفية الالتزام بها وتطبيقها، إضافة الى المطالبة بأن تكون البنود المفروضة على حرية الإعلام في التشريعات الوطنية واضحة ودقيقة ومتوائمة مع الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية ذات الصلة، والدعوة إلى أن يكون عنوان الندوة السنوية المقبلة هو «القوانين وسياسات الإعلام في دول الخليج العربي»، وجمع كل الأوراق والدراسات خلال الندوة وطباعتها في كتاب، عبر تكليف فرق عمل بمتابعة هذه التوصيات.

الطبطبائي: بعض الإعلام الخاص يدعم الفساد

أكد النائب د. وليد الطبطبائي ان هناك علاقة متوترة بين السلطة والإعلام، مشيراً إلى ان الوطن العربي مر بأزمة كان فيها الحق هو ما يراه الحاكم، وما عداه هو خروج على نظام الدولة حتى جرى تداول العديد من العبارات، تتهم الإعلام بالكذب والنفاق والمجاملة والتعقيد. وقال الطبطبائي تعقيباً على الجلسة الأولى إن الإسلام بريء مما روجته بعض الحكومات العربية قبل عصر الفضائيات، مؤكداً ان الحرية هي أساس الإسلام الذي يكفل حق المسلم في الحياة والمعتقد. وبين ان الإعلام الخاص انفتح بلا ضوابط، تمنع نشر الفتنة والكذب والخوف من قبل البعض منها، داعياً إلى مزيد من الحرية المنطقية، مضيفاً ان الإعلام الخاص تحول إلى وسيلة استرزاق وتجارة مثله مثل المدارس الخاصة التي وصفها بدكاكين التكسب.

المشاركون في الجلسة الأولى

مقص الرقيب يضعف الرسالة الإعلامية

اتفق المشاركون في الجلسة الأولى من فعاليات اليوم الثاني للندوة وهي الجلسة التي حملت عنوان «حرية الرأي والتعبير والسياسات الاعلامية في الدساتير والتشريعات الاعلامية في دول الخليج العربي» على أن التشريعات الخليجية بحاجة الى تطوير يواكب التطور التكنولوجي، لا سيما أن العلاقة بين وسائل الاعلام والسلطة لا تزال واحدة من أكبر القضايا الحساسة على مر العقود، مؤكدين أن أخطر التحديات التي تواجه الاعلام العربي هي كيفية التوصل الى صيغة جديدة للعلاقة بين وسائل الاعلام والسلطة.

وقال رئيس الجلسة أمين صندوق اتحاد القنوات العربية الخاصة د. حسين حمزة ان الاتحاد تأسس قبل سنتين وان تواجد ممثلي القنوات التلفزيونية سيشكل البذرة الأولى للاتحاد في ظل فضاء الحريات الذي نسعى له في البلاد، لا سيما واننا نمثل منارة في الفكر والثقافة والفضائيات المحترمة.

رقابة

من جانبه، أكد أستاذ الاعلام في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان د. أحمد المشيخي أن المتتبع للاعلام العربي والخليجي يستطيع الاستنتاج بأن رقابة السلطات الشديدة في المنطقة العربية على وسائل الاعلام هي التي أضعفتها، باعتبارها قوة اعلامية قادرة أن تقود الحراك الساسي والاجتماعي والثقافي في العالم العربي الا أن السيطرة أعاقت تطور وازدهار وسائل الاعلام العربية ونموها، لا سيما وأن التبعية تعتبر من أخطر أنواع العلاقات وأشدها تخلفاً وقسوة التي بلا شك تؤدي الى اضعاف الصناعات الاعلامية والاتصالية التي تعتبر من أهم وسائل الدفاع عن الوطن وعن استقلال الدولة.

وأفاد المشيخي أن تطوير صناعة الاعلام والاتصال في الوطن العربي يحتاج الى ايجاد علاقة متوازنة بين وسائل الاعلام والسلطة حيث تبدأ هذه العلاقة باعتراف السلطات بأن تطوير الصناعات الاعلامية هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق السيادة الاعلامية في عصر ثورة الاتصال والانفجار المعرفي، مضيفاً أن العلاقة سالفة الذكر تستند على تطوير القوانين والتشريعات التي تحكم العمل الاعلامي لا سيما أن كل أشكال المنع والرقابة والتقييد قد أصبحت من الماضي ولا تؤدي الى تطور الصحافة والاعلام في هذه البلدان فقط بل يحرم هذه الدول من تنمية مواردها الاعلامية وزيادة قوتها الاتصالية.

وأشار الى ان تطوير صناعة الإعلام الخليجي يعتمد على قدرة وسائل الإعلام على التعبير عن آراء المواطن الخليجي، وادارة المناقشة الحرة حول مختلف القضايا المجتمعية بحرية، وذلك عبر وسائل اعلام متعددة ومتنوعة، ومن خلال اطلاق وسائل اعلام من دون قيود، ولكن بمسؤولية، حيث يشكل ذلك خطوة مهمة لتحقيق تعددية وسائل الاعلام وتنوعها، وبالتالي تنمية صناعات اعلامية ناجحة ومتطورة.

وقال المشيخي يجب ترسيخ قيم ومفاهيم حرية النشر والتعبير، مع الحرص على توافر الأطر القانونية التي تضمن مناخا مواتيا لاستقلال وسائل الاعلام وتعدديتها، تطوير التشريعات ذات العلاقة بالإعلام والثقافة وقوانين حقوق الملكية الفكرية، وتوحيد التشريعات الإعلامية في دول المجلس، والعمل على زيادة التعاون الإعلامي المشترك في هذا المجال، والسعي الى تعديل القوانين المعمول بها، بالعمل علي استبعاد العقوبات السالبة للحرية، المنصوص عليها في هذه القوانين، والمطبقة على جرائم النشر والرأي، التأكيد على احترام حرية التعبير الواردة في الدساتير.

الجلسة الثانية

نحتاج معايير ضامنة لحماية الصحافيين

جاءت الجلسة الثانية من فعاليات اليوم الثاني للندوة تحت عنوان «كيف نؤسس لمعايير عالمية ضامنة لحماية الصحافيين» وترأسها رئيس نقابة الصحافيين في البحرين محمد الفاضل، الذي قال ان التشريعات والقوانين العالمية في أغلب الاحيان تحمي الصحافيين، خاصة في الميدان.

بدوره، قال رئيس اللجنة العربية لحقوق الانسان في فرنسا د. هيثم مناع ان كانت الحقيقة كما يقول مثل قديم، هي الضحية الاولى للحروب، فلا يستغرب ان يكون الباحث عنها الضحية التالية، ولعل هذا المبدأ البسيط هو الذي جعلني من اوائل المستنفرين من اجل حماية الصحافيين منذ احتلال الكويت، باعتبار ولادة سلطة رابعة سيكون لها بالغ الأثر في تعزيز المقاومة المدنية في زمن السلم، وفضح فظائع العنف في زمن الحرب، مضيفا: لعل انزلاق السلطات التنفيذية والأمنية في وحشية الاداء في زمن الحروب هو السبب المباشر لغياب الارادة السياسية لحماية فاعلة للصحافيين الذين كانوا في اكثر من مناسبة الشاهد الوحيد على جرائم العصر.

أشكال الخطر

واضاف مناع انه بعد احداث العراق الاخيرة، برزت للعيان كل اشكاليات العمل الصحفي في مناطق الصراع ومعها اشكال الخطر الجديدة والتقليدية، التي توجها العام الاول للعدوان والاحتلال. فقد فاق عدد الضحايا من الصحافيين، لاول مرة في التاريخ، عدد الضحايا من مجموع قوات التحالف الدولي، وان كانت «الحرب على الارهاب» هي التي استنفرت منظمات حماية الصحافيين، لتعود لأخذ المبادرة، فان وزير الدفاع الاميركي رامسفيلد هو الذي كسر كل القواعد، فجمد اتفاقيات جنيف واستبدلها بالقواعد العسكرية منذ قوات «الناتو».

وأوضح مناع ان عدم احترام الطرف الاقوى في الصراع للقانون الدولي يحوّل منطقة الصراع الى منطقة خارجة عن القانون بامتياز، ومهما كانت المبررات التي يقدمها مؤيدو السياسة الاميركية فقد ادت عولمة الحالة الاستثنائية الى زيادة انتهاكات حقوق الانسان وتعويم كل المفاهيم المركزية لحماية المدنيين في اوقات النزاعات المسلحة، وليس لحرمان العدو من اي صفة قانونية انسانية عبر شيطنته بالقوائم السرية واستباحته في السجون السرية والغاء امر الاحضار القضائي habeas corpus والاحتفاظ بالمعتقلين، بالاعتماد على الادلة السرية ورمزية غوانتانامو، ليس لكل هذا الا ان يقضي

على اي قواعد منظمة للعلاقة بين المتصارعين وبالتالي يجعل من الفضاء الأعزل الفاصل بينهما من المدنيين، الضحية الكبرى.

الجلسة الثالثة

على الإعلام مواكبة التطور في مفاهيم حقوق الإنسان

الجلسة الثالثة من فعاليات اليوم الثاني للندوة كانت تحت عنوان «مقومات تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين وسائل الإعلام والمنظمات والمراكز الحقوقية»، وتحدثت فيها الباحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية الكويتية د. ندى المطوع، قائلة ان العلاقة بين الفرد والدولة انعكست على تطور مفاهيم «حقوق الإنسان»، في اطار الحقوق والواجبات المدنية التي يتحملها الفرد والوظائف التنفيذية والتشريعية التي تتحملها الدولة.

بوصلة

وقالت المطوع: يعتبر الإعلام مرتبطا بحرية التعبير وإبداء الرأي، الى جانب الفن ورقي الذوق، فأصبح اليوم في بحر يصعب ان تنضبط فيه بوصلة «المراكب الإعلامية»، خصوصا بعدما برزت خصخصة الإعلام وانتشرت القنوات الخاصة والصحافة الالكترونية التفاعلية، ذلك هو عصر «التعددية الإعلامية»، وعلينا ان ندخل ذلك العصر بإدارة جيدة للمنظومة الإعلامية، سواء الإعلام الرسمي أو الخاص، وعلينا تحفيز المراكز الاحصائية للتواصل مع المشاهد والقارئ لتقييم العمل الإعلامي، وبالتالي فتح باب النقاش لتقييم الضوابط والقيود التي تحتويها قوانين المطبوعات.

وقالت: نفتقر الى الدبلوماسية العامة، التي أصبحت سمة مهمة من سمات الإعلام، وأحد محاور تلك الدبلوماسية هو تحفيز الناشطين للمشاركة في البرامج الحوارية التي تبثها القنوات الإعلامية بأنواعها، بالإضافة الى حضور المؤتمرات العالمية، واليوم نجدهم بمعزل عن البرامج الحيوية، الى جانب تراجع دور جمعيات النفع العام تجاه تحفيز الناشطين في منظمات المجتمع المدني لحضور المؤتمرات العالمية، التي تستهدف تعزيز الحوار الثقافي.

تقرير حقوقي يحذر من استمرار تدهور حرية الرأي والتعبير في مصر

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،٢٠١٠/٠٥/٠٥
http://www.alkhaleej.ae/portal/221650a9-6387-4ce1-9c5d-7bc5f393bac6.aspx

القاهرة - محيي الدين سعيد:

حذرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان من أن أوضاع حرية الرأي والتعبير في مصر باتت تتحرك من سيئ إلى أسوأ، نحو مزيد من الحصار والإدانة والمحاكمات، مؤكدة أنه لم يعد أي صحافي أو كاتب أو مدون بمنأى عن الملاحقة والتعرض للحبس أو الغرامة المالية من جراء ممارسة حقه المشروع في حرية الرأي والتعبير .

وأوضحت الشبكة في تقريرها السنوي حول حالة حرية الرأي والتعبير لعام ٢٠٠٩ الذي تعلنه غداً الخميس، أنه رغم أن الدستور المصري يتضمن شكلياً نصوصاً تتفق مع المواثيق الدولية في تأكيد الحقوق الأساسية، ومنها حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، فإن الواقع يخالف ذلك تماماً، مشيرة إلى أن هناك بعض القوانين وعلى رأسها قانونا الطوارئ والعقوبات قد أصبحت عائقاً أمام الوصول لهذه الحقوق، إضافة إلى أنها تفرض عقوبات على ممارسيها .

وأكد أن جهاز النيابة العامة قد أضيف إلى الجهات والمؤسسات التي تسهم في عرقلة الحصول على الحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك بدوره السلبي في تجاهل البلاغات المقدمة من قبل المدونين وأصحاب الرأي، ويقابل ذلك التحرك بسرعة كبيرة في البلاغات المقدمة من المسؤولين ضد نشطاء الرأي .

ورصد التقرير عدداً من أشكال الملاحقة والانتهاكات المختلفة التي تعرض لها الصحافيون والمدونون والمبدعون بشكل عام خلال ٢٠٠٩ ومن بينها الأحكام بالحبس والاعتقال الإداري بموجب قانون الطوارئ، والمنع من السفر والغرامات المالية، وكذلك رفض قيد الصحافيين بالنقابة، إضافة إلى بعض أحكام القضاء في قضايا الرأي .